الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة و الأدب العربي

العنـــوان:

تلقي التداولية في المشهد النقدي الجزائري المعاصر

–تجربة خليفة بوجادي أنموذجا–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

التخصص : نقد حديث ومعاصر

إعداد الطلبة:
جهيدة بوالشعير
نسرين شكراوي

إشراف الأستاذ:
فريد عوف

لجنة المناقشة:

د. خالد أقيس	جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل	رئيسا
د. فريـــد عـــــوف	جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل	مشرفا
د. عدلان رويدي	جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 1440–1441هـ/ 2019–2020م

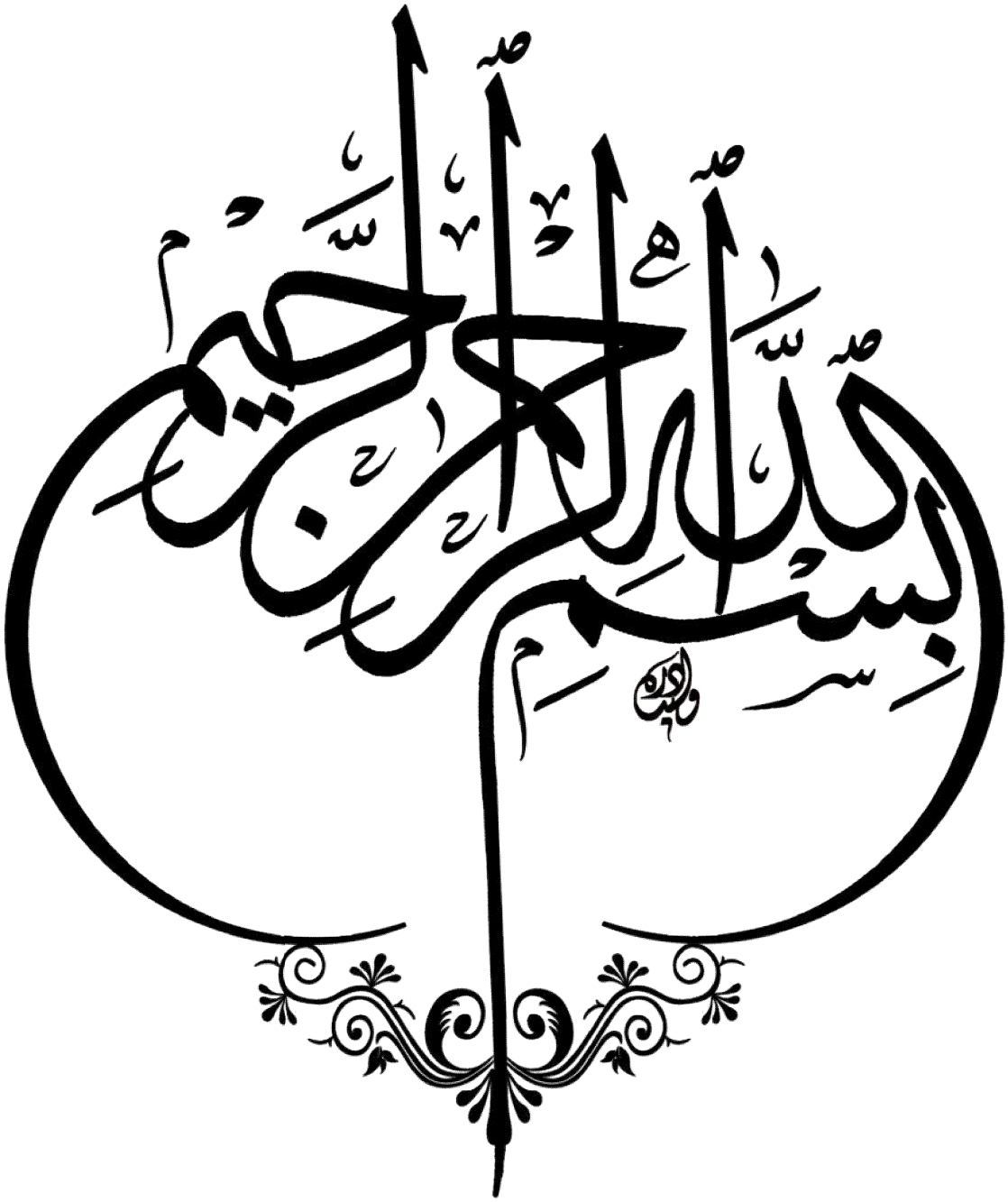
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿**وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ**﴾ سورة آل عمران الآية 144.

لله الفضل من قبل ومن بعد فالحمد لله الذي منحنا القدرة على إتمام هذا العمل أمّا بعد:

نرفع أسمى آي التقدير والاحترام للأستاذ الفاضل الدكتور " **فريد عوف**" إيمانا بفضله واعترافا بجميله، فحقيق بنا أن نشيد به على ما بذله من جهد ووقت وصبر ودعم لإنجاز هذه المذكرة، فجزاه الله عنّا خير جزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته وبوّأه منزلة في الجنّة.

جهيدة + نسرين

إهداء

إلى الوالدين الكريمين –أطال الله في عمرهما–

إلى إخوتي وأخواتي –حفظهم الله–

إلى أختي التوأم *سليمة*

إلى من كانت سندي في مسيرة هذا البحث *نسرين*

إلى كل هؤلاء وإلى الذين نستهم مذكرتي وما نستهم ذاكرتي

جهيدة

إهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

أهدي عملي هذا إلى:

* أمي وأبي -حفظهما الله وأطال في عمرهما-

*أختي وإخوتي –أمال ويحيى ومحمد-

*أحبتي في الله –نور الهدى وشيماء وجهيدة وسليمة-

*روح جدي وجدتي -رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه-

* أستاذي المشرف على مساندته لنا ودعمه حتى ميلاد هذا العمل.

وإلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم الفؤاد...

نسرين

مقدمـــة

اللّغة وسيلة من وسائل التواصل بين البشر، وبدونها يتعذّر نشاط الإنسان الفكري، الاجتماعي، التواصلي... ولما كانت اللّغة ضرورة ملحّة لا غنى عنها في جميع مجالات الحياة، فقد كان من الطبيعي إحتفاء أهل الاختصاص بهذه الظاهرة الإنسانية، فأُجريت حولها بحوث مستفيضة في جل فروع المعرفة لاسيما في ميدان اللسانيات والنقد الأدبي، أثمرت فيضا من النظريات والاتجاهات لعلّ آخرها "التداولية"، هذه الأخيرة تخطّت مقولة دراسة اللّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها لتُصبح دراسة اللّغة أثناء الاستعمال شغلها الشاغل، بحيث أعادت الاعتبار لأركان العملية التواصلية فاهتمت بالمتكلم ومقاصده ، وراعت حال السامع أثناء الخطاب ، كما اهتمت بالظروف والمؤثرات الخارجية التي تحيط بالعملية التخاطبية.

والتداولية شأنها شأن العلوم الوافدة إلينا هرع العرب إلى احتضانها وتلقّفها، فقد انتقلت إلى المشهد العربي من بوابة المغرب العربي، ثم انتشرت لتشمل الأقطار العربية الأخرى عبر الكتب والبحوث والمؤلفات، وكان للساحة النقدية الجزائرية حظّها من الإسهام في هذا الحقل المعرفي على يد نفر من المثقفين أمثال خليفة بوجادي الذي اشتغل على هذا العلم القادم من الضفة الغربية تأصيلا وتطبيقا.

ومن هنا وانطلاقا من أهمية الموضوع وجدّته وحداثته جاءت فكرة موضوع بحثنا الموسوم ب :" تلقي التداولية في المشهد النقدي الجزائري المعاصر –تجربة خليفة بوجادي أنموذجا–"، وكانت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

– جدة وحداثة المنهج التداولي، بالإضافة إلى امتلاكه مجموعة من الإجراءات والآليات اللّغوية والبلاغية.

– انعدام الدراسات التي تناولت التجربة النقدية لخليفة بوجادي في مجال نقد النقد.

– الوقوف عند الممارسة النقدية التداولية لخليفة بوجادي والتعرّف على آراءه النقدية حول المنجز العربي القديم من خلال جهده التأصيلي، وكذا إمكاناته في تطبيق التداولية على النص الشعري.

و يتأسس هذا البحث على إشكاليتين هما:

– انطلاقا من الممارسة التأصيلية للناقد خليفة بوجادي، هل هناك تقارب في المفاهيم والأسس التي اعتمدها العرب القدامى والتداوليون المعاصرون في دراسة اللغة؟

–إلى أي مدى وُفّق الناقد خليفة بوجادي في تطبيق إجراءات التداولية على ديوان "بوابات النور" لابن القاضي؟

ومن الفرضيات التي حاولنا الإجابة عن أحدها:

– المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة في الممارسة النقدية التداولية لخليفة بوجادي.

– التبعية للغرب من خلال إسقاط المنهج الغربي في دراسته لأبيات ديوان "بوابات النور".

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

– محاولة معرفة نقاط التواشج بين الدرس التداولي الغربي والموروث العربي.

– إبراز إمكانية الناقد خليفة بوجادي في التعامل مع المنهج التداولي على النص الشعري.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي المشفوع بالتحليل و إجراءات نقد النقد لتناسبه مع طبيعة الموضوع ومتطلباته، فأمّا الوصفي بُغية استقراء المادة العلمية المتمثلة في الكتاب التأصيلي للناقد خليفة بوجادي ولرصد مواقفه وآراءه في محاولة استنطاق الموروث العربي تأصيلا للتداولية، وأمّا التحليلي فاقتضاه الجانب التطبيقي الخاص بكتاب هذا الناقد (تطبيق التداولية على ديوان بوابات النور لابن القاضي).

أمّا بالنسبة للهيكل التنظيمي للبحث فقد استدعت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى: مقدمة وفصلين وخاتمة.

– أمّا الفصل النظري الموسوم ب: التداولية (النشأة والتطور والتلقي) فقد كان عرضا نظريا للدرس التداولي ، جاء في مبحث واحد بعنوان: التداولية(مفاهيم وأصول) وانطوى تحته ثلاث مطالب :في مفهوم التداولية، والتداولية في الفكر النقدي الغربي، والتداولية في الفكر النقدي العربي.

– أمّا الفصل التطبيقي الموسوم ب: الممارسة التداولية في تحليل الخطاب عند خليفة بوجادي ، فقد جاء في مبحثين: المبحث الأول حمل عنوان: تأصيل التداولية عند خليفة بوجادي في كتابه "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ينقسم إلى مطلبين: مفهوم التداولية عند خليفة بوجادي، وتجليات التداولية في الموروث العربي، أمّا المبحث الثاني فيحمل عنوان : آليات التطبيق التداولي على الخطاب الشعري عند خليفة بوجادي في كتابه "في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية"، تضمّن مطلبين: الأبعاد التداولية في البنية البلاغية في ديوان"بوابات النور"، والأبعاد التداولية في البنية النحوية في ديوان "بوابات النور".

وقد استعنّا في الدراسة بمجموعة من المصادر والمراجع الرئيسة نذكر منها:

"في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، و"في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية " للناقد خليفة بوجادي،" التداولية عند العلماء العرب" لمسعود صحراوي، و"آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر "لمحمود أحمد نخلة،" استراتيجات تحليل الخطاب" لعبد الهادي بن ظافر الشهري، "بلاغة الخطاب وعلم النص " لصلاح فضل... إلخ ، إلى جانب كتب أخرى عديدة ضمّتها قائمة المصادر والمراجع كان لها عظيم الأثر في إثراء البحث.

أمّا فيما يخص الدراسات السابقة فلم نعتمد أيّا منها في دراستنا لمدونتيْ الناقد خليفة بوجادي، فموضوعنا– الجانب التطبيقي –لم يُتطرّق إليه من قبل، ذلك أنّ الدأب الذي قدّمه هذا الناقد للتداولية تأصيلا

وتطبيقا لم يحض بحقّه من الدراسة، بالرغم من الجهود المعتبرة التي قدّمها في هذا الميدان، ومن هنا كانت دراستنا سبّاقة لهذا الطرح المعرفي في مجال نقد النقد.

وقد واجهتنا صعوبات متعددة نذكر منها:

- سعة مجال التداولية، وصعوبة الخوض في غمار نقد النقد.

- انعدام الدراسات و قلة المعلومات المتعلقة بالجهود التي قدّمها الناقد بوجادي.

-وباء كورونا والإجراءات المتخذة بغلق الجامعات والمكتبات مما تعذّر الحصول على بعض المراجع المهمة.

وختاما نحمد الله الواحد القّهار، العزيز الغفّار، مُكوّر الليل على النهار على ما وفقنا إليه ،كما نتقدّم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف" فريد عوف" على دعمه وتحفيزه لنا لإتمام مسيرة البحث، فله منّا فائق عبارات الشكر والتقدير.

الفصل النظري:

التداولية (النشأة والتطور والتلقي)

المبحث الأول: التداولية (مفاهيم وأصول)

المطلب الأول: مفهوم التداولية:

أ– لغة:

وردت كلمة التداولية في العديد من المعاجم اللغوية القديمة، وأجمعت جلّها على أنّ الجذر اللغوي للفظة "التداولية" هو الفعل "دول"، فقد جاء في "لسان العرب" لابن منظور* : «دول: الدَّولةُ والدُّولةُ: العُقْبة في المال والحرب سواء، وقيل: الدُّولة، بالضم، في المال، والدَّولة بالفتح، في الحرب... وفي حديث أشراط الساعة: إذ كان المغنم دُولاً جمع دُولة بالضم، وهو يُتَداول من المال فيكون القوم دون قوم... وتداولنا الأمر: أخذناه بالدُّول، وقالوا دَوالَيْك أي مُدَاولة على الأمر...»[1].

ووردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في عدّة مواضع، نذكر منها على سبيل الاستشهاد قوله تعالى في سورة آل عمران:﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾،قيل يُدَاوِل الله الأيام بين الناس، يوم لهذه الطّائفة ويوم للطّائفة الأخرى. لأنّ هذه الدّار يعطي منها المؤمن والكافر والبر والفاجر[2].

---

*وقد توافق مع التعريف اللّغوي للتداولية عند ابن منظور كل من تعريف ابن فارس بن زكريا أبو الحسين في كتابه "مقاييس اللغة" في قوله: "دول: الدال والواو واللام أصلان: أحد كما يدل على تحول الشيء من مكان إلى مكان آخر، والآخر يدل على ضعف واسترخاء. فأما الأول فقال أهل اللغة: إندال القوم، إذ تحولوا من مكان إلى مكان آخر... وأما الأصل الآخر فالدَّوِيلُ منَ النَّبتِ، ما يبس لعامِهِ..."، وكذا تعريف الزمخشري أبو القاسم جار الله محمد بن عمر في كتابه" أساس البلاغة" في قوله: "دَوَلَ – دالت له الدَّولة ودالت الأيام بكذا. وأدال الله بني فلان من عدوه: جعل الكرّة لهم عليه... والله يداول الأيام بين النّاس مرّة ومرّة عليهم. والدهر دُوَلٌ وعُقَبٌ ونُوبٌ. وتداولوا الشيء بينهم...".

[1] ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، لبنان، مج: 11، ط1، 1990، ص252.

[2] عبد الرحمان بن ناصر السعدي، "تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص117.

وقوله تعالى في سورة الحشر: ﴿ مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1]، دَوْلة بالضّم، وكذا بالفتح ما يدول أي ما يدور للإنسان من الغناء والجد والغلبة... وقيل هي الضم ما يتداول كالغرفة اسم يغترف، بالفتح مصدر بمعنى التداول: وقيل المعنى كي لا يكون شيئا يتداوله الأغنياء خاصة بينهم ويتعاورونه، فلا يصيب أحدا من الفقراء[2].

يتضح من كل ما سبق أنّ المعاني التي يدور حولها الجذر اللّغوي "دَولَ" لا تخرج عن إطار التحول والتبدل والتفاعل والتناقل.

ب- اصطلاحا:

أمّا التداولية اصطلاحا فهي حقل تعدّدت تعريفاتها والتبست معانيها، فهي من جهة مستعملة للإحالة على مجال لساني ورؤية خاصة للّغة، وفي الوقت نفسه تعدّ حلقة وصل بين علوم عدّة، فهي تجمع بين اللسانيات والمنطق والفلسفة وعلوم أخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس المعرفي والأنثربولوجيا...، وهذا الأمر أدّى إلى وجود صعوبة في تحديد تعريف جامع مانع لهذا الحقل المعرفي، فقد اختلفت التعريفات بحسب اختلاف النقاد وبيئاتهم ومشاربهم النقدية، فتوزعت على محاور العملية التواصلية (الخطاب، المرسل، المرسل إليه)، فمنهم من ركّز على الخطاب وعدّها- التداولية- تهتم باستعمال اللغة في سياقاتها المتعددة.

يعدّ شارل موريس (Wiliam Mouris charles) أوّل من استخدم مصطلح التداولية سنة 1938، في مقال كتبه في موسوعة علمية عالج فيها اللّغة (علم التركيب، علم الدلالة، التداولية) هذه

[1] "سورة الحشر"، الآية 7.

[2] الألوسي شهاب الدين محمود السيد، "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1. (د.ت)، ج8، ص49.

الأخيرة:«تُعنى في رأي موريس بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها... التداولية تقتصر على دراسة ضمائر التكلم والخطاب وظرفي الزمان والمكان والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئية خارج اللّغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل»[1]، إذ أنّ هذا التعريف تخطّى ميدان اللّسانيات ليدخل ميدان السميائيات (دراسة العلامات)، فالتداولية حسبه تهتم بدراسة اللّغة وهي تعمل، بمعنى الاهتمام بالمتكلم ومقاصده، ومراعاة حال السامع أثناء الخطاب، ومعرفة السياق والأحوال المحيطة بالعملية التواصلية، إلى جانب الاهتمام باللّغة وما تحمله من أفعال ومقاصد وغايات.

وإلى شيء من هذا ذهب فرانسيس جاك (Francis jaques)حين قال: «تتطرق التداولية إلى اللّغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا»[2]، وبهذا يُخرج اللّغة من السجن الذي فرضته البنيوية ليجعلها أكثر انفتاحا على العالم ويربطها بالظروف الاجتماعية والتواصلية (مراعاة المتكلم وحال السامع).

أمّا محمود أحمد نحلة فقد نحا منحى مغايرا في تعريفه للتداولية حين ربطها بالمرسل إليه فعدّها: «فرعا من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم speaker intentions، ودراسة معنى المتكلم speakermeaning»[3]، فقول القائل: أنا جائع مثلا قد يعني أحضر لي طبقا من الطعام، وليس من اللازم أن يكون إخبارا بأنه جائع، فالمتكلم يعني كثيرا أكثر ممّا تقوله الكلمات، وهذا يعني أنّ التداولية حسب محمود أحمد نحلة ترتبط بالسامع من خلال إدراك هذا الأخير لما يرمي إليه المتكلم.

وهناك من ربطها بالمرسل فعرّفها بأنّها: «كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجهه عند إنتاج الخطاب، كما في ذلك استعمال مختلف الجوانب اللّغوية، في ضوء عناصر السياق، بما يكفل له ضمان التوفيق من لدن المرسل

[1] آن روبول ،جاك موشلر، "التداولية اليوم علم جديد في التواصل"، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مر: لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط1، 2003، ص29.

[2] فرانسواز أرمينيكو، "المقاربة التداولية"، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، (د.ط)، 1986، ص12.

[3] محمود أحمد نحلة، "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 2002، ص12.

إليه عند تأويل قصده وتحقيق هدفه»[1]، وبهذا تكمن مهمة المرسل حسب عبد الهادي بن ظافر الشهري في محاولة إيصال مقاصده وأهدافه إلى السامع.

من جملة التعريفات المتعددة تغدو التداولية في مفهومها الواسع دراسة للّغة أثناء الاستعمال والتواصل في سياق التخاطب، حيث تزاوج بين اللّغة والسياق أثناء الدراسة لفهم المعنى، وهذا الأخير يتحقق عند تضافر أقطاب العملية التواصلية مضافا إليها السياق لبلوغ خوالج الكلام.

المطلب الثاني: التداولية في الفكر النقدي الغربي:

أ- نشأتها وتطورها:

إنّ العلوم بمختلف تخصصاتها واشتغالاتها وتطورها عبر العصور لم تنشأ دفعة واحدة، بل نشأت وتشكلت عبر مختلف المراحل، إلى أن بلغت ذروتها من النضج والازدهار، وهكذا هو الشأن مع التداولية التي جاءت كردّ فعل على الاتجاهات التي أهملت دراسة اللغة في الاستعمال، وكذا لحلّ مختلف المشاكل التي لم تهتم بها اللسانيات وتجاوزتها، محاولة في ذلك الإجابة عن مجموعة من الأسئلة مثل: «ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم ومع من يتكلم؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيئا آخر غير الذي كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى العرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟»[2]، كل هذه الأسئلة تدور حول أقطاب العملية التواصلية (المتكلم، المرسل إليه، الرسالة) إضافة إلى السياق (المقام).

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، "استراتيجيات تحليل الخطاب: مقاربة لغوية تداولية"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص22.

[2] فرانسواز أرمينيكو، "المقاربة التداولية"، ص11.

إنَّ التداولية حتى وإن كانت علما جديدا فلها جذور ضاربة في القدم شأنها شأن باقي العلوم، فهي تمتد إلى طريقة قديمة في التفكير تعود إلى عهد سقراط وتبعه في ذلك أرسطو والرواقيون من بعده، بيد أنّها لم تظهر إلى الوجود باعتبارها نظرية للفلسفة إلاّ على يد باركلي، تغذّيها طائفة من العلوم على رأسها: الفلسفة، واللسانيات، والأنثربولوجيا، وعلم النفس وعلم الاجتماع[1].

تعدّ محاضرات ويليام جيمس (wiliam James) في القرن السابع عشر في الو. م.أ الشذرات الأولى لانبثاق وظهور التداولية، إلا أنّ المؤسس الفعلي لها هو الأمريكي شارل موريس وذلك لتمييزه بين ثلاث تمظهرات للّغة الطبيعية Natural language وهي:

- **علم التراكيب**: الذي يختص بدراسة العلاقات بين الصيغ اللغوية وطريقة ترتيبها في تسلسل محدد.
- **علم الدلائل**: الذي يختص بدراسة العلاقات بين الصيغ اللغوية والكيانات المتجسدة في الوجود.
- **التداولية**: تعني بدراسة كيفية تفسير المتلقي للعلامة.

أمّا في الدرس اللّغوي المعاصر فقد أجمع الباحثون على أنّ نشأة التداولية جاءت نتيجة لأعمال فلاسفة اللّغة المتخصصين في دراسة التراث الفلسفي في جامعة اكسفورد، وذلك في العقد السابع من القرن العشرين على يد كل من: أوستين (J.Austin) وسيرل (J.Searle) وغرايس (H.R.Grice).

وقبل كل هذا فالتداولية وُلدَت من رحم الفلسفة التحليلية التي تعدّ الركيزة الأساسية لهذا الحقل المعرفي، الذي إزدهر فيما بعد، لأنّها – الفلسفة التحليلية– اتجاه فلسفي تتخذ من اللّغة موضوعا لها، فهي الينبوع المعرفي بمختلف اتجاهاته واهتماماته وقضاياه لأول مفهوم تداولي وهو الأفعال الكلامية[2]، وغيرها من الآراء التي جاءت بها الفلسفة التحليلية، وشكّلت أرضا خصبة الاشتغال لدى الدّارسين في هذا الميدان.

[1] ينظر، نعمان بوقرة،" اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص163.

[2] ينظر، مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، دار الطليعة، بيروت، لبنان،ط1 ،2006 ص17.

ويعدّ فريجه (G.Frege) الرائد الأول لهذا التيار الفلسفي في مطلع القرن العشرين في كتابه "أسس علم الحساب"، حيث عالج فيه مقولتين لغويتين تتباينان مفهوميا ووظيفيا وهما: اسم العلم واسم المحمول وهما عماد القضية الحملية[1]، كقول القائل: أحمد طفل، محمد صادق، وذلك حين تكون القضية دالة على علاقة واحدة تسمى قضية علاقية، أمّا قول القائل: أحمد أطول من عبد الجبار–علاقة ثنائية– صهيب أعطى الكتاب إلى شهاب– علاقة ثلاثية– وهنا القضية دالة على العلاقات الأخرى فتسمّى هنا قضية علاقية وليست حملية[2].

وقد بيّن الفيلسوف الألماني فريجه الفروق الجوهرية بين اسم العلم واسم المحمول متمثلة في جانبين من حيث الوظيفة، ومن حيث المعنى، ففي الجانب الأول تعتبر: «الوظيفة الأساسية لاسم العلم هي إشارة إلى شيء فردي معين، بينما الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على التصور»[3]، ومنه فقول القائل للفظة أحمد يشير إلى شخص بعينه، أمّا قولنا للفظة السيمياء مثلا فتحيل على مفهوم فكري واسع أي على تصور وليس على كلمة أو دليل لغوي مجرد.

أمّا من جانب المعنى ف: «يؤدي اسم العلم معنى تاما مستقلا دون حاجة إلى لفظ آخر يُتمِّم معناه، أما المحمول فلا يمكنك استخدامه بمفرده وإنّما يحتاج لاسم علم ليعطيه معنى»[4]، وغيرها من الفروق الأخرى التي أدرجها في تمييزه بين اسميْ العلم والمحمول.

تقوم الفلسفة التحليلية التي جاء بها فريجه على[5]:

1– ضرورة التخلي عن أسلوب البحث الفلسفي القديم في جانبه الميثافيزيقي.

---

[1] ينظر، مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص18.

[2] ينظر، محمود فهمي زيدان، "في فلسفة اللغة"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1985، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص13.

[4] المرجع نفسه، ص13.

[5] مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص21.

2- تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع نظرية المعرفة إلى موضوع التحليل اللغوي.

3- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية لاسيما مبحث الدلالة والظواهر اللغوية المتفرعة عنه.

لقد ترك فريجه أثرا واضحا وبصمة في هذا المجال المعرفي -الفلسفة التحليلية-، حيث تقفّى أثره جملة من الفلاسفة أمثال هوسرل (H.Husserl)، وأوستين وسيرل وقد أحدث هؤلاء الثلاثة ضجّة في أوساط الدراسة التداولية، وعرفت هذه الأخيرة تطورا بفضل منجزاتهم وأبحاثهم.

يعدّ جون أوستين من أباطرة الدارسين الذين ساهموا في تطوير المباحث التداولية وذلك من خلال إلقائه لمحاضرات ويليام جيمس ، بالرغم من أنّه لم يكن يسعى إلى تأسيس فرع جديد للسانيات، وإنّما كان يهدف إلى تأسيس فرع فلسفي موسوم بفلسفة اللغة، والتي أصبحت فيما بعد بوتقة اللسانيات التداولية[1].

وانطلق "أوستين"من ملاحظة بسيطة مفادها أنّ كثيرا من الجمل لا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب: «لا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره فهي لا تقول شيئا عن حالة الكون الراهنة إنّما تغيرها أو تسعى إلى تغييرها»[2] فقول القائل: آمرك بالإقلاع عن التدخين، فهي جملة لا تعكس واقعا بطريقة وصفية، وإنّما تسعى إلى تغيير حالة التدخين إلى حالة الإقلاع عنه.

واستنادا إلى هذه الملاحظة قام أوستين بتصنيف الجمل إلى: «جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب»[3]، مثل القول يقاتل المغوار في حرب ضروس فهنا تصف رباطة الجأش التي يمتلكها هذا البطل، ويمكن القول عنها – الجملة- أنّها صادقة أو كاذبة و"جمل إنشائية لا ينطبق عليها الحكم"[4]، كقوله جل في علاه:﴿ثُمَّ

[1] ينظر، آن روبول ،جاك موشلر، "التداولية اليوم "، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص30.

[3] ينظر، باديس لهويمل، "التداولية والبلاغة العربية"، مجلة المخبر، بسكرة، الجزائر، 2011، العدد السابع، ص160.

[4] المرجع نفسه، ص160.

اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِئتيا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾"[1]، وهي جملة إنشائية طلبية بصيغة الأمر، ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

شكّلت أعمال وآراء وأفكار جون أوستين في كتابه "نظرية أفعال الكلام"، الشرارة الأولى لنظرية أفعال الكلام، والتي ساهمت في الدفع بعجلة اللسانيات التداولية، هذه الأخيرة عرفت ازدهارا واستمرارية مع تلميذه سيرل،حيث قام هذا الباحث بإكمال المشوار الفكري الذي بدأه أوستين، وإحكام الأسس المنهجية التي تقوم عليها نظرية أفعال الكلام.

استمرت أبحاث التداولية مع غرايس (J.Grice) من خلال محاضراته التي ألقاها في جامعة هارفرد عام 1967، حين وصف التحليل التداولي أنّه ذو طبيعة استدلالية، أي أنّ المتلقي يحاول بلوغ مقاصد المتكلم بمساعدة السياق أو الظروف المحيطة بالعملية التواصلية.

وهكذا وككل فرع معرفي جديد فإنّه لا بدّ من تضافر الجهود لكي يبلغ هذا الفرع درجة معينة من الاكتمال ويستقيم منهجيا بما يجعله علما قائما بذاته.

ب– مبادئ التداولية:

إنّ التداولية فرع معرفي خصب لا يزال قيد الدراسة تتلقّفه العديد من جهود المختصين في هذا الميدان لمحاولة بلوغ الذروة، وهذا ما أفضى إلى تعدد اتجاهات التداولية وتشعب مواضيع ومبادئ وقضايا هذه الأخيرة، وبالرغم من هذا التعدد والتشعب، فإنّ الباحثين حاولوا رسم الطريق الذي يسير عليه هذا العلم، فاستخلصوا جملة من المبادئ انطلاقا من تباين الحقل المفاهيمي للتداولية، ومن بين هذه المبادئ التي سنذكر بعضها من باب التمثيل لا من باب الحصر ما يلي:

[1] سورة فصّلت، الآية 11.

- **الأفعال الكلامية:**

تعدّ نظرية أفعال الكلام من بين النظريات التي لها وقع كبير في مجال الدراسات التداولية، فهو مفهوم جوهري يمثل إحدى ركائز التداولية، وتعرّف بأنّها: «كل ملفوظ نهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا على ذلك يعدّ نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض انجازية كالطلب والأمر والنهي والوعد والوعيد... إلخ وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)»[1]، إذ أنّ اللّغة لها استعمالات يميلها السياق أو المقام، فالإنسان عندما يتكلم لا ينتج ألفاظا فقط، بل يتجاوز اللفظ إلى تأديته عبر أفعال إنجازية، فجملة: "آمرك بالوقوف " لا تصف واقعا، بل تسعى لتغيير حالة الجلوس إلى حالة الوقوف.

ومن الذين كان لهم قصب السبق لهذه النظرية "أوستين" حيث يرى: «أنّ وظيفة اللّغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار، إنّما هي مؤسسة تتكفل بتأويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية»[2]، ومن هذا يتبين أنّ اللّغة تتجاوز المنطوق اللغوي إلى إنجاز حدث اجتماعي في الوقت نفسه.

ميّزَ أوستن في مراحل بحثه بين ثلاثة أفعال كلامية:

– **فعل القول(الفعل اللغوي)**: يُراد به: "إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة"[3]، أي إنشاء تعبير لغوي ذو دلالة يكون فيه اللفظ هو الأساس، فقولنا مثلا: "السماء ملبّدة بالغيوم"، يمكن أن نفهم معنى الجملة ومع ذلك لا نرى أهي إخبار بأن السماء ستمطر، أم هو تحذير من هبوب رياح عاصفة، أم أمر بأخذ الاحتياطات اللازمة أو غير ذلك، فلا يمكننا فهم المقصود من العبارة إلاّ من خلال الاعتماد على ما يمليه السياق أو المقام للإمساك بمقاصد وغايات المتكلم وهدفه من الكلام.

[1] مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص40.

[2] عمر بلخير، "تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية"، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص155.

[3] مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص41.

– **فعل المتضمن للقول (فعل إنجازي)**: يُقصد به: «الفعل الإنجازي الحقيقي إذ أنّه عمل يُنجز بقول ما»[1]، فهو يتمثل في المعنى أو الدلالة الإضافية التي تنطوي تحت عباءة المتكلم الحقيقي (الأصلي)، ويتحقق الفعل الإنجازي من خلال التعبير عن قصد المتكلم من أدائه كـ: يُخبر، يحتوي، يحذّر، يشمل...، وهو ما يلمس الجانب التطبيقي الدلالي

– **الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري)**: يراد به: «التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع التضليل، الإرشاد، التثبيط»[2]، وهذا الفعل يحصل حين يساهم في تغيير حال المتلقي، وذلك بالتأثير عليه وإعادة توجيه أفعاله، ويقصد بهذا الفعل هو الأثر، أي أنّ اللفظ الذي يكون له وظيفة معينة يُحدث بالضرورة تأثيرا معينا.

انطلاقا من هذه التقسيمات يظهر أنّ الفعل الكلامي عند أوستين يتميز بخصائص ثلاث هي[3]:

– أنّه فعل دال.

– أنّه فعل إنجازي.

– أنّه فعل تأثيري.

و يعدّ الفعل الإنجازي بؤرة اهتمام التداولية، وهو ما ركّز عليه أوستين في بحوثه حيث أحصى انطلاقا منه – الفعل الإنجازي– خمسة أصناف من الأفعال الكلامية[4]:

[1] مسعود صحراوي،"التداولية عند العلماء العرب"،ص 42.

[2] المرجع نفسه، ص42.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص44.

[4] ينظر، فرانسواز أرمينيكو، "المقاربة التداولية"، ص62.

- ✓ **الأفعال الحكمية** (الإقرارية) Verdictifs: يراد بها إصدار حكم أو قرار وتقوم على بداهة وأسباب منطقية تتعلق بمجرى الحدث أو قيمته مثال: حكم، وعد، وصف...
- ✓ **الأفعال التمرسية**exercitifs: ويقصد بها إصدار قرار مع أو ضد جملة من الأفعال مثل: أمر، طلب، تأسس، قاد، دافع، ترجى، تأسّف، نصح، أعلن عن نهاية جلسة...
- ✓ **أفعال التكليف**comessifs: يُلزم المتكلم سلسلة أفعال محددة مثل: وعد، التزم بعقد، أقسم، القيام بمعاهدة، اندمج في حزب...
- ✓ **الأفعال العرضية**E xpositifs: ويراد بها عرض المفاهيم وبسط الموضوع وتوضيح استعمال الكلمات وضبط المراجع، مثل: أكّد، أنكر، أجاب، إعترض، وهب، فسّر، نقل أقوالا...
- ✓ **أفعال السلوكات**comportementaux: ويتعلق الأمر هنا بردود الأفعال اتجاه الأحداث المرتبطة بهم، إنّها تعابير ومواقف تجاه الأشخاص مثل: الاعتذار، التهنئة، الترحيب، اللعنة، النقد، الشك وكذا الاحتجاج.

وهكذا أرسى أوستين دعائم نظرية أفعال الكلام ليأتي بعده سيرل ويواصل مسيرة أستاذه في تطوير هذه النظرية، فكان أول من أخذ فكرة أوستين السابقة بالدراسة والشرح والتوضيح، وذلك من خلال تقديمه شروط إنجاز كل فعل، بالإضافة إلى توضيحه معايير وآليات تحول الفعل من حال إلى حال أخرى، وكذا توضيح خطوات استنتاج الفعل المقصود[1].

أدرج سيرل تقسيما آخر للأفعال الكلامية وحصرها في أربعة أقسام[2]:

[1] ينظر،خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص98.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص99.

- ✓ فعل التلفظ (الصوتي، التركيبي).
- ✓ الفعل القضوي (الإحالي، الجملي).
- ✓ الفعل الإنجازي (على نحو ما فعل أوستين).
- ✓ الفعل التأثيري (على نحو ما فعل أوستين).

وسرعان ما أعاد اقتراح خمسة أصناف لها[1]:

- ✓ **الأخبار aussersitif**: تبلغ خبرا وهي تمثيل للواقع وتسمى أيضا: التأكيدات، الأفعال الحكمية.
- ✓ **الأوامر directifs**: تحمل المخاطب على فعل معين.
- ✓ **الإلتزامية commissifs**: (أفعال التعهد)، وهي أفعال التكليف عند أوستن، حين يلتزم المتكلم بفعل شيء معين.
- ✓ **التصريحات** expressifs: وهي الأفعال التمرسية عند أوستين، ويعبر عن حالة مع شروط صدقها.
- ✓ **الإنجازيات** déclaration: (الأداءات)، تكون حين لتلفظ ذاته.

أمّا في البيئة العربية فقد قدّم محمود أحمد نخلة تصنيفا للأفعال الكلامية العربية على نحو ما عرضه (أوستن و سيرل) حيث ميّز[2]:

- ✓ **الايقاعات**: يكون إيقاع الفعل فيها مقارنا للفظة في الوجود فأنت تُوقِع بالفعل فعلا، وينبغي أن تتسع لتشمل أفعال البيع والشراء والهبة والوصية والوقف والزواج والطلاق والقذف والدعوة والوكالة...، و هذه كلها يقع الفعل بمجرد النطق بها كما نصّ على ذلك الفقهاء، بل إنّ منها ما يقع وإن كان المتكلم هازلا.

[1] ينظر،خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص99.

[2] ينظر، محمود أحمد نخلة، "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص ص98- 104.

- ✓ **الإخباريات:** تقتصر على الأفعال التي تصف وقائع وأحداث في العالم الخارجي، وتنقل أحواله نقلا أمينا.
- ✓ **الطلبيات:** وهي تضم كل الأفعال الكلامية الدالة على الطلب بغض النظر عن صيغتها، وهو أمر أخذ به الأصوليون والفقهاء وبعض المتكلمين، ومنها ما أشار إليها الغزالي بعبارات متمثلة في: أمرتك، أوجبت عليك، وفرضت وحتّمت، فإن تركتك فأنت معاقب...، وهذه الألفاظ الدالة على معنى الأمر تسمّى أمرا، وأمثلتها في القرآن الكريم كثيرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾[1].
- ✓ **الالتزاميات:** وهي أفعال كلامية يقصد بها إلتزام المتكلم طوعا بفعل شيء للمخاطب في المستقبل كأفعال الوعد والوعيد والضمان والمعاهدة والإنذار...
- ✓ **التعبيريات:** وهي أفعال كلامية يعبر بها المتكلم عن مشاعره في حالات الرضى والغضب والسرور والحزن والنجاح والفشل...

- **الاستلزام الحواري:**

يعدّ من أهم مبادئ التداولية وتعود ولادته إلى تلك المحاضرات التي ألقاها "بول غرايس" في جامعة هارفارد سنة 1968، وذلك أثناء تقديمه لتصور هذا المبحث –الاستلزام الحواري- والأسس المنهجية التي يقوم عليها ومنطلق غرايس في ذلك أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما لا يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فصبّ اهتمامه في بيان الفرق بين ما يقال وما يقصد Wahat is Said

[1] سورة المائدة ، الآية 25.

and what is mean?، محاولا في ذلك الربط بين المعنى الصريح والمعنى الضمني، وبهذا انبثقت فكرة الاستلزام الحواري[1].

يعدّ الاستلزام الحواري من أبرز الظواهر التي تميز اللّغات الطبيعية على اعتبار أنّه في الكثير من الأحيان يلاحظ أثناء عملية التخاطب أنّ معنى الكثير من الجمل إذ رُوعِيَ ارتباطها بمقامات إنجازها لا ينحصر فيما تدل عليها صيغتها الصورية[2].

والاستلزام عند غرايس نوعان:

- ✓ **الاستلزام العرفي**conrentional implicature: يقوم على: «ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت السياقات وتغيرت التراكيب»[3]، وقد أورد محمود أحمد نخلة مثالا على ذلك: زيد غني لكنّه بخيل، فكلمة "لكن" على أن ما يأتي بعدها يخالف ما قبلها.
- ✓ **الاستلزام الحواري**: L'Apocalypse:هو عكس العرفي فهو يختلف باختلاف الظروف والسياقات التي يرد فيها.

وفي سياق حديث غرايس عن الاستلزام الحواري وضع مبدأ لتفادي مشكلة سوء التفاهم التي تنشأ بين المتكلم والمخاطب وهو "مبدأ التعاون"، ووضع لاكوف مبدأ آخر يسمّى ب "مبدأ التهذيب".

---

[1] ينظر،محمود أحمد نخلة، "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص32.

[2] العياشي أدراوي، "الاستلزام الحواري في التداول اللساني :من الوعي بالخصوصيات النوعية الظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها"، دار الأمان، (د.ب)، ط1، 2011، ص17.

[3] محمود أحمد نخلة، "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص33.

✓ ***مبدأ التعاون***: يراد به: «تعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف المرسوم من الحديث الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولهما في الكلام أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام»[1]، أي أنّ المتكلم والمستمع يتعاونان بالمحادثة بينهما وهذا المبدأ ينقسم إلى[2]:

- **مبدأ الكمّ أو القاعدة الكميّة**: والتي مفادها أن تجعل مساهمتك في الحديث بالقدر الذي يطلبه ذلك الحديث نفسه دون زيادة أو نقصان كأن تقول الأم لابنها: هل أكلت وغسلت الأطباق ووضعتها في مكانها؟

ويجيب الابن: نعم.

- **مبدأ الكيف أو القاعدة الكيفية**: لا تقل ما تعتقد أنّه غير صحيح ولا تقل ما ليس لك دليل عليه ،كأن يسأل الطالب الأستاذ: بيروت في تركيا، فيجيبه الأستاذ: دبي في أمريكا.

- **مبدأ المناسبة**: ويسمى بالملاءمة والمطابقة أن يكون كاملا مناسبا للوضع الذي قيل فيه، كأن تقول: أين شهاب؟

فتجيب: أمام منزل وليد دراجة نارية من نوع سوزوكي.

- **مبدأ الهيئة(الطريقة)**: أن تكون مساهمتك في الحديث منتظمة خالية من التلاعب بالألفاظ كأن تقول لأحدهم: ماذا تريد؟

يرد الآخر: انهض من مكانك وتوجه يمينا واذهب إلى المكتب وافتح الدرج الأخير وأعطني الملف.

✓ **مبدأ التهذيب**: إنّ اللّغة مؤسسة اجتماعية تحقق التواصل بين الناس في إطار أخلاقي، وهو ما يندرج ضمن مبدأ التهذيب أو التأدب الذي يعرف على أنّه: «المبدأ التداولي الثاني الذي ينبني عليه التخاطب... وصيغة هذا المبدأ هي لتكن مؤدبا»[3]، وهذا يقتضي أن يكون المتكلم والمخاطب ملتزمان

[1] طه عبد الرحمان،"اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1998،ص238.

[2] ينظر،محمود أحمد نحلة، "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص34.

[3] طه عبد الرحمان،"اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي"، ص240.

بمجموعة من الضوابط والقواعد التي أوجزها طه عبد الرحمن في كتابه "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" بناء على ما قدمته الباحثة "لاكوف روبين" وهي:

- ✓ **قاعدة التعفف**: تنادي بمقولة: «لا تفرض نفسك على المرسل؛ أي لتبق متحفظا ولا تتطفل على شؤون الآخرين»[1]، أي عدم إجبار الآخر على فعل مالا يريد فعله، وعدم التدخل في خصوصياته إلاّ بعد الاستئذان.
- ✓ **قاعدة التشكك**: وهي تنادي بمقولة: «لتجعل المخاطَب يتّخذ بنفسه وعدم استعمال أساليب الإلحاح»[2]، أي أن يفسح المتكلم المجال للمتلقي بأن يتخذ قراراته بأريحية دون ممارسة أي ضغط عليه.
- ✓ **قاعدة التودد**: ومقتضاها هو: «لتظهر الودَّ للمخاطَب»[3]، إذ توجِب هذه القاعدة على المتكلم التحلّي باللباقة تجاه المتلقي، وذلك لتقوية أواصر المحبة والصداقة.

- **الإشاريات:**

هي مصطلح يشير إلى أنّ الكلمات و التعابير في أي لغة من اللّغات يقوم تفسيرها وإنتاجها على المقام أو السياق التي وجدت فيه[4]، وجملة: "لو لم تأت مساء لكان الأمر قد تم"، هذه الجملة يكتسيها الغموض والإبهام ولا يمكن فهم فحواها وتفسيرها إلا بالرجوع للسياق أو الظروف التي قيلت فيه.

والإشاريات أنواع كثيرة نذكر منها:

- ✓ **الاشاريات الشخصية**: personal Deixis: وهي بشكل عام إشاريات دالة على المتكلم أو المخاطب، كضمائر الحاضر "أنا، نحن..."، وضمائر المخاطب مفرد أو مثنى أو جمع "أنت، أنتما،

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، "استراتيجيات تحليل الخطاب"، ص100.

[2] ينظر، محمود طلحة، "تداولية الخطاب السردي: دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي"، دار الكتاب العالمي، (د.ب)، ط1، 2012، ص124.

[3] طه عبد الرحمان، "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، ص240.

[4] محمود أحمد نخلة، "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص ص15- 16.

أنتم..."، فضمائر الحاضر تحيل دائما على عناصر إشارية لأنّها تعتمد على السياق مثال: قال شهاب: أنا صائم غدا، والضمير "أنا" يعود على المرجع على المتكلم شهاب.

- ✓ **الإشاريات الزمانية**:Temporal Deixis: يعنى بها: «كلمات تدلّ على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلّم، فزمان التكلمّ هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا لم يعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية التبس الأمر على السامع أو القارئ»[1]، فقولك مثلا: سننجز البحث على الساعة الثامنة فزمان التكلم وسياقه هما اللّذان يحددان المقصود بالساعة الثامنة صباحا أو مساءً.
- ✓ **الإشاريات المكانية**:spatial Deixis: وهي: «عناصر تشير إلى أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلم أو على مكان آخر معروف للمخاطب أو السامع»[2]، ومن أكثر الإشارات المكانية استعمالا هي أسماء الإشارة، هذا، ذلك، هناك، هنا...، وظروف المكان: فوق، تحت وغيرها.
- ✓ **الإشارات الاجتماعية**:Social Deixis : وهي كلمات أو ألفاظ تعكس العلاقات الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين سواء كانت علاقات صداقة أو أخوة، وبعبارة أخرى علاقات رسمية أو غير رسمية، ويختلف توظيف هذه الإشارات باختلاف مقام ودرجة المتلقي، فهناك إشارات نوظفها مع من هم أكبر سنّا ومقاما منّا، وهناك عبارات نستعملها مع من نكنُّ لهم احتراما لمكانتهم الاجتماعية...[3].

- **متضمنات القول:**

وهي أهم جوانب الدراسة التداوليــة وفحــواها أنّها: «تتعلــق برصد الظواهر الخاصــة بالجوانــب الضمنيــة

[1] محمود أحمد نحلة، "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، ص19.

[2] المرجع نفسه، 21.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص25.

والخفية من قوانين الخطاب والتي تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره»[1]، أي أنّ متضمنات القول يمكن الإمساك بها عن طريق السياق أو الظروف العامة التي يولد منها هذا الخطاب.

تنقسم متضمنات القول حسب ديكرو(D.Duccrot) إلى قسمين:

- ✓ **الافتراض المسبق**presuppesition: ويعدّ ذا أهمية بالغة في العملية التواصلية الإبلاغية وهي على حد تعبير جورج بول: «شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام، أي الافتراض المسبق موجود عند المتكلمين وليس في الجمل»[2]، ومثال على ذلك في حوار تساؤلي بين الطرفين "أ" و"ب":

أ: ممن اقترضت النقود؟

ب: اقترضتها من عمر.

فالافتراضات المسبقة المتعلقة بهذه الحالة متمثلة في أنّ الطرفين تجمعهما علاقة صداقة أو معرفة مسبقة أو قرابة، هو ما جعل الطرف "أ" يسأل في أمور شخصية ويجيب الطرف "ب" بأريحية، هذا ما يحيل على وجود خلفية تواصلية مشتركة بينهما وإلّا لكانت إجابة الطرف "ب" بتجاهل سؤال الطرف "أ".

- ✓ **الأقوال المضمرة**Les Sous entendus: وهي:«النمط الثاني من متضمنات القول وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق... الذي يحدّد على أساس معطيات لغوية»[3]، ومثال على ذلك: الأرض تعرضت لهزّات ارتدادية، وهي وضعية مفتوحة على تأويلات عدّة نذكر منها:

- التنبؤ بحدوث زلزال.

[1] مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص30.

[2] جورج بول، "التداولية"، تر: قصي العتّابي، العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص51.

[3] مسعود صحراوي، "التداولية عند العرب العلماء العرب"، ص32.

- اتخاذ إجراءات السلامة كالإختباء تحت الطاولة...إلخ.

- ضرورة أخذ الحيطة والحذر.

- **الحجاج:**

يراد به: «الحجاج والمحاجّة والحجة وهذه الأخيرة في معناها السائر هي إما تمش ذهني بقصد إثبات قضية أو دحضها وإمّا دليل يقدم لصالح أطروحة أو ضدها»[1]، إذ أنّ الحجاج يستعمل لتوجيه الخطاب إلى الآخر بهدف تغيير موقفه، أو سلوكه، أو رأيه، والغاية منه التأثير والإقناع.

أمّا الحجاج بالمعنى الفني فيراد به: «نظرية لسانية تهتم بالوسائل اللّغوية وبإمكانات اللّغات الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلم، وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما، تمكّنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية»[2]، إذ أنّ الحجاج من هذا المنطلق وسيلة لسانية تتخذ من لغة التواصل أداة لتحقيق الإقناع عن طريق التأثير، ولا يتم هذا الأخير إلاّ بامتلاك المتكلم وسائل تأثيرية كاللغة والأسلوب، اللّذان يحققان التميز والتفرد لكل متكلم، وكذا لتحقيق أهداف ووظائف حجاجية مرجوة من الكلام.

ولقد أخذ الحجاج حيزا واسعا في الأبحاث التداولية، فشكّلت أعمال "ديكرو أوزفالد" و"جون كلود ألسكومبر" (JC.Anxombre) اتجاها تداوليا متميزا، حيث تطرقا إلى مفهوم الحجاج وآلياته من خلال كتابهما الموسوم بـ": "الحجاج في اللغة".

حصر عبد الهادي بن ظافر الشهري الحجاج في صنفين هما:

[1] صابر الحباشة، "التداولية والحجاج مداخل ونصوص"، صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2008، ص68.

[2] أبو بكر العزاوي، "اللغة والحجاج"، العمدة في الطبع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006، ص14.

- ✓ **الحجاج التوجيهي**: ويراد به على حد تعبير الشهري:«إقامة الدليل على الدعوى بالبناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدل، علما بأنّ التوجيه هوهنا فعل إيصال المستدل لحجته إلى غيره»[1]، إذ أنّ هذا النوع من الحجاج يعطي مهمة صياغة الأساليب والجماليات الفنية للمرسل بغاية توجيه الخطاب للمرسل إليه بغرض إقناعه عن طريق استخدام الحجج.
- ✓ **الحجاج التقويمي**: وفي هذا النوع من الخطاب« يراعي المرسل في خطابه الحجاجي أمرين هما الهدف الذي يريد تحقيقه وهو الإقناع، والحجج التي يمكن أن يعارضه بها المرسل إليه والتي يضعها في الحسبان أثناء بناء خطابة » [2]، وبهذا يتوجب على المرسل في هذا النوع الحجاجي أن يلتزم بنقطتين أولاهما: تحقيق الهدف الذي يسعى إليه من وراء العملية التواصلية بطرق حجاجية للوصول إلى إقناع الآخر والتأثير فيه، وثانيهما افتراض مجموعة من الحجج التي يمكن أن يأتي بها المرسل إليه لكي يمحصها ويدققها ويفنّدها.

ومن كلّ ما سلف الحديث عنه يمكن القول إنّ هذه المبادئ التداولية وإجراءاتها تعمل بصورة مجتمعة ومنفصلة بهدف الكشف عن المعاني المضمرة في مختلف النصوص، انطلاقا من أنّها- المعاني- محكومة بأعراف لغوية وسياقات اجتماعية وثقافية... لابدّ من مراعاتها عند التخاطب وعند دراسة وتحليل العملية التخاطبية أو التواصلية.

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، "استراتيجيات تحليل الخطاب :مقاربة لغوية تداولية"، ص470.

[2] المرجع نفسه، ص473.

المطلب الثالث: التداولية في الفكر النقدي العربي:

أ- في المورث العربي:

الدراسات التداولية اتجاه معرفي له إرهاصات وجذور ضاربة في عمق التاريخ، وإذا عدنا للحديث عن التداولية في التراث العربي، فإنَّنا نلاحظ أنّها كانت تحت مفاهيم عدّة منها السياق والاستعمال، فقد أولى العرب عناية بما يسمّى بالسياق وذلك نظرا لأهميته في استقامة المعنى، أمّا الاستعمال فلا يقل شأنا عن السياق، فقد لاقى حظا وافرا من الدراسة باعتباره الركيزة والمنطلق لاستنباط القواعد اللغوية، وكل هذا يتم في إطار لغوي- في اللغة وباللغة- إذ لم يُهمل القدماء استعمال اللغة في التراث اللغوي العربي بل التفتوا إليه عبر زاويتين أولاهما: النظر في الاستعمال بوصفه سابقا على التنظير، فكان منطلقهم في استخراج القواعد اللغوية، وأخراهما: إبرازهم لبعض الاستعمالات اللغوية المرتبطة بالسياق[1].

إنّ المتصفح لغمار البحث في التراث العربي القديم يلاحظ وجود شذرات للتداولية منثورة هنا وهناك في المؤلفات العربية القديمة التي شكّلت اللّبنة الأولى لما سمّي حديثا بالتداولية، فجل مبادئ هذه الأخيرة كانت حاضرة في الآراء النقدية للنقاد القدامى بمسميات مغايرة لما هي عليه الآن.

يتجلى اهتمام علماء العرب بالجانب التداولي في ثلاث اتجاهات: منها ما يتعلق بالجانب النحوي، ومنها ما يتعلق بالجانب البلاغي، ومنها ما يتعلق بجانب أصول الفقه.

- **الجوانب التداولية في النحو العربي:**

لقد اهتم النحويون العرب بدراسة معاني الكلام وأغراض الأسلوب ومقاصده وطرق وأحوال الاستعمال اللّغوي وطبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وكذا اهتموا بالمبادئ التي تعدّ عند المعاصرين أسسا للتداولية

[1] ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشهري، "استراتجيات تحليل الخطاب"، ص 26.

كمراعاة القصد ومراعاة حال السامع، واهتموا كذلك بمصطلح "الإفادة" الذي يراد به حصول الفائدة لدى المخَاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية على الوجه الذي يبلغ إليه الظن، أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطب من الخطاب.

فقد اهتم النحويون العرب بالأبعاد التداولية وذلك بمناقشة المسألة الإفادة من عدّة جوانب أسلوبية منها: ظواهر التعيين (التعريف والتنكير، النفي والإثبات، الذكر والحذف، التقديم والتأخير)، ولا تحصل الفائدة لدى المخاطب إلاّ بتوفر الشروط التي يكون بها الكلام كلاما، أي يحمل رسالة إبلاغية يريد المتكلم إيصالها للسامع[1].

وللفائدة شروط يجب أن تتوفر لتحقق لدى السامع نذكر منها أمرين[2]:

- ثبوت معنى دلالي عام للجملة.

- إكتمال النّسبة الكلامية للجملة، وبهذا تتحقق الفائدة من الكلام وإذا انتفى أحد هذين الشّرطين فإنّ الجملة تفقد أصول الفائدة لدى السامع ولا يصحّ تسميتها بالجملة ولا الكلام، لذلك عرّفه –الكلام– ابن حيدرة اليمني (ت599هـ) في قوله: « أمّا ما الكلام؟ فهو المسموع المفيد نحو قولك: قام زيد، قم يا زيد... وإنّما شرطنا أن يكون مسموعا مفيدا، احترازا من مسموع وغير مفيد كأصوات البهائم ونحو ذلك ومن مفيد غير مسموع كالإشارات والوسواس... لأنّ ذلك وشبيه لا يسمّى كلاما»[3]، ويتبين من هذا القول أنَّ الكلام عند ابن حيدرة اليمني أقسام: قسم مسموع مفيد، وقسم مسموع غير مفيد، وقسم مفيد غير مسموع.

[1] ينظر، مسعود صحراوي،"التداولية عند العلماء العرب"، ص ص 186-187.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 186.

[3] ابن حيدرة اليمني، " كشف المشكل في النحو"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 09.

ويعرّفه كذلك ابن جني (ت 392هـ): «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل»[1]، إذ أنّ القول حسب ابن جنّي لا يطلق عليه اسم الكلام حتى يحمل اللفظ المعنى وبهذا تتحقق الفائدة من الكلام.

من خلال كل ما سبق تبيّن أنّ اهتمام النحويين العرب بالبحث التداولي كان من خلال اهتمامهم بمفهوم "الإفادة"، أي الفائدة التي تنتج من عملية التلفظ بالخطاب، ومدى نجاح التواصل اللّغوي في سياق محدد –كما سلف الذكر –، وكذا مراعاة قصد المتكلم وأحواله وأحوال السامع والعلاقة بينهما.

إلى جانب اهتمام النحويين بمبدأ " الإفادة" اهتموا كذلك بمبدأ "القصد"، هذا الأخير يعدّ من المفاهيم الجوهرية التي تستأثر باهتمام اللّسانين والفقهاء والفلاسفة والمتكلمين وعلماء البلاغة والنحويين، ويراد بالقصد عند النحاة القدامى الغاية التواصلية التي يرتد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه[2].

وبناء على ما تحدثنا عنه آنفا فإنّ التحليل الصحيح للكلام يقوم على مراعاة قصد المتكلم وحال السامع وفهم الغرض من الكلام، وذلك باعتبار أنّ القصدية مرتبطة بالمخاطب الذي يعد أحد أقطاب العملية التواصلية.

- **الجوانب التداولية في البلاغة العربية:**

قبل الخوض في تحديد العلاقة الموجودة بين كل من "البلاغة" و"التداولية" يجب قبل كل شيء إعطاء تعريف لكل منهما، ففيما يخص حقل الدراسات التداولية فقد أجمع الدارسون على أنّها دراسة اللغة في الاستعمال، أمّا فيما يخص البلاغة فتعرف بأنّها:«فن القول بشكل عام أو فن الوصول إلى تعديل موقف المستمع

[1] ابن جنى، " الخصائص"، تحقيق: محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص 17.

[2] ينظر،ابن خلدون، " المقدمة"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 470.

أو القارئ»[1]، وقد عبّر عنها الجاحظ (ت255هـ) بقوله: «لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظة معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك»[2]، إذ أنّ البلاغة بهذا التعريف تعكس الصورة الجميلة التي تؤثر في النفس والتي تصل إلى القلب فتؤثر فيه.

وإلى شيء من هذا ذهب أبو هلال العسكري (ت 395هـ) حين عدّ البلاغة بأنّها: « كل ما تبلغ به قلب السامع فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[3]، ويتّضح من خلال هذا القول اهتمام العسكري بالسامع بقدر اهتمامه بالمتكلم.

وجدير بنا أن نذكر في هذا المقام جهود علمائنا القدماء ووعيهم بمبحث التداولية، حتى وإن كان هذا المصطلح حديث النشأة إلا أنّ جذوره متأصلة في تراثنا البلاغي، ومادام الأمر كذلك فقد حاول العلماء العرب سبر أغوار الظاهرة اللغوية المسمّاة بـ " الأفعال الكلامية" في الكتب التراثية اللغوية العربية، فالمتأمّل لأمهات الكتب العربية البلاغية يجد أنّ هذه الظاهرة الموسومة بـ "الأفعال الكلامية" قد دُرست ضمن مباحث علم المعاني[4]، هذا الأخير عرّفه السكاكي (ت626هـ) بقوله: « هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان... ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره»[5]، فالإفادة انطلاقا من هذا القول تنتج من عملية التلفظ بالكلام ومدى نجاح عملية التواصل في سياق معين، وكذا مراعاة

[1] ينظر،صلاح فضل، "بلاغة الخطاب وعلم النص"، سلسلة الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط) ، 1992، ص 67.

[2] أبي عثمان عمروبن الجاحظ، "البيان والتبيين"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1998، ج1، ص 115.

[3] أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، " الصناعتين:الكتابة والشعر"، تح: محمد أمين الخانجي، مطبعة محمود بك ،الأستانة، ط1، 13/9، ص 8.

[4] ينظر، مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص ص 48-49

[5] أبو يعقوب السكاكي، " مفتاح العلوم"، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1987، ص 161.

مقاصد المتكلم وأحوال السامع وعلاقة الارتباط بينهما، وهي المبادئ نفسها التي تقوم عليها التداولية حديثا (أقطاب العملية التواصلية من متكلم وقارئ والسياق وما إلى ذلك).

ويتضمن هذا العلم – علم المعاني– ثمانية أبواب*، حيث تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن الظاهرة الأسلوبية الموسومة "بالخبر والإنشاء"، وبهذا تعتبر هذه النظرية مكافئة من الجانب المعرفي العام لمفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين[1].

نظرية "الأفعال الكلامية" عند أوستين وسيرل تستجلي البحث في المعاني الكلام وعلاقتها بالخارج على نحو شبيه إلى حد ما بقضايا الخير والإنشاء في الدرس التراثي.

ميّز العلماء العرب بين ظاهرتي " الخبر والإنشاء"، حيث أشار القزويني (ت739هـ) إلى الفرق بينهما بقوله:« ووجه حصري أنّ الكلام إما خبر أو إنشاء لأنّه إمّا أن يكون لنسبه خارج تطابقه، أولا تطابقه أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء»[2]، وبهذا فإنّ مطابقة الخبر للعالم الخارجي (المقام) يكون صادقا، ومعاكسته له أي مخالفته يكون كذبا، أمّا عدم ارتباط الخبر بالخارج أو المقام يطلق عليه اسم الإنشاء، هذا الأخير لا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب وهي الفكرة نفسها التي جاء بها أوستين في معرض حديثه عن الأفعال الكلامية .

- ✓ **الخبر:**

قسّم العلماء العرب "الخبر" إلى عدة أقسام متباينة ومختلفة باختلاف الرؤى ووجهات النظر:

* الأبواب الثمانية: أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، أحوال المتعلقات بالفعل، القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة.

[1] ينظر، مسعود صحراوي،"التداولية عند العلماء العرب"، ص49.

[2] أحمد مطلوب، "معجم المصطلحات البلاغية وتطورها"، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2000، ص 159.

- **الصدق (مطابقة الخبر للواقع)**: فحوى صدق الخبر: «مطابقة حكمه للواقع، وكناية عدم مطابقة حكمه له، وهذا هو المشهور»[1]، إذ أنّ الخبر انطلاقا من هذا القول إمّا صادقا وإمّا كاذبا، فإذا طابق – الخبر- الواقع فهو صادق وإذ خالفه فهو كاذب.

أمّا أبو حامد الغزالي (ت505هـ) فيرى أنّ الخبر ثلاثة أقسام: القسم الأول ما يجب تصديقه، وهي سبعة: ما أُخبر عنه عدد التواتر (أخبار متواترة)، وما أخبر الله تعالى عنه، وما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام به، وأخبر عنه الأمة (كل ذكر أنه صادق)، وكل خبر يوافق ما أخبر عنه الله تعالى أو الرسول عليه الصلاة والسلام)، وكل خبر صحّ أنّه ذكره المخبر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمسمع عنه، وكل خبر ذكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه[2].

– الكذب (عدم مطابقة الخبر للواقع): ويراد به على حدّ تعبير الغزالي: «ما يعلم كذبه هو أربعة: ما يعلم خلافه بضرورة العقل، أو النظر أو الحس، أو المشاهدة، أو أخبار التواتر، والثاني: ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواترة وإجماع الأمة، والثالث: ما صرّح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب والرابع: ما سكت جمع كثير عن نقله، والتحدث به مع جريان الواقعة بمشهد منهم، وما مع إحالة الحالة السكوت عن ذكرهم لتوفر الدواعي على نقله»[3]، يتضح من خلال هذا القول أقسام الخبر في حالة الكذب عند الغزالي، حيث حصرها في أربعة أقسام هي:

[1] الخطيب القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، تحقيق: رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص 18.

[2] ينظر،أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، "المستصفى من علم الأصول"،تح: أحمد زكي حماد، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، (د.ط)، (د.ت)، ص ص260-263.

[3] المرجع نفسه"، ص ص 264-269.

– **ما لا يعلم صدقه ولا كذبه:** فحوى هذا القسم على حدّ تعبير الغزالي:« والقسم الثالث: ما يعلم صدقه ولا كذبه،فيجب التوقف فيه، وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع والعبادات ممّا عدا القسمين المذكورين»[1]،إذ أنّ هذا القسم من الأخبار محكوم بالأعراف الدينية التي تستدعي تقصّيا وبحثا عميقا في طيّات ما جاءت به معرفة نقاط الصدق والكذب فيها.

✓ **الإنشاء:**

الإنشاء في مفهومه مخالف للخبر حيث يطلق على الكلام الذي لا يحتمل نسبته للصدق والكذب، لعدم قصد حكاية تحققها في الخارج، كما هو الحال في الخبر[2]، وبهذا لا يمكن الحكم على الجملة الإنشائية بالصدق أو الكذب.

وينقسم الإنشاء إلى قسمين: "طلبي" و" غير طلبي"، وهو ما أشار إليه القزويني في قوله: « ضربان: طلب وغير طلب، والطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب بامتناع تحصيل الحاصل»[3].

– **الإنشاء الطلبي:** ويشمل هذا الضرب العديد من الظواهر الأسلوبية متمثلة في:

- **الأمر والنهي:** الأمر هو طلب " فعل غير كف"، وأما النهي " طلب الكف عن الفعل"[4]، وكمثال عن الأمر قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَاب﴾5، ومثال عن النهي قوله تعالى أيضا:﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾[6].

[1] أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، "المستصفى من علم الأصول"، ص ص 269-271.

[2] ينظر،أبو يعقوب المغربي، "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح"، تحقيق: إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص459.

[3] الخطيب القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ص 107.

[4] ينظر، مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص ص 107- 108.

[5] سورة غافر، الآية 36.

[6] سورة نوح، الآية 23.

- **الاستفهام**: وهو طلب معرفة شيء مجهول، ويحتاج إلى جواب مثل قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1].

* **النداء**: ويقصد به الإقبال أو الإنصات أو الانتباه، ويكون بأدوات النداء: الهمزة، أي للقريب، أيا للبعيد، يا... مثل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[2].

– **الإنشاء غير الطلبي**: وهو الضرب الثاني من الأسلوب الإنشائي الذي لا طلب فيه، وهو لا يستوجب مطلوب غير واقع أثناء الطلب، وهذا الضرب ينطوي تحته العديد من الأنواع وهي: أفعال المقارنة، الترجي، القسم، المدح، والذم، التعجب، صيغ العقود.... وما إلى ذلك[3].

- **الترجي**: يعرّفه الجرجاني (ت816هـ) بقوله: « نشاء إمكان حدوث أمر ما»[4]، ومن صيغه في العربية نجد أفعالا أو (شبه أفعال) الرجاء: عسى، حرى، اِخلولق...، الأداة: "لعل"، ومثال على ذلك قوله تعالى:﴿ فَأُولَٰئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾[5].
- **التعجب**: عُرّفَ التعجب بأنّه: " انفعال يحدث في النفس عمّا خفي سببه"[6]،إذ أنّه شعور داخلي كامن في خوالج النفس البشرية، له صيغتان قياسيتان هما: ما أفعله ! وأفعل به ! ومثال على ذلك: ما أجمل السماء ! أكرم به ضيفا !

---

[1] سورة البقرة، الآية 6.

[2] سورة الحجرات، الآية 1.

[3] ينظر، مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص 118.

[4] محمد بن علي الجرجاني، "الإشاريات والتنبيهات في علم البلاغة"، تح:عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1997، ص 114.

[5] سورة النساء، الآية 99.

[6] الشريف علي محمد الجرجاني، " التعريفات"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1995، ص 62.

- **المدح والذم**: فهما أسلوبان إنشائيان، فالمدح نستخدمه عند استحساننا لأمر يستحق المدح والثناء مثل قوله تعالى:﴿ أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾[1].

أمّا الذم فنستخدمه عند استهجاننا لأمر يستحق الذم والاستهجان كقوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[2].

- **القسم والتكثير**: اختلف علماء العرب في تصنيف القسم، فهناك من جعله ضمن الإنشاء الطلبي، وهناك من جعله ضمن الإنشاء غير الطلبي، ويكون القسم مفردا مثل قوله تعالى﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[3]،وقد يكون جملة فعلية، مثل: أقسم بالله العلي العظيم، وجملة اسمية، مثل: يمين الله، لأفعلن، وأدواته، بالله، تالله، والله...

أمّا التكثير فهو: « أن ينشىء المتكلم استكثارا لعدد من شيء مستعملا ربّ وكم الخبرية للتعبير عن الكم»[4]، ومثال على "كم" قوله تعالى:﴿ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[5]، ومثال على "رب": رُبَّ صدفة خير من ألف ميعاد.

[1] سورة آل عمران، الآية 136.

[2] سورة البقرة، الآية 126.

[3] سورة الحجر ،الآية72.

[4] مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص 122.

[5] سورة البقرة، الآية 249.

- **صيغ العقود**: تدخل في كل بيع وشراء، أو عقد، أو ضمان، أو رهن، أو وكالة، أو دين...، أكثر ما تكون صيغة في الماضي نحو: بعت سيارتي، اشتريت بيتا، وهبت مالا...

وفي خضم الحديث عن استجلاء شذرات المبحث التداولي في التراث البلاغي القديم نلاحظ نقطة جوهرية متداولة قديما ألا وهي فكرة مراعاة المقام ومقتضى الحال وهي ترتبط إلى حد بعيد بمفهوم التداولية، وهذا ما عبّر عنه صلاح فضل في قوله: « ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال"، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال"»[1]، وبهذا ربط صلاح فضل بين مقتضى الحال ومفهوم التداولية وذلك باعتبار أنّ هذه الأخيرة تولي اهتماما كبيرا بالظروف المحيطة بالعملية التواصلية (السياق).

يعدّ الجاحظ من القامات النقدية البارزة التي كان لها قصب السبق في تاريخ الدراسات اللغوية لفكرة المقام، وذلك في قوله: « المعنى ليس يشرف أن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضح من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال»[2]، ففي هذا الكلام نجد أنّ الجاحظ تناول المقام من جانب التخاطب، ويرى أنّ بلوغ الرسالة إلى ذهن السامع، أي تحقيقها يستوجب على المتكلم مراعاة أحوال المستمعين، وكذلك بأن يكون المتكلم على دراية بما يقول، أمّا المخاطب فعليه تكييف الكلام الذي يقدمه المتكلم، أمّا جنس الكلام فيجب تخيّر الأسلوب المناسب للكلام، وفي هذا الصدد أضاف الجاحظ قائلا: « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما حتى يقسم أقدار الكلام على

[1] صلاح فضل، "بلاغة الخطاب وعلم النص"، ص 26.

[2] الجاحظ، "البيان والتبيين"، ص 136.

أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[1]، فالجاحظ هنا أيضا دعا إلى ضرورة مراعاة أحوال المستمعين، فلا تقول الشعر مثلا في مقام لا يقتضي أن تقول فيه شعرا.

ويُرَاعى في مقتضى الحال عدّة جوانب منها: معرفة الظروف المحيطة بالفكرة، كمعرفة السياق والغاية التي جاءت من أجلها الفكرة، ومعرفة أحوال السامع ومقاصد المتكلم مع مراعاة مستوى السامع وضرورة نزول المتكلم من أبراجه العاجية إلى مستوى هذا السامع لتتحقق عملية التواصل، كما بيّن ذلك أبو هلال العسكري في قوله: « وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام، فالواجب أن تُقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدو ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام وتنعدم منفعة الخطاب»[2]، وبهذا يستوجب مخاطبة كل ذي مستوى بمستواه وإلا لن تتحقق الفائدة من الحوار.

وإلى شيء من هذا ذهب السكاكي حين تطرق إلى مقامات الكلام في قوله: « لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئةيباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب... جميع ذلك معلوم لكل ليس ليبين وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[3]، وبهذا فالمقام عند السكاكي مقامات تتغير بتغير أحوال السامع وكذا مقاصد المتكلم والمخاطب، فلا يعقل أن تخاطب الناس بما لا يفهمونه فالمقام يقتضي من المتكلم أن يكون كلامه مراعيا للوضع التلفظي الذي يوجد فيه.

[1] الجاحظ، " البيان والتبيين"، ص 136.

[2] أبو هلال العسكري، "الصناعتين"، ص 39.

[3] السكاكي، "مفتاح العلوم"، ص 84.

ولهذا يمكن القول إنّ البلاغة في التراث انصبت بشكل كبير على أساليب الكلام- الخبر والإنشاء- ولكنّها لم تصرف اهتمامها عن أساليب القول والمقام ومقتضى الحال، وكذا أوضاع التلفظ بالنسبة للمتكلم والمخاطب، وكل هذه النقاط شكّلت بؤرة اهتمام التداولية في العصر الحديث.

- **الجوانب التداولية عند الأصوليين:**

لقد أولى الأصوليون اهتماما كبيرا بالمعنى التداولي في دراستهم للنصوص الشرعية ذلك أنّ العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ، فركزوا على دراسة اللغة في سياقها التواصلي وربط المقال بالمقام باعتباره ركيزة أساسية في تفسير النصوص الدينية وتأويلها وكيفية تلقي هذه النصوص من جهة، ومن جهة أخرى اهتموا بتحويل القول القرآني إلى فعل منجز، أي اهتموا بكل ما يتعلق بالفعل الكلامي ومدى تأثيره وأهميته في حياة الفرد المسلم كعقود الزواج والطلاق وغيرها.

- ✓ **السياق عند الأصوليين:**

لا معنى من دون سياق ولا سياق من دون معنى ولا تأويل دون اعتبار للسياق، هذا الأخير يعدّ إحدى الركائز الأساسية المعتمد عليها عند تأويل النصوص الدينية عند الأصوليين، وكان أوّل من رسم المعالم الأولى لتدوين علم الأصول هو محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، حيث أولى عناية خاصة بمفهوم السياق مبرزا دوره في تأويل خطاب الوحي[1]، وذلك من خلال تخصيصه لباب من أبواب رسالته الأصولية عنوّنه بـ: باب الصنف الذي يبين سياقه معناه[2]، ويتضح من هذا الباب أنّ للسياق أهمية كبيرة في الوصول إلى المعاني المضمرة تحت عباءة الصيغ اللغوية.

[1] ينظر،يحي رمضان، "القراءة السياقية عند الأصوليين: قراءة في مفهوم مع العرب عند النشاطي"، الإحياء، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد25 ، 2007، ص 113.

[2] محمد بن إدريس الشافعي، "الرسالة"، تحقيق وشرح :أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 62.

وإلى شيء من هذا ذهب ابن القيم الجوزية (ت751هـ) حين رأى أنّ إهمال السياق يؤدي إلى الوقوع في الغلط والمغالطة، إذ يقول تحت عنوان "الفائدة": « السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم»[1]، إذن فالسياق حسب ابن القيم الجوزية له أهمية في الكشف عن مقاصد الشرع من ناحية دلالة الأمر وتخصيص العام والحقيقة والمجاز والمشترك اللفظي وتقييد المطلق، والقرائن العقلية المتنوعة في توجيه معنى خطاب الوحي.

وقد استنبط الأصوليين معاني مختلفة للسياق سواء أكان باعتباره ما يسبق الآية، وما يلحقها، موضوع بيان أو تأويل* أم ما يلحقها دون ما يسبقها، أو ما يدل على مفهومه مقيدا لكونه مقصود وأخيرا معنى موسع للسياق.

- ✓ **الأفعال الكلامية عند الأصوليين:**

لقد اتخذ الأصوليون الاعتبارات اللّغوية التداولية أداة ومدخلا لتوجيه واستنباط الدلالات الموجودة في نصوص القرآن والسنة، وكان لمنجزاتهم أثر واضح في تطور البحث اللّغوي عموما، وظاهرة الأفعال الكلامية خصوصا، حيث درست هذه النظرية –الأفعال الكلامية– عند الأصوليين ضمن نظرية الخبر والإنشاء، وسنتطرق إلى نماذج من الأفعال الكلامية في الجمل الخبرية والإنشائية.

[1] ابن القيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب، "بدائع الفوائد"،تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، ج1، ص 1659.

* من يريد الإطلاع أكثر على معاني السياق فليتصفح مجلة فاطمة بوسلامة، "السياق عند الأصوليين: السياق والمفهوم "، الإحياء، مجلة فصليةتصدرها رابطة المحمدية للعلماء، العدد25، 2007، ص ص 38-43.

– الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر:

وهي الظواهر الخبرية التي لخّصها شهاب الدّين القرافي (ت684هـ) في قوله: « الشهادة خبر، والرواية خبر، والدعوى خبر، والإقرار خبر، والمقدمة خبر، والنتيجة خبر... فما الفرق بين هذه الأخبار»[1]، إذ أنّ مفهوم الأفعال عند الأصوليين يتجلى ضمن الأسلوب الخبري، حيث ربطوا بين الخبر وبين غيره من الأغراض والتجليات الأسلوبية مثل: الشهادة والرواية والدعوى والإقرار والوعد والوعيد...

- **الرواية والشهادة:** اعتبر شهاب الدين القرافي كلا من الشهادة والرواية خبرا لكنّه يميز بينهما، فالشهادة يشترط فيها الذكورة والحرية وعدد معين من الشهود...، بخلاف الرواية[2]، وانطلاقا من هذا الاعتبار يقرر القرافي في تموقعه بين الرواية والشهادة يتوزع على ثلاثة أصناف كلامية، وهي كالتالي[3]:

1: رواية محضة: كالأحاديث النبوية الشريفة.

2: شهادة محض: كإخبار الشهود في الحقوق على المعنيين عند الحاكم.

3: مركب من الشهادة والرواية وله صور عدّة منها: الإخبار عن رؤية هلال رمضان...إلخ.

- **الوعد والوعيد:** يعتبر القاضي عبد الجبّار (ت416هـ) أنّ الوعد والوعيد يندرجان تحت إطار الأخبار، فالوعد عنده: « كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير، أو دفع ضرر عنه في المستقبل...، أمّا الوعيد

[1] شهاب الدين القرافي، "أنوار الفروق في أنواء البروق"، تح: محمد أحمد سراج ،علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر،ط1، 2001، ج1، ص 78.

[2] المرجع نفسه ،ص 78.

[3] المرجع نفسه، ص 17.

فهو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل»[1]، إذ يستوجب أن يكون هذين الصنفين في المستقبل.

- **الدعوى والإقرار**: و كتفرقة الأصوليين بين الشهادة والرواية والوعد والوعيد فرّقوا أيضا بين الدعوى والإقرار، فالدعوى هي: «خبر عن حق يتعلق بالمخبر على غيره، أمّا الإقرار فهو خبر يتعلق بالمخبر فيضرّ به وحده»[2]، إذ أنّ الدعوى من هذا القول خبر يرتبط بالآخر أو الغير، بينما الإقرار خبر يرتبط بالمخبر أو المتكلم.

– الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

استغل الأصوليون والفقهاء ظاهرة الإنشاء شأنها شأن ظاهرة الخبر في استنباط ظواهر وأفعال كلامية جديدة، وذلك بسلك النهج التداولي، حيث بحثوا في الظواهر الإنشائية كأسلوب الأمر والنهي، وقد انبثقت عنهما أفعال كلامية أخرى كالوجوب والإباحة و الكراهة و التنزيه...إلخ، وسنذكر بعضها من باب التمثيل:

- **الإباحة**: وقد تأتي صيغة الأمر للإباحة، ومع أنّهم اتفقوا على أنّها ليست طلب، ولكنّها تعد عندهم من الأغراض التي تستعمل فيها بعض صيغ الطلب مثل صيغة الأمر[3]، كأن تقول مثلا: واقف شهاب أو عمرو.

وقد ربط بعض المناطقة والفلاسفة والبلاغين أمثال الفرابي (ت339هـ) ابن يعقوب المغربي (ت 1128هـ) بين الأمر والإباحة معللا ذلك بأنّهما يشتركان في أنّها "إذن"، فالأمر بالقيام إذن، وإباحة القيام إذن بالقيام[4].

[1] مسعود صحراوي، "التداولية عند العلماء العرب"، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص 143.

[3] المرجع نفسه، ص 151.

[4] ينظر، ابن يعقوب المغربي، " مواهب الفتاح في شرح وتلخيص المفتاح"، ص 313.

- **الإذن**: إنّ الحديث عن فعل الإباحة قاد علماء الأصول بالضرورة إلى الحديث عن فعل كلامي آخر، وهو الإذن، وهذا الأخير يتفرع إلى قطبين: الأمر والنهي، فالأمر حسب الشاطبي ينقسم إلى صريح وغير صريح، فالصريح نوعان[1]:

النوع الأول: مجرد لا يعتبر فيه علّة مقصدية ويجري مجرّد الصيغة مجرى التعبد من غير تحليل، ومثّل له الشاطبي بقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾[2].

النوع الثاني: حيث ينظر إلى قصده الشرعي بحسب الاستقراء وما يقترن من القرائن الحالية والمقالية، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[3]، ويقصد به الالتزام بإقامة الجمعة وعدم التفريط فيها.

أمّا غير الصريح فهو على ضروب أيضا:[4]

– ما جيء الإخبار عن تقرير الحكم مثل الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[5].

– ما جاء مدحا له أو لفاعله (أو ذما له أو لفاعله في النهي).

– ما يتوقف عليه المطلوب (كون المباح مأمورا به)

وفي الختام يمكن القول: إنّ الدرس اللغوي القديم خلّف إرثا معرفيا غنيا جاء موزعا عبر حقول معرفية متنوعة، وساهم في الكشف عن وعي مبكّر بدور المعطيات الاجتماعية والثقافية في تحليل الرسالة وفهمها، حيث

[1] ينظر ،مسعود صحراوي،" التداولية عند العلماء العرب"، ص 156.

[2] "سورة الجمعة"، الآية 09.

[3] "سورة الجمعة"، الآية 09.

[4] ينظر،مسعود صحراوي، " التداولية عند العلماء العرب"، ص 156.

[5] سورة البقرة، الآية 183.

أدرك القدماء الخلفيات المعرفية والسياقية التي تحكم التواصل بين أقطاب العملية التواصلية، وهو ما شكّل الأرضية التي مهدّت لظهور هذا المنهج "التداولية" في العصر الحديث.

ب– في النقد العربي المعاصر:

شاع في النصف الثاني من القرن العشرين كمًّا هائلا من الأفكار والنظريات والمناهج الغربية، حيث أعاد الدّارسون بلورة هذه الأفكار والنظريات القديمة برؤى نقدية جديدة في أوروبا، فظهرت البنيوية وما بعد البنيوية من سميائية وتأويلية وتفكيكية وتداولية، ثم انتشرت بشكل واسع في العالم ككلّ بما في ذلك الوطن العربي الذي كان لابدّ له من مواكبة هذا التطوّر الحاصل، فتلقّف هذه المناهج والنظريات على اختلاف أفكارها وخلفياتها الأيديولوجية الغربية.

من بين هذه المناهج الغربية التي لاقت تداولا كبيرا في الساحة النقدية العربية " التداولية"، حيث تهافت الدارسون حول هذا الحقل المعرفي الجديد، وذلك لأنّها وجدت في البيئة العربية جذورا تتصل مع التراث العربي (النحو، البلاغة، أصول الفقه) الذي أولى المبحث التداولي اهتماما كبيرا لتلاؤمه مع طبيعة العقل العربي المرتبط بلغته المرتبطة هي الأخرى بالإسلام الذي يقرن الأقوال بالأفعال .

وقد بدأت الإرهاصات الأولى لهذا الاهتمام بحقل التداولية في العالم العربي مع الكتّاب العرب، وخاصة كتاب المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس) فدخل هذا الاتجاه إلى العالم العربي عبر جامعة محمد الخامس بالرباط، فتشكّلت مجموعة البحث في التداوليات واللّسانيات الوظيفية، وبفضل جهود أعضاء هذه المجموعة استطاع هذا المنهج أن يضرب بجذوره في الوطن المغربي، وساعده في الانتشار وسائل متعددة محصورة في أربعة: البحث الأكاديمي، الندوات الدولية التي تعقد داخل المغرب والتدريس وعملية النشر، وهذه العوامل أدّت إلى

انتشار هذا المنهج ليشمل جامعات أخرى كجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء والمحمدية وجامعة مولاي إسماعيل[1].

لم يتوقف المنهج التداولي في المغرب العربي بل امتد ليشمل الأقطار العربية الأخرى عبر الكتب والبحوث والمؤلفات والندوات الدولية التي كانت تعقد حول المنهج التداولي[2]، وفي هذا المقام يقول أحمد المتوكل: «كان المغرب جسرا لعبور النحو الوظيفي إلى أقطار عربية أخرى حيث منه وبفضل المؤلفات والبحوث المغربية دخل الجزائر وتونس وموريطانيا والعراق وسوريا بدرجات متفاوتة في التّبني ورقعة الانتشار»[3]، وبهذا يكون المغرب همزة وصل لنقل هذا المنهج إلى جارتيه تونس والجزائر وإلى بقية الأقطار في المشرق العربي.

إنّ المتصفح لمصطلح التداولية في الدراسات العربية الحديثة والمعاصرة يلاحظ أنّ النقاد العرب عبرّوا عن هذا المصطلح بتسميات اختلفت وتعددت باختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل واحد منهم، وسنذكر بعض المصطلحات من باب التمثيل لا من باب الحصر:

يعدّ"طه عبد الرحمن" من بين القامات النقدية البارزة التي كان لها قصب السبق في ترجمة وتعريف هذا الحقل المعرفي، حيث يقول معرّفا التداولية: « من المعروف أن الفعل "تداول" في قولنا "تداول الناس كذا بينهم" يفيد معنى "تناقله الناس أو داوره فيلما بينهم"، ومن المعروف أيضا أنّ مفهوم "النقل" ومفهوم "الدوران" مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة، كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة... "فالنقل" و"الدوران" يدّلان في استخدامها اللغوي على معنى النقل بين الناطقين، أو قل معنى "التواصل"، ويدلاّن في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين فيكون التداول جامعا بين جانبين اثنين هما: التواصل والتفاعل»[4]، إذ أنّ"طه عبد

[1] ينظر، أحمد المتوكل،" المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد"، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2006، ص ص 61-62.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] ينظر ،المرجع نفسه،ص 62.

[4] طه عبد الرحمن، " تحديد المنهج في تقويم التراث"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2005، ص 244.

الرحمن" في اقتراحه لهذا المفهوم قد زاوج بين الدلالة اللغوية والمفهوم الاصطلاحي، ومن هذا المنطلق ترجم مصطلح "pragamatique" إلى "التداوليات" سنة 1970، فكان بذلك منهجه في التوليد المصطلحي قائما على إعتماد الآليات اللغوية التي تحافظ على أصالة العربية.

أمّا الباحث محمود عكاشة فقد ترجم مصطلح " pragamatique" إلى "التداولية اللسانية" أو "البراغماتية اللسانية"، وهذا يتجلى بوضوح من خلال كتابه المعنوّن بـ "النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ"حيث يقول: « فالبراغماتية اللسانية (linguisticpragmatic)، أو التداولية اللسانية هي نفسها "التداولية pragmatic" التي شاعت في البحوث العربية وقد اخترت مصطلح "البراغماتية اللّسانية"لدلالته على المفهوم الغربي الدقيق»[1]، وقد اختار محمود عكاشة البراغماتية اللّسانية كمقابل للمصطلح الأجنبي "pragmatics"؛ حيث أضاف " linguisttics" (اللّسانيات)، وذلك في محاولة منه للتفريق بين "pragmatic" وتعني مذهب فلسفي خاص قائم على ما هو نفعي وعملي وpragmatics linguistti التي تعني اتجاه لغوي يهتم بالاستعمال الكلامي ومقاصده.

ونجد "محمد محمد يونس علي" قد ترجم مصطلح pragmatics إلى "علم التخاطب"، حيث يبين أنّ: «الغاية من علم التخاطب هي معرفة كيفية حصول التفاهم بين المخاطبين، وتشمل مسائلهم كل العناصر التي تسهم في إحداث التخاطب من وضع واستعمال وقرائن، وأنواع الدلالات المختلفة، والنظريات الدلالية ذات الصلة بالاستعمال والسياق»[2]، إذن محمد محمد يونس علي ترجم مصطلح "pragmatics"إلى "علم التخاطب"، وذلك باعتبار أنّ اهتمامات ومبادئ هذا الأخير تتقاطع مع اهتمامات وانشغالات التداولية.

[1] محمود عكاشة ،"النظرية البراغماتية اللسانية(التداولية):دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ"، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2003، ص 03.

[2] محمد محمد يونس علي، " علم التخاطب الإسلامي :دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص"، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص 8.

بالإضافة إلى هذه الترجمات هناك ترجمات أخرى لنقاد آخرين منها: علم المقاصد، علم التداول، المقامية السياقية، الإفعالية، البراغماتية... وغيرها من المصطلحات التي حتى وإن ساهمت في إثراء المصطلح النقدي إلاّ أنّها في الحقيقة أدّت إلى الفوضى المصطلحية التي لا تخدم الدرس اللغوي العربي.

لقد شهد العالم العربي ظهور مجموعة من الدارسين والباحثين أولوا التداولية بكل أبعادها ومبادئها وقواعدها اهتماما بالغا، يشهد على ذلك مؤلفات وكتابات هؤلاء في هذا الميدان المعرفي، وسنذكر بعض الأقلام النقدية البارزة التي أسالت الحبر وأغنت المكتبة العربية:

- **محمد مفتاح في كتابه: "تحليل الخطاب الشعري :إستراتجية التناص":**

خصّص للتداولية فصلا كاملا وهو "الفصل السابع"، حيث تناول فيه تفريعات التداولية المتمثلة في تيارين: تيار موريس الذي اهتم بذاتية اللغة، وتيار فلاسفة اكسفورد الذي اهتم بدارسة أفعال الكلام...، بالإضافة إلى هذا الكتاب نجد كتبا أخرى تطرّق فيها إلى التداولية مثل كتاب: "في سمياء الشعر القديم".

- **عبد الهادي بن ظافر الشهري في كتابه :"استراتجيات تحليل الخطاب:مقاربة لغوية تداولية":**

تطرّق فيه إلى مفهوم المنهج التداولي وأهمية هذا المنهج، ومفهوم استراتجية الخطاب وأنواعها وكذا آليات الإقناع وتقنيات الحجاج.

- **جميل حمداوي في كتابه :"التداوليات وتحليل الخطاب":**

قسّم كتابه إلى ست مباحث، المبحث الأول بعنوان: تحديد المصطلح، أمّا المبحث الثاني فقد وضع فيه مفهوما للمقاربة التداولية، والمبحث الثالث تحدث عن سياق ظهور هذه المقاربة، أمّا المبحث الرابع فعنوّنه بـ:

التداولية والنص الأدبي، والمبحث الخامس تناول فيه المقاربة التداولية في العالم العربي، أمّا المبحث الأخير فقدّم فيه تقويما للمقاربة التداولية.

- **محمود أحمد نخلة في كتابه:"آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر":**

تناول فيه تعريف التداولية وتداخل التداولية مع العلوم الأخرى، وجوانب البحث التداولي، وكذا تناول المنهج الاستبدالي في كتاب سيبويه وختم كتابه بوظائف اللغة.

أمّا النقد الجزائري المعاصر فهو الآخر سجّل حضوره في الساحة النقدية العربية عامة والمغاربية خاصّة، إذ أنّه استطاع أن يتحدد ضمن إطار علمي خاص ومتميز، تترجمه الأعمال والمؤلفات التي تعكس جهود أصحابها في هذا المجال- التداولية- وساهمت في إثراء الدرس التداولي، وسنذكر بعض الأسماء النقدية البارزة في هذا الحقل المعرفي:

- **مسعود صحراوي في كتابه :"التداولية عند العلماء العرب":**

شكّل كتابه هذا مرجعا مهما للباحثين في التأصيل لهذا الفرع المعرفي في التراث العربي، فقسّم كتابه إلى خمسة فصول: الفصل الأول عنونه بـ: الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، تطرّق فيه إلى مفهوم التداولية ومفهوم الفلسفة التحليلية ومهام التداولية وقدا أبرز المفاهيم التداولية، والفصل الثاني عنونه بـ: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في التراث العربي، تناول فيه الأسس الإبستمولوجية لظاهرتي الخبر والإنشاء في التراث العربي، وكذا تمييز العلماء العرب بين الخبر والإنشاء، أمّا الفصل الثالث فحمل عنوان: تقسيمات العلماء العرب الخبر والإنشاء، أمّا الفصل الرابع فعنونه بـ: الأفعال الكلامية عند الأصوليين تناول فيه الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر والأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء، أمّا الفصل الأخير فقد حمل عنوان: الأفعال الكلامية عند النحويين تناول فيه الإسناد والظواهر الأسلوبية وكذا المبادئ الأسلوبية...

وبهذا فقد قدّم مسعود صحراوي جهدا في التأصيل للتداولية باعتبارها علما جديدا له جذور في تراثنا العربي الإسلامي ، وخاصة فيما يتعلق بظاهرة الأفعال الكلامية محاولا المزج بين ما هو تراثي وما هو حداثي، فقام بتعميق الرؤية الغربية حول هذه الظاهرة، دون أن ينسى ما قدّمه أسلافنا حولها، وفي هذا الصدد يقول: « إعادة قراءتها قراءة معاصرة تمتشق سلاح المناهج الحديثة، وما أفرزته من جهاز مفاهيمي مع الابتعاد عن التعسف في تطبيق ذلك على مفاهيم التراث تطبيقا قسريا ،ومع إبداء التحفظ الواجب الذي يفرضه استصحابنا للوعي واستقلالية التراث العربي، فلا يجوز أن ننسى أنّ لهذا التراث خصائص ابستمولوجية تجعل منه منظومة مستقلة ومتميزة ومتكاملة»[1]، وفي هذا القول دعوة صريحة إلى محاولة قراءة التراث من حيث لم يقرأ، فلا أحد يُماري في القول أنّ التراث غني بالآراء النقدية التي لم تجد أيادي نقدية لاستثمارها وإخراجها في حلّة منهجية في مجال التداوليات أو في أي مجال آخر.

•عبد الملك مرتاض في كتابه:"نظرية النص الأدبي":

يعدُّ عبد الملك مرتاض من أباطرة النقاد الجزائريين حيث كان له باع طويل في النقد وصال وجال في جميع المناهج النقدية من السياقية إلى النسقية إلى مناهج القراءة والتلقي، وكان للتداولية هي الأخرى نصيب من الدراسة وهذا في كتابه "نظرية النص الأدبي"، حيث خصّص جزءً من الفصل الثامن للحديث عن هذا الحقل المعرفي، عنونه بـ: تداولية اللغة بين الدلالية والسياق، تطرق فيه إلى تأصيل مفهوم التداولية، التداولية وتحليل الخطاب، وأدرج نماذج تطبيقية في التحليل التداولي.

[1] مسعود صحراوي،"التداولية عند العلماء العرب"، ص 08.

- **صلاح الدين ملاوي :"نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية":**

حاول هذا الباحث في دراسته الموسومة بـ: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية" قراءة المورث اللّغوي العربي وخاصة فيما يتعلق "بنظرية الأفعال الكلامية" ففي البداية قدّم لمحة عن الأفعال الكلامية كما تمثّلها منظرّوها في الفكر الغربي، ثم انتقل لتأصيل هذه النظرية، ويرى بأنّها كانت تحت مسمّى آخر عند القدماء العرب ألا وهي نظرية "الخبر والإنشاء" أو ما كان يعبرّ عنه قديما بـ: "أقسام الكلام"، ويرى بأنّ هناك تضارب في آراء العلماء قديما حول أقسام الكلام أمثال السيوطي وغيره[1].

- **خليفة بوجادي :"نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية: مشروع لربط البلاغة بالنص":**

هي عبارة عن دراسة ألقاها خليفة بوجادي في ملتقى دولي بالمملكة العربية السعودية سنة 2011، وكان هذا الملتقى موسوم بـ"ندوة الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول"، تطرق في هذه الدراسة إلى المفاهيم التداولية في تدريس البلاغة العربية كونها مرتبطة بالواقع الفعلي لاستعمال اللغة، وكونها أيضا اتصالا وتداولا، واعتبر أيضا أنّ البلاغة علم اتصال وهي كذلك المعرفة باللّغة أثناء الاستعمال، كما أولى عناية بالعناصر الاتصالية الثلاثة فتحدث عن تداولية المتكلم وتداولية المخاطب وتداولية الخطاب[2].

ولهذا الناقد كتب ومؤلفات عديدة في التداولية مثل كتاب: "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصلية في الدرس العربي القديم" وكذا كتاب: "في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية"، وسنتطرق إلى رؤية هذا الناقد وما قدّمه في الدرس التداولي بشكل موسع في الجانب التطبيقي.

[1] ينظر، صلاح الدين ملاوي، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد4، 2009.

[2] ينظر، فريد عوف، "الاتجاهات البلاغية في الخطاب النقدي الجزائري المعاصر: بين هاجس التأصيل ومسعى التجديد"، مجلة العلوم الاجتماعية، سطيف، الجزائر، العدد25، 2017، ص ص 80-81.

وفي الختام يمكن القول: إنّ هذه المؤلفات النقدية سجّلت محاولات كثيرة للتأصيل لهذا الفرع المعرفي في تراثنا العربي وإعادة قراءة هذا الأخير بعيون حداثية.

الفصل التطبيقي:

الممارسة التداولية في تحليل الخطاب عند

"خليفة بوجادي"

المبحث الأول: تأصيل التداولية عند خليفة بوجادي في كتابه: "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"

المطلب الأول: مفهوم التداولية عند خليفة بوجادي:

أ- في البيئة الغربية:

إنّ المتأمّل لمفهوم "التداولية" لدى النقاد سواءً أكانوا غربا أم عربا يلاحظ ذلك الكم الهائل من التعريفات التي حظيت بها التداولية، فَكُلٌّ عرَّفها حسب مُنطلقه ومجال رؤيته، ولهذا تعددت التعريفات واختلفت، وقبل خوض الناقد خليفة بوجادي في تقديم تعريف للتداولية لبعض النقاد أشار إلى جملة من الأسباب التي جعلت من إعطاء تعريف دقيق لها أمر غاية في الصعوبة، وذلك في قوله: «لا يعدّ هذا البحث أوّل شاك في صعوبة الإلمام بتعريف شامل ودقيق للتداولية، لسعة مجالها في المنظومة الفكرية الحديثة»[1]، ويتبين من هذا القول صعوبة تقديم تعريف دقيق للتداولية، ولقد أحصى هذا الناقد جملة من الأسباب التي وقف عندها وقفة طويلة ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- السبب الأول:

يتعلق بمفهوم التداولية في حدّ ذاته حيث يرى الناقد أنّ مفهوم التداولية: «تتقاذفه مصادر معرفية عديدة»[2]، أي أنّها خليط من الرؤى والأفكار التي قامت عليها التداولية، إضافة إلى أنّها تعدّ ملتقى كثير من التصورات الفلسفية واللّسانية، ذلك أنّها تتداخل مع العديد من العلوم اللّسانية والنظريات المعرفية: اللّسانيات، الفلسفة، علم الاجتماع، علم النفس، وعلوم الاتصال، ولا تقف وتستقر عند أحد منها.

[1] خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 63.

[2] المصدر نفسه، ص 63.

2- السبب الثاني:

يعود لنشأتها حيث أردف قائلا: «وربما كان في ذلك لنشأتها غير المستقرة أيضا»[1]، فمن المعلوم أنّ أي علم في عمومه يولد من خلال تراكمات متتالية، وكل علم له جذور ساهمت في بلورته قبل أن يضع لنفسه مقولات ومبادئ يسير عليها، وكذلك الحال بالنسبة للتداولية ما هي إلا مخاض للعلوم التي سبقتها، فكانت نشأتها غير مستقرة تتجاذبها التيارات الفلسفية من جهة، والبحوث اللّسانية والبلاغية من جهة أخرى، ضف إلى ذلك أنّ التداولية لم تكتمل بعد ولم تبلغ السّن القانوني الذي يؤهلها لأن تكون علما لسانيا واضح المعالم باعتبارها آخر مولود للسانيات على حد تعبير النقاد والدارسين، فهي لم تصل إلى الذروة رغم ما حقّقته من نتائج مذهلة في جميع الميادين، وفي هذا الصدد يقول خليفة بوجادي: «لاتساع حدودها بهذا الشكل، أقرَّ العديد من الدارسين عدم وضوح معالمها»[2]، فمجال التداولية مجال رحب متشعب الفروع، ساهم في بنائه عدد كبير من العلماء والدارسين باختلاف توجهاتهم وأفكارهم، ولهذا كانت التداولية تحت كنف العديد من النظريات والمبادئ والرؤى وهذا ما جعلها درسا حيويا نشيطا.

3- السبب الثالث:

يكمن في المصطلح باعتباره العمود الذي يقوم عليه الخطاب النقدي، ففهم المصطلح يحيل بالضرورة إلى فهم واستيعاب الخطاب النقدي، وفي هذا المقام تحدث الناقد عن هذا العائق الذي يقف في وجه التداولية بسبب عدم اتفاق النقاد على وضع مصطلح دقيق، حيث يقول:«ولعل أوّل صعوبة تصادف التعريف بالتداولية، تتمثل في الاستقرار على مصطلح قار يشمل مقولات ومجالاته العديدة»[3]، فاختلاف النقاد في التعاطي مع المصطلح

[1] خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 63.

[2] المصدر نفسه، ص 64.

[3] المصدر نفسه ،ص 65.

الواحد ولّد عشرات المصطلحات للمفهوم الواحد، وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلح "Pramatique" ، وفي هذا السياق أورد بوجادي مجموع التسميات التي أطلقت على هذا المصطلح فيقول: «تعددت التسميات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي Pramatique فقيل البراغماتية والبراغماتيك، البراجماتية والبراجماتيك، وليس بين هذه الاصطلاحات فرق، بعدّها نقلا حرفيا للكلمة الأجنبية»[1]، وما يلاحظ على هذه المصطلحات الأجنبية أنّها لا تخرج عن نقلها من صورتها الشكلية والصوتية كما هي واردة في لغتها الأجنبية، وهذا يدخل ضمن ما يسمّى بالتعريب الذي هو أحد آليات صياغة المصطلح، وأضاف قائلا: « وقيل: التداولية، المقامية، الوظيفية، السياقية، الذرائعية، النفعية، ... وبين هذه التعبيرات –في الواقع- فروق لا تسمح باستعمالها مترادفة لتكون مقابلة للمصطلح الأجنبي»[2]، ولعل هذا الاختلاف في تسمية المصطلح يعود لجملة من الأسباب وعلى رأسها اختلاف ثقافة النقاد ومشاربهم النقدية، طبيعة اللّغة العربية التي تتميز بخاصيتها في توليد المصطلحات على غرار اللغات الأخرى... إلخ.

وفي سياق الحديث عن هذه الأسباب تحدّث بوجادي قائلا: « ومن أسباب عدم استقرار المصطلح العربي على صيغة واحدة، عدم استقرار مفهوم التداولية نفسه وموضوعها في تيار واحد، وربما عكس الاصطلاح البيئة التي نشأ فيها أو الظروف الثقافية التي يحملها»[3]، وهذا القول يضيف أسباب أخرى تتمثل في المصطلح ذاته فما هو معروف أنّ كل مصطلح يحمل سمات وخصائص البيئة التي وجد فيها، وهذا هو شأن التداولية التي وُلِدت في أحضان البيئة الغربية، وبالتالي فقد وصلت إلينا مزوّدة بثقافات وسمات تختلف اختلافا كليّا عن البيئة العربية، هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى فإنّ مفهوم وموضوع التداولية بالنسبة للنقاد لا يزال يحتاج لتسليط الضوء عليه،

[1] خليفة بوجادي ، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم "، ص 65.

[2] المصدر نفسه، ص 65.

[3] المصدر نفسه، ص ص 65 -66.

ذلك لِتَفلُتهِ وعدم التَّمَكُّن من الإمساك به وتحديده بدقّة. وإذا كان مفهوم وموضوع هذا الحقل المعرفي لم يتّضح جيدا فأنّى للناقد أن يضع مصطلحا دقيقا، وهذا الأمر لا يتقبله لا العقل ولا المنطق.

وفي خضم هذا التعدّد المصطلحي الذي لاشك وأنّه يقود في النهاية إلى فوضى المصطلح الذي يتجه نحو ضياع الدلالة، وخلق نوع من التشويش والضبابية في فهم المعنى المقصود، استطاع النّقاد العرب الإجماع على أنّ المصطلح الأكثر تداولا وشيوعا في البيئة العربية هو مصطلح "التداولية"، وهذا ما ذهب إليه خليفة بوجادي حين قال: « لكن مصطلح التداولية الذي استخدمه المتوكل، ومدحه الجيلالي دلاش بالخفة والسلاسة، هو الذي صار مهيمنا على استعمالات الدارسين»[1]، ويمكن القول حتى وإن كان مصطلح التداولية هو الأكثر انتشارا فهذا لا يعني أنّ النقاد استطاعوا التقليص من حجم إشكالية المصطلح التي تعدّ من القضايا الشائكة التي لا تزال قيد الدراسة سواء تعلق الأمر بالتداولية أو أي مصطلح آخر.

وفي ظل هذا التعدد والتنوع سواء أكان متعلقا بالمفاهيم التي تدور حول التداولية أم بالمصطلحات التي تصبّ في هذا الحقل المعرفي عرض خليفة بوجادي مدونة تعريفات للتداولية حيث يقول عنها: « وهي مدونة كثيفة وغنية برؤى تعكس التنوع المعرفي الذي نشأ فيه الفكر التداولي»[2]، وأشار بوجادي إلى أنّه اعتمد على التعريفات التي لا تسجل اختلافا كبيرا فيما بينها بقدر ما تحيل على اتساع المفهوم ، ذلك لأنّها تقبل عددا كبيرا من الأفكار ذات مستويات ومشارب متفاوتة، كما وأنّها نشأت تحت كنف العديد من النظريات وتداخلت مع العديد من العلوم الإنسانية وفي هذا السياق يقول: «وبعد تفحص العديد منها –التعريفات– التي نسجل بداية عدم تضاربها فيما بينها، بقدر ما تبعث على اتساع المفهوم، وتنوع التصورات، وتعدد المشارب، إلى جانب

[1] خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص ص 65-66.

[2] المصدر نفسه، ص 66.

إمكانية الأخذ على بعضها يظهر أنّنا أمّام تداوليات»[1]، أي أنّه لا توجد تداولية واحدة بل تتعدى إلى أكثر من ذلك، وهذا نظرا لارتباطها بحقول معرفية شتى كما قلنا آنفا.

وإزاء هذه الكثرة في التعريفات التي قُدِّمت للتداولية، عمد الناقد خليفة بوجادي إلى تصنيفها في حقول ترتبط بـ:

- **تعريفات ترتبط بحقل نشأة التفكير التداولي:**

لقد أفاد هذا النّاقد في دراسته لمجمل التعريفات التي تصبّ في بحر التداولية من رصد أصلين اثنين لنشأة التفكير التداولي: الأول التعريف الذي جاء به تشارلز موريس حيث: « عدّها جزءا من السيميائية وأحد مكوناتها، تهتم بدراسة العلاقة بين العلامات وبين مستعمليها أو مفسريها (متكلم، سامع، قارئ، كاتب...)، وتحديد ما يترتب عن هذه العلامات»[2]، ويرى بوجادي أنّ هذا التعريف جاء بعد شرح موريس للفروع اللّغوية الثلاثة، وهي على النحو التالي[3]:

– علاقة العلامات بالموضوع المعبّر عنها، وذلك بعد دلالي يهتم به علم الدلالة.

– علاقة العلامة بالناطقين بها، و بالملتقي، وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية المرافقة لاستعمال العلامات وتوظيفها، وذلك هو البعد التداولي.

– علاقة العلامات فيما بينها، وذلك بعد تركيبي، يهتم به علم التركيب.

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 66.

[2] المصدر نفسه،ص 67.

[3] المصدر نفسه، ص 67.

وما يلاحظ على هذا التعريف حسب بوجادي أنّ موريس اهتم بالبعد الدلالي ووضعه في الرتبة الأولى، ويبرر ذلك لارتباطه بطبيعة العلامة ذاتها، ثم يليه البعد التداولي، وذلك لأنّ العلامة لا تميز إلا عن طريق المتكلم، وأخيرا البعد التركيبي[1].

وهذه الفروع اللّغوية الثلاثة لا يمكن أن تستغني الواحدة عن الأخرى، فهي مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا، فعلم التركيب لا يمكن فهمه بمعزل عن علمي الدلالة والتداولية، والأمر نفسه لعلم الدلالة لا يمكن الوصول إليها بمعزل عن البُنى التركيبية والتداولية، أمّا هذه الأخيرة فهي الأخرى تعتمد على علمي التركيب والدلالة في محاولة منها للكشف عن مقاصد المتكلم.

ويمكن القول إنّ خليفة بوجادي لم يختلف عن سابقيه في إعطاء الريادة للعالم اللغوي تشارلز موريس في الإطلاق المبَكّر لمصطلح التداولية من خلال التعريف الذي جاء به للحديث عن فروع السيمياء.

أمّا الأصل الثاني لنشأة التداولية التي تشير إليه التعريفات التي تنطوي تحت لواء التداولية حسب هذا الناقد فتعود إلى التعريف الذي جاء به فليب بلانشيه (Philippe Blanchet) حيث جعل: «حقل فلسفة اللّغة العادية لدى أوستين وتلميذه سورل نواة لتأسيس التداولية»[2]، فبالرغم من أنّ موريس هو من أطلق مصطلح التداولية إلا أنّ البحث فيها لم تتضح معالمه ولم ترق إجراءاتها إلى العلمية إلا بمجيء الفيلسوف جون أوستين، وأكمل فيما بعد تلميذه سيرل مساعي وأفكار أستاذه، فكانت البداية الحقيقية لتطور التفكير التداولي بنظرية أفعال الكلام التي جاء بها أوستين وأحكم أسسها المنهجية سيرل، وفي هذا الشأن يستدل بوجادي بما ذهب إليه الناقد دومينيك مانغونو (D. maigueneau) في كتابه تحليل الخطاب (L’analyse discours) حيث يقول: «ويحدد مصدرها –التداولية– في التفكير الأنجلوسكسوني انطلاقا من إشكالية أفعال الكلام التي طوّرت

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 68.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص 68.

التفكير في آليات معالجة اللّغة، الحجاج، أنواع الخطاب، ...»[1]، وبهذا نشأت نظرية أفعال الكلام بين أحضان فلسفة اللّغة العادية، وجاءت بعدها العديد من النظريات كنظرية الاستلزام الحواري، والحجاج... وغيرهما، وهذا التنوع أدّى إلى ثراء الدرس التداولي.

- **تعريفات ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها:**

يرى خليفة بوجادي أنّ مجمل التعريفات التي تصبّ في حقل موضوع التداولية ووظيفتها تنطلق من مبدأ مفاده أنّ لسانيات القرن العشرين اهتمت بدراسة اللّغة وحدها كما اهتمت بالخطاب[2]، فبالرغم من أنّ دي سوسير باعتباره أب اللّسانيات والمؤسس الفعلي لها وصاحب مقولة "دراسة اللّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها"، فإنّ الدراسات لم تقف عند هذا الحد بل هناك من تجاوز هذه المقولة كالمنهج التداولي، وهنا أشار الناقد بوجادي إلى أنّ جلّ التعريفات تتفق على أنّ التداولية اهتمت بشروط الخطاب، وحاولت شرح سياق الحال والمقام، ورصد مقاصد المتكلم، وهذا هو الأمر الذي تضعه التداولية نصب عينيها ويمثل موضوعا لها[3].

وفي سياق حديث الناقد بوجادي عن التعريفات التي ترتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها، أورد جملة من التعريفات التي تطرق إليها فليب بلانشيه في كتابه "التداولية من أوستين إلى غوفمان" ليستدل بها عن موضوع التداولية الذي يتمحور أساسا في دراسة استعمال اللّغة في الخطاب، ووظيفتها التي تكمن في البحث عن كيفية استعمال اللّغة في السياقات المختلفة وذلك من أجل تحقيق غرض تواصلي محدد.

ويضيف الناقد كتابا آخر لا يمكن لأي دارس في المجال التداولي أن يمرّ عليه مرور الكرام، وذلك لما له من أهمية في هذا الحقل المعرفي، ألا هو كتاب "المقاربة التداولية" لفرانسواز أرمينيكو، حيث يقول عنه: «ولقد حمل

[1] ينظر، خليفة بوجادي ،" في اللسانيات التداولية:مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، 68.

[2] المصدر نفسه، ص 68.

[3] ينظر، المصدر نفسه، ص ص 68-69.

كتاب المقاربة التداولية في مقدمته أسئلة مثيرة، ترسم حدود التداولية، وتشرح وظيفتها في تناول الخطاب، وهي إشكالات جوهرية في النص الأدبي الحديث والمعاصر، وفي دراسة اللّغة العربية أساسا من جهة ثانية»[1]، فلمّا كان حقل التداولية شديد الاتساع مترامي الأطراف حاول الناقد فرانسواز أرمينيكو على حسب خليفة بوجادي أن يُؤطِّر لهذا الحقل المعرفي من خلال طرح جملة من الأسئلة التي تتعلق بالتواصل والتفاعل والأداء، وتسعى للإجابة عمّا لم تستطع المناهج السابقة الإجابة عنها.

- **تعريفات مرتبطة بجانب التواصل والأداء:**

وفي محاولة خليفة بوجادي وضع حدّ يترجم اشتغالات التداولية، لما هي عليه من حقل شامل وواسع أخذ من كل علم بطرف، تطرق إلى رصد تعريفات ترتبط بحقل التواصل والأداء أيضا على حَدّ تعبيره، وهذا انطلاقا من كون التداولية في مفهومها العام تُعنى بدراسة اللّغة أثناء الاستعمال، أي تهتم بالمتكلم ومقاصده وغايته من الخطاب وكذا تهتم بالسامع أو المتلقي وأحواله والعلاقة القائمة بين هذين الطرفين، وهذا يتجلى بوضوح في قول بوجادي: «لأنّ التداولية تقوم على دراسة استعمال اللّغة، فاهتمامها في مجموع تعريفات هذا الحقل ينصب على دراسة العلاقة بين المتكلم والسامع، بكل ما يعتري هذه العلاقة من ملابسات وشروط مختلفة، حيث تدرس كل العلاقات بين المنطوقات اللّغوية وعمليات الاتصال والتفاعل»[2]، انطلاقا من هذا المفهوم فإنّ التداولية ترتبط بدراسة اللّغة وهي تعمل وتولي اهتماما كبيرا بالمتكلم والسامع، أي تهتم بأقطاب العملية التواصلية إلى جانب اهتمامها أيضا بالظروف الخارجية المحيطة بهذه العملية التواصلية، بغية تحقيق التواصل وكذا معرفة مراد المتكلم والمقصد من خطابه، وفي هذا الصدد يقول أيضا: «فموضوعها –إذا– هو التواصل البشري المعتمد على دراسة

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية:مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص ص 69-70.

[2] المصدر نفسه، ص 70.

المقام والشروط المناسبة لآداء الحديث»[1]، ومنه فإنّ موضوع التداولية حسبه مرتبط بالعلاقات التواصلية البشرية في العالم الخارجي، وما يُرفق بها من متكلم ومستمع وسياق أو مقام لأداء الخطاب المقصود.

فالتداولية من خلال كل ما سبق تعدُّ علما جديدا في مجال الدراسات الإنسانية في جانبها التواصلي، بحيث تدرس اللّغة من خلال المنجز اللفظي في سياق معين أو ظروف معينة، وهو ما يتجلى في قوله: « وهي بهذا اختصاص جديد في حقل الدّراسات الإنسانية ... لأنّها تبحث في معرفة مقاصد المتكلم، وأغراض كلامه، فالمعنى لا يستقي من البنية وحدها وهي الجانب اللغوي منه، بل من الجانب السياقي أيضا ... وعلى السامع أو اللساني إدراك ذلك»[2]، فالتداولية إذن حسب بوجادي، تَرْبط بين الصيغة اللّغوية والمقام الذي قِيلت فيه لتحقيق التواصل والتفاعل بين السامع والمتكلم على حد تعبيره، كقول القائل على سبيل المثال "رأسي يؤلمني"، فمقصد المتكلم هنا –وحسب ما يمليه السياق بطبيعة الحال –أعطني الدّواء، أو إخفضوا أصواتكم، أو محاولة المتكلم التّملص من مناقشة أو محادثة ما ... ، وليس إخبارا من المتكلم بحالة فيزيولوجية تخصه.

وإلى جانب اهتمام التداولية بدراسة مقاصد المتكلم وضرورة معرفتها من قبل السامع بمساعدة السياق، أدرج بوجادي مثالا نحو: ذكر المتكلم أمرا وهو يعني أمرا آخر، كقوله لمن يدخل عليه المكتب ويترك الباب مفتوحا: "ألا ترى أنّ الجو بارد"، ومقصده من ذلك: أغلق الباب، وعلى السامع إدراك القصد لنجاح التواصل وإحداث التفاعل[3].

[1] خليفة بوجادي ،" في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم "، ص 70.

[2] المصدر نفسه،ص ص 70-71.

[3] ينظر، المصدر نفسه، ص71

- **تعريفات مرتبطة بجانب علاقة التداولية بعلوم أخرى**

تناول بوجادي في هذا المقام علاقة التداولية بالعلوم الأخرى، وذلك انطلاقا من اعتبار أنّ التداولية تعدّ الخيط الجامع أو حلقة وصل بين علوم عدّة، فهي تجمع بين اللّسانيات والفلسفة وعلم النفس المعرفي، وعلم الاجتماع ... إلخ من جهة، ومن جهة أخرى بين دراسة الصيغ اللّغوية أي اللّغة بحد ذاتها، ومستعملي هذه اللّغة من مرسِل ومرسَل إليه، وبالتالي فإنّ تعدّد مشارب التداولية ومصادرها هو ما يفرض رصد بعض المفاهيم الكبرى التي يقوم عليها هذا الحقل المعرفي، وانطلاقا من هذه النقطة أدرج بوجادي تعريفات تربط التداولية باللّسانيات (ثنائية اللّغة والكلام)، وكذا تعريفات تربط التداولية بعلم التواصل، وفي هذا الصدد يقول: « ومبعث توسيعها لعملية التواصل هو نشأتها غير القارة في مصدر معين من مصادر المعرفة الإنسانية»[1]، انطلاقا من هذا القول يرى بوجادي أنّ اهتمام التداولية بدراسة العملية التواصلية وأقطابها (المتكلم والسامع) والظروف المحيطة بهذه العملية التواصلية راجع إلى تعدد مصادرها التي ترتبط بحقل المعرفة الإنسانية.

ومن هذا المنطلق – اهتمام التداولية بالعملية التواصلية – مثّلت التداولية في نظر بوجادي عنصرا ثالثا من عناصر اللّغة المكونة لها (العنصر التركيبي والعنصر الدلالي)[2].

وقد أدرج أيضا تعريفات تربط التداولية بحقل السيمياء، وذلك انطلاقا من أنّ هذه الأخيرة تعالج العلاقات بين العلامات ومستعملي هذه العلامات، وهو ما يُمثّل نقطة تقاطع مع التداولية التي تهتّم بدراسة استعمال اللّغة في الخطاب، وكذا بمحاور العملية التواصلية ... وهو ما تحدث عنه في قوله: « وفي ختام عرض مدونة التعريفات المستقاة من مختلف مراجع التداولية ومصادرها، يسجّل أنّها ترجع جميعها إلى تعريف موريس في تأسيسه لعلم العلامات، وتتفق على أنّ اللّغة اجتماعية يمارسها أناس يعيشون في المجتمع وفق قواعد الخطاب

[1] خليفة بوجادي ،"في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص73

[2] المصدر نفسه، ص 73.

المتعَارف عليها فيما بينهم»[1]، إذ أنّ التداولية من هذا المنطلق تدرس اللّغة واللّغة وليدة المجتمع يمارسها أبناء هذا المجتمع، وهو ما يفضي بالضرورة إلى وجود متكلم ومستقبل وخطاب أو علامات، وهذا انطلاقا من كون الخطاب أساسه اللّغة وهذه الأخيرة متكونة من مجموعة من الرموز والعلامات، وهذا هو ما يربط التداولية والسميائية .

وخلاصة القول في كل ما مضى أنّ جل التعريفات التي تصبّ في حقل التداولية حسب خليفة بوجادي اختلفت وتنوعت، وهذا الاختلاف والتّنوع راجع إلى جملة من الأسباب عدّها هذا الناقد ، وعمد إلى تصنيفها في حقول ترتبط بنشأة التداولية من جهة، هذه الأخيرة أرجعها إلى أصلين اثنين، وكذا حقل يرتبط بموضوع التداولية، هذا الأخير صوّر التداولية على أنّها علم يهتم بعلاقة اللّغة بمستعمليها، أي دراسة اللّغة أثناء الاستعمال، وكذا يمكن عدّها –التداولية– في نظره علما جديدا له ارتباط وثيق بعلم التواصل، أو بعبارة أخرى فإنّ التداولية حسب بوجادي هي علم تواصلي يولي اهتماما كبيرا بمحاور العملية التواصلية بهدف تحقيق فعل التواصل من جهة ،وذلك متوقف حسبه على ذكاء اختيار المتكلم من قاموسه ومعجمه الخاص صيغا متسقة ومنسجمة في تراكيب لغوية يعبر بها (المتكلم) عن وظيفة تواصلية لتحقيق الإقناع، وكذا التمكّن من دراسة اللّغة أثناء الاستعمال، وتعتبر التداولية عنده أيضا علما يأخذ من كل علم بطرف ، فهو يستمد من السيمياء والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس التحليلي ... وما إلى ذلك.

[1] خليفة بوجادي ،"في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 74.

ب: في البيئة العربية:

- **في معاجم الألفاظ:**

استعان خليفة بوجادي في تقديم تعريف لمصطلح التداولية بجملة من المعاجم اللّغوية القديمة كمقاييس اللّغة لابن فارس، ويرى أنّ هذا المصطلح يرجع إلى مادة (دَوَلَ) ومدار هذا اللّفظ لغة عند ابن فارس هو: «التناقل والتحول، بعد أن كان مستقرا في موضوع ومنسوبا إليه، وقد اكتسب مفهوم التحول والتناقل من الصيغة الصرفية (تَفَاعَل) الدالة على تعدد حال الشيء كما ينتقل المال من هذا إلى ذاك أو الغلبة في الحرب من هؤلاء إلى هؤلاء»[1].

ويمضي الناقد بوجادي في عرضه للمفاهيم اللّغوية لهذا المصطلح ويرى أنّ المعاجم الأخرى كأساس البلاغة للزمخشري لا تكاد تخرج عن هذه الدلالات أي التناقل والتحول والدوران.

واستنادا إلى المفاهيم اللّغوية التي وقف عندها هذا الناقد خلص إلى أنّ من دلالات لفظ (دَوَلَ) ما يلي[2]:

- الاسترخاء للبطن بعد أن كان في حال أخرى غيرها (اندال البطن).

- التحول من مكان إلى مكان (القوم).

- التناقل من أيدي هؤلاء إلى أيدي هؤلاء (المال).

- الانتقال من حال إلى حال (الحرب).

- التمكين من حال دون أخرى (الدّولة).

[1] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية:مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص ص 146-147.

[2] المصدر نفسه، ص 147.

وإذا ما نظرنا إلى مجالات لفظ هذا المفهوم اللّغوي أي (دَوَلَ) فهي لا تخرج عن إطار التحول والتناقل ويرى خليفة بوجادي أنّ هذه المعاني تقتضي: «وجود أكثر من حال ينتقل بينها الشيء، وتلك حال اللّغة متحولة من حال لدى المتكلم إلى حال أخرى لدى السامع، ومتنقلة بين الناس يتداولونها بينهم»[1]، وبهذا تكون معنى التداولية تُعنَى بالترابط التواصلي بين الأفراد، ذلك لأنّها تحمل في طياتها معنى التواصل والتفاعل بين أقطاب العملية التواصلية.

ويرى بوجادي أنّ الدلالات التي تنبثق عن هذا المفهوم جعل مصطلح التداولية أكثر ثبوتا على غرار المصطلحات الأخرى كالذرائعية والنفعية والسياقية .... وغيرها[2]، وهذا ما يفسّر شيوع مصطلح التداولية لدى النقاد العرب المهتمين بهذا الحقل المعرفي.

تحدّث الناقد بعد ذلك عن المجالات المفهومية لهذا المصطلح –التداولية– بالنسبة إلى اللّغة، حيث أشار إلى التقاطع الحاصل بين المفهوم اللّغوي للتداولية وبين اللّغة في النقاط التالية[3]:

– **التناقل والتحول في المال أو الحرب بما يحقق الملكة أو الغلبة:** وكذلك اللّغة تُظهر آثار مستخدميها وكأنّهم مالكون لها، وتبدو الغلبة في الحديث بينهم، وكأنّ اللّغة نوع من المساجلة، أي المباراة الكلامية بين طرفين يُبدي كل منهما مهاراته اللّغوية من أجل تحقيق الفوز على الخصم.

– **الاشتراك في تحقيق الفعل:** وكذلك اللّغة بمعناها الاجتماعي، حيث يستخدم الشيء الواحد من قبل الجماعة، فالتداولية تهدف إلى التواصل الاجتماعي، وهو الهدف نفسه الذي تسعى إليه اللّغة، ولهذا وُصِفت بأنّها مؤسسة اجتماعية.

[1] خليفة بوجادي ،"في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 148.

[2] المصدر نفسه، ص 148.

[3] المصدر نفسه ، ص 151.

- **في المفهوم الاصطلاحي:**

لقد خصّ خليفة بوجادي جزء في كتابه هذا (في اللسانيات التداولية : مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم)، تحدّث فيه عن تلقي التداولية في البيئة العربية، أو لنقُل ترجمة التداولية كمصطلح في العالم العربي، وهذا في قوله: « تأسيسا على المفهوم العام لـ (Pragmatique) في الدرس اللساني الغربي الحديث، وهو دراسة اللّغة في حال الاستعمال، أي حينما تكون متداولة بين مستخدميها، فقد اختار (طه عبد الرحمن) مصطلح التّداوليات مقابلا لـ (Pragmatique) »[1]، ويتّضح من خلال هذا القول تسطير بوجادي لرؤية طه عبد الرحمن في وضع المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي والمطابق لمفهوم هذا الحقل المعرفي.

وانطلاقا من كون المصطلحات لها حقل مفهومي أدرج بوجادي جملة من المفاهيم التي تعبّر وتعكس انشغالات واهتمامات هذا الميدان العلمي، بحيث تباينت هذه المفاهيم بتباين واضعيها ومشاربهم النقدية في العالم العربي ابتداء بطه عبد الرحمن وصولا إلى أحمد المتوكل.

المطلب الثاني: تجليات الدرس التداولي في الموروث العربي:

إنّ التداولية علم شأنه شأن باقي العلوم أخذ حصته من الدراسة والتحليل والتمحيص، وحتى محاولة التأصيل في تراثنا العربي، وسنتحدث بشكل مفصّل عن الحضور التداولي في التراث البلاغي، فالنحوي من منظور خليفة بوجادي ودراسته التي أجراها في كتابه هذا " في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" في هذا الجزء.

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"،ص 151.

أ- التداولية والبلاغة العربية:

تتقاطع البلاغة العربية القديمة واللسانيات التداولية العربية الحديثة في العديد من القضايا التي تجمع بين اشتغالاتها واهتماماتها، وسنتطرق في هذا العنصر إلى عرض بعض هذه القضايا من وجهة نظر هذا الناقد:

- **في البلاغة العربية والاتصال:**

يحمل التراث العربي في طيّاته أهم المفاهيم والقضايا التي اهتم وانشغل بها الفكر العربي الحديث والمعاصر، حيث برزت على الساحة النقدية وحتى الأدبية والفنية وغيرها أعمال ومؤلفات ودراسات فرضت نفسها في معالجة وسبر أغوار هذا التّراث، من خلال طرح مفاهيمه ومسائله وحتى مصطلحاته الإجرائية، وكذا رصد قضاياه الفكرية ... إلخ، حيث يعدّ بوجادي من القامات النقدية البارزة التي أخذت هذا التراث بالدراسة والتحليل في محاولة منه للتأصيل للتداولية كفرع معرفي له جذور ضاربة مند القدم أخذ بدراسة اللّغة قيد الاستعمال، ففي هذا الصدد يقول: « وخلاصة هذا المبحث أنّ أهم ما يميز الدرس اللغوي القديم أنّه يقوم على دراسة اللّغة أثناء الاستعمال منذ بدايته، ومثال على ذلك ما يذكره السيوطي في اللّغة أنّها تؤخذ استعمالا لا قاعدة »[1]، يتّضح من خلال هذا القول اهتمام العرب منذ القديم بالجانب الاستعمالي والأدائي، فبوجادي يحاول إثبات أنّ التداولية موجودة في الموروث العربي حتى وإن كانت متجلّية موضوعا واشتغالا لا مصطلحا أي لم تكن معروفة كمصطلح علمي دقيق.

ربط بوجادي نظير التداولية أو لنَقُل صورة التداولية في الدرس العربي القديم من ناحية اهتماماتها واشتغالاتها كعلم بطريقة عملية بالنحو والبلاغة والفقه والأصول والتفسير، حيث عبّر عن هذا بصريح اللفظ في قوله: « وإذا نظرنا إلى علوم تراثنا العربي من نحو، بلاغة، فقه وأصول، تفسير وقراءات بِعدِّها وحدة متكاملة في دراسة اللّغة يمكن أن تميّز من اتجاهاتها ما يهتم بوجه استعمال اللّغة، وما يتصل بها من قرائن غير لفظية، نحو:

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص153.

منزلة المتكلم وعلاقته بالسامع، وحالة كل منهما النفسية، الاجتماعية والأدائية»[1]، ومنه، فإنّ دراسة اللّغة أثناء الاستعمال شكّل عنوان بالخط العريض لاهتمامات كل هذه العلوم السالف ذكرها في القول أعلاه وكذا التداولية، وهو ما يعدّ نقطة التقاطع أو الخيط الرابط بينهما.

تتمثل بؤرة اهتمام واشتغال علماء العرب بالنواحي أو الجوانب التداولية في التراث العربي في علوم عدّة (البلاغة، النحو، أصول الفقه)، حيث تعدّ البلاغة العربية من أرقى الأشكال وأهم العلوم التي سال عليها كثير من الحبر الذي عكس جهود النقاد وعلماء اللّغة في القديم، فقد كان الاشتغال على جوهر ما قدّمه هذا الموروث النقدي البلاغي في العصر الحديث وفق رؤى مختلفة ومتباينة بتباين النقاد والدارسين، ساهم في ظهور العديد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، بحيث كان للتداولية حظ وافر في هذا العصر في محاولة إثبات وجودها بين طيّات أو في فحوى اشتغالات هذا الفرع المعرفي – البلاغة العربية – من قبل النقاد، وذلك انطلاقا من كون البلاغة تهتم بالمقام الذي قيل فيه الخطاب وكذا صاحب الخطاب ومتلقيه...، وبذلك فهي علم يهتم بالتواصل شأنها شأن التداولية، حيث يقول في هذا الصدد بوجادي: «من أهم العلوم المكتملة في الدرس العربي القديم، البلاغة، إذ تمثل علما للاتصال، يتناول كل ما يرتبط باستعمال اللّغة وممارستها، من دون أن تستثني في ذلك شيئا مما له علاقة بالتواصل... وتعدّ البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللّغة»[2]، إذ أنّ البلاغة انطلاقا من هذا القول تمثل علما تواصليا يهتم بعلاقات الاتصال القائمة بين المتكلم والمستمع، وتستخدم اللّغة عن طريق توظيف الفعل اللغوي أو الصيغة اللّغوية في خدمة سياق معين، ومنه فهي تبرز العلاقات التداولية في اللّغة على حد تعبيره في القول، وبذلك فهي تتقاطع مع التداولية في دراسة اللّغة أثناء الاستعمال (الجانب الأدائي للفعل).

[1] خليفة بوجادي ،"في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص153.

[2] المصدر نفسه، ص154.

- **مفهوم البلاغة والوصول إلى المخاطب:**

إنّ المتأمّل في التراث العربي بما يحتويه من زخم معرفي ضخم في شتى العلوم من نحو وفقه وأصول وتفسير وبلاغة، والتي تصّب اهتمامها بشكل كبير على اللّغة، لا بدّ له وأن يميّز الاتجاه الذي يهتم بوجه استعمال هذه اللّغة وكذا بنيتها في الوقت ذاته، وهذا الأمر نجده من اهتمامات علم البلاغة، وفي هذا الصدد يقول الناقد بوجادي: «ذلك أنّها تنظر إلى اللّغة نظرة متكاملة لا يستقل فيها الشكل عن المضمون، ولا المعنى عن ظروف الاتصال ومقاصد المتكلّمين»[1]، فلم تقتصر البلاغة إذًا في دراستها للّغة على النظر في بنية النص ذلك لأنّه غير منعزل عن الظروف الخارجية المحيطة به، كما وأنّها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع العالم الخارجي.

قبل تقديم بوجادي لمفهوم البلاغة أشار إلى أنّ الدارسين المحدثين تصدّوا للعلاقة بين البلاغة والاتصال، ويرى بأنّهم خرجوا بنتيجة واحدة، وذلك بمجرد إعطاء تعريف لكل منهما أي – البلاغة والاتصال – حيث يقول: «انطلاقا من أنّ البلاغة من الإبلاغ، وهذا لا يختلف عن مفهوم الاتصال الذي هو إبلاغ أيضا»[2]، فإذا عدنا إلى الجذر اللّغوي للبلاغة نجده ينحصر في (بلغ، يبلغ، بلوغا)، وهذا يقترن مباشرة بلفظ آخر وهو (الوصول، الإيصال، التواصل).

وقد ناقش هذا الناقد البُعد التداولي للبلاغة بالتفاته إلى مفهومها حيث يقول: « فالدلالة العامة لها هي الانتهاء، الوصول، والبلوغ، وهي بهذه الدلالة لا تختلف عن مفهوم الاتصال والإبلاغ، بل أنّها تقتضي مفهوم التواصل ذاته »[3]، والتواصل والإبلاغ بالنسبة للتداولية هو نتاج جهد مشترك بين المتكلم والمتلقي، فالأوّل يسعى إلى التعبير عن مقاصده، والثاني يحاول فهم فحوى رسالة المتكلم.

[1] خليفة بوجادي،" في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"،ص 157.

[2] المصدر نفسه، ص 157.

[3] المصدر نفسه، ص ص 158-159.

أمّا المفهوم الاصطلاحي للبلاغة فلا يختلف عن مفهومها اللّغوي، وفي هذا الصدد يقول: « أمّا ما ورد في مفهومها الاصطلاحي عند علماء العربية، فهو لا يختلف عن هذه الدلالات العامة التي يحيل إليها المعنى اللغوي، وتتحدد في البلوغ الذي معناه الوصول والانتهاء إلى نفوس المتخاطبين »[1]، ولكي يصل المتكلّم إلى نفس المخاطب عليه أن يملك كفاءة لغوية وكفاءة تواصلية تمكّنه من إيصال مقصده ومراده إلى مخاطبه بطريقة صحيحة وذلك من خلال الاعتماد على: « مبدأ الاتصال واستخدام اللّغة استخداما سليما، يضمن وصول المعاني إلى المخاطبين كما هي في نفوس المتكلمين، بحسب اختلاف أحوالهم ومقاماتهم »[2]، فأسلوب التخاطب الذي ينقل به المتكلم ما يود التحدث عنه يختلف باختلاف: « شكل المعاني ونوع المخاطب، وحال الخطاب، ومقامه، وهي كلها شروط إحراز المنفعة ونجاح الإبلاغ »[3]، إنّ هذا القول يكشف عن الشروط التي يجب أن تتوفر في المتكلم والتي ينبغي مراعاتها، وهي تتوزع على كلّ من المخاطب ويكون ذلك برعاية حالته النفسية، ومنزلته الاجتماعية، ومستواه الثقافي والفكري، وهيئته الخلقية، وجنسه وغيرها من الأحوال التي ترتبط به،والخطاب وذلك بتخيّر الألفاظ والأساليب التعبيرية، وأخيرا المقام فخطاب العامة ليس كخطاب العلماء، ولغة المآتم والجنائز غير لغة الأفراح، وهكذا لكل حادث حديث كما تقول العرب قديما، فإن إلتزم المتكلم بهذه الشروط- على حسب الناقد بوجادي – تحققت الفائدة والمنفعة والغاية المرجوّة من هذا الخطاب.

يحاول هذا الناقد في كل مرة أن يربط بين ما هو تراثي و ما هو حداثي، أي بين البلاغة العربية القديمة والتداولية الغربية الحديثة فيقول: « ولا تختلف عمّا تفرضه اللّسانيات التداولية حديثا من شروط نجاح الملفوظ »[4]،

[1] خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" ، ص159.

[2] المصدر نفسه ،ص159.

[3] المصدر نفسه، ص159.

[4] المصدر نفسه، ص159.

ومراعاة حال المخاطَب ومقامه أمور لم يغفل عنها القدامى وأسهبوا في الحديث عن هذه المواضيع التي تعتبر من صميم البحث التداولي.

لقد تطرق بوجادي إلى نقطة أساسية في البلاغة العربية تتمثل في فصل البلاغيين بين بلاغة المتكلم وبلاغة الكلام، وذلك من خلال إعطاء تعريف لكل منهما فـ: « مدار بلاغة المتكلم قائم على حسن التأليف وسلامة الأداء، وإدراك المقاصد، ومطابقة مقاله للمقام »[1]، ومن هذا القول يمكن أن نستنتج جملة من الصفات والشروط التي ينبغي أن تكون لصيقة بالمتكلم وهي على النحو التالي:

- **حسن التأليف:** ويسمّى أيضا بحسن الصياغة، وجودة السبك، وبراعة التأليف، ويكون ذلك بحسن انتقاء الألفاظ ليصل المتكلم إلى غايته المنشودة إمّا الإقناع أو التأثير في النفوس أو غيرهما.

- **سلامة الأداء:** أي الطريقة التي يؤدي بها المتكلم كلامه، وتدخل فيها الكثير من الأمور، كهيئة المتكلم، وفصاحة اللّسان، وغيرهما.

- **إدراك المقاصد:** تعتبر ركيزة من ركائز التواصل، ولكي يتحقق هذا الهدف على المتكلّم أن تتوفر لديه قصد الإفهام وإيصال الرسالة للسامع.

- **مطابقة المقام للمقال:** ويكون ذلك برصد المتكلم لحال السامع وسائر ما يَأْتَلِفُ منه (المقام) وأن يراعي المقامات وتفاوتها، وبذلك تتنوع المقالات بحسب تنوع المقامات.

[1] خليفة بوجادي،" في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"،ص160.

أمّا بلاغة الكلام فخلاصتها: « أمران: مطابقة الكلام لمقتضى الحال وحسن تأليفه ليَفِي بغرض الكلام، ويأتي على إقناع المخاطب »[1]، ويتبين من هذا القول أنّ بلاغة الكلام تتلخص في:

- **مطابقة الكلام لمقتضى الحال:** لقد أولت البلاغة العربية مطابقة الكلام لمقتضى الحال اهتماما منقطع النظير، لأنّه يعتبر لبُّ البلاغة وجوهرها، والعماد الذي تقوم عليه، وَحدّهُ هو وضع الكلمة المناسبة في المكان المناسب، فالكلام له علاقة بالمقام، الذي هو ظروف ومؤثرات خارجية تلابس نشأته.

- **إقناع المخاطب:** ولكي يصل المتكلم إلى إقناع المخاطب عليه أن يكون كلامه مطابقا لمقتضى الحال فكلما طابق الكلام حال المستمع كلما وصل المتكلم إلى إقناع المخاطب.

من خلال كل ما سبق عرضه عن مفهوم البلاغة والوصول إلى المخاطب ينتهي خليفة بوجادي إلى القول أنّ: « لها بهذا المفهوم مجالات مشتركة مع ما تتناوله اللّسانيات التداولية، وتحمل كثيرا من القيم التداولية في دراسة اللّغة »[2]، ويلاحظ من هذا القول أنّ الناقد يُقِرُّ بأنّ القدماء في تحليلاتهم البلاغية عرفوا جوانب تداولية هامة كالمقام والسياق ومراعاة كل من ظروف المستمع والمتكلم والقصد ...، وبهذا تكون التداولية مشبوهة في تراثنا العربي.

- **الأشكال التداولية في البلاغة العربية:**

استنادا إلى ما قيل سابقا عن البلاغة التي تشترك في مفهومها مع التداولية ، عمد خليفة بوجادي إلى عرض قضايا البلاغة العربية التي لها وشائج قربى مع قضايا اللّسانيات التداولية، مركزا على الأشكال الثلاثة التي تساهم في تحريك وقود العملية التواصلية وهي:

[1] خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" ، ص 161.

[2] المصدر نفسه ، ص 162.

- تداولية المتكلم في البلاغة العربية.

- تداولية المخاطب في البلاغة العربية.

- تداولية الخطاب في البلاغة العربية.

ويبرر الناقد اعتماده على هذه الأطراف الثلاثة (المتكلم، المخاطَب، الخطاب) في تناوله للقضايا التي تطرحها البلاغة، والتي هي في الأساس قضايا اللسانيات التداولية بالقول: « لتكون أكثر دلالة على أنّ البلاغة العربية درست اللّغة حال استعمالها، وبالنظر إلى كل ما يرتبط بالإبلاغ والتواصل من شروط وملابسات »[1]،وفي هذا القول إقرار من طرف هذا الناقد وغيره من النقاد أمثال مسعود صحراوي في كتابه "التداولية عند العلماء العرب"، بأنّ البلاغة تداولية حتى وإن لم تكن بشكل منهجي، وبإجراءات محكمة كما هي حال التداولية في الدراسات الحديثة والمعاصرة.

وسنتطرق إلى الأشكال الثلاثة المذكورة آنفا ولكن بشكل موسع كما عرضها الناقد بوجادي، في محاولة منه لرصد نقاط الائتلاف بين البلاغة والتداولية كما يلي:

- ✓ **المتكلم:**

لا أحد ينكر أنّ المتكلم طرف أساس في العملية التواصلية، لهذا فقد أبدى المشروع البلاغي عناية فائقة اتجاه هذا العنصر التخاطبي، وأكدّ العرب القدماء في أكثر من موضع على مكانة المتكلم بوصفه أحد أهم الفاعلين في الخطاب ومنتج هذا الأخير، وهو الأمر الذي يؤكّده الناقد بوجادي في معرض حديثه عن دور المتكلم في البلاغة العربية، وذلك بالقول: « للمتكلم دور بارز في البلاغة العربية القديمة، بوصفه منتج الخطاب وباعثه، ولأنّه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، بل إنّ المعنى في كثير من الحالات مرتبط بما ينويه وما

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 162.

يقصده »[1]، وقد ظفر المتكلم بهذه الأهمية من لدن البلاغة العربية وجل علوم العرب باعتباره أحد أهم أركان العمل التواصلي ليس هذا فقط، بل إنّ وصول المعاني إلى أذهان المستمعين يقف على امتلاك المتكلم للكفاءة والقدرة على التعبير عن المعنى المطلوب بالصورة اللازمة.

أشار هذا الناقد إلى نقطة الاختلاف بين الدرس العربي القديم وبين اللّسانيات الغربية، حيث أنّ هذه الأخيرة في فترة محددة في دراستها أهملت عنصر مهم من عناصر العملية التواصلية ألا وهو المتكلم، الذي يساهم بشكل فعّال في بناء المعنى والوصول إلى قصد المخاطب، فكانت دراستها تنصب على البنية الداخلية دون الاهتمام بما دون ذلك إذ يقول: « حيث نشأت هذه الأخيرة –اللّسانيات الحديثة– في بدايتها متمركزة على بنية اللّغة الداخلية دون اعتداد بأي من عناصر البنية الخارجية، بما فيها المتكلم، وظلت كذلك عقودا، حتى جاءت انتقادات (تشومسكي) الجريئة للمنهج البنيوي الصارم، وهناك بدأ الاهتمام بالمتكلم بعده أساس فهم المعنى وقصد الدلالة »[2]، وكان هذا الاهتمام بالبنية الداخلية في محاولة منها لتحقيق العلمية، ومجاراة نظيراتها من العلوم التجريبية للوصول إلى الدّقة في طرح النتائج، ولتكون أكثر صرامة علميا ومنهجيا، ولم تتدارك الاهتمام بالمتكلم وغيره من العناصر الأحرى كالسياق إلا في حقب زمنية متأخرة.

في حين أنّ البلاغة العربية قد أولت المتكلم عناية خاصة ليس فقط في البلاغة العربية بل في معظم علوم العرب، وهذا ما يؤكده لنا الناقد في قوله: « أمّا الدرس العربي عموما، والبلاغي بشكل خاص فقد قام من بدايته على الاعتداد بمجموع العناصر المسهمة في تشكيل الدلالة بما فيها المتكلم »[3]، وهذه نقطة تصبّ في صالح التراث العربي وتؤكد في العديد من المرات أنّه كان تراثا غنيا بالعلوم والمعارف.

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية:مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 163.

[2] المصدر نفسه، ص 163.

[3] المصدر نفسه، ص 163.

وبعدها أبرز بوجادي أشكال اهتمام البلاغيين العرب بالمتكلم بعدّه أحد أهم الفاعلين في الخطاب: « وذلك بحسب درجة بروزه في عملية الخطاب وانحساره، وبحسب تعدد الموضوعات التي تستدعي ذلك »[1]، ويتّضح من هذا القول أنّ القدامى اختلفوا في درجة تناولهم لعدة اعتبارات على حسب ما ذكرها بوجادي في قوله السابق الذكر، والتي وقف عندها وقفة طويلة بعد ذلك.

ولعلّ التفات هذا الناقد إلى هذه المسألة لم يكن عبثا، بل يحاول في كل مرّة مدّ جسر التواصل بين البلاغة العربية القديمة والتداولية الغربية الحديثة، وذلك من خلال استجلاء مظاهر العناية بالمتكلم في البلاغة، وليثبت بذلك في أكثر من موضع نقاط التلاقي بينهما، وسنحاول رصد أهم الجوانب التي عُني بها علماء البلاغة في نظرتهم للمتكلم من خلال ما يلي:

– ممّا يحتاج إليه المتكلم بعدّه منتج الخطاب:

تقع عليه عاتق مسؤولية تأليف الخطاب لهذا كان لابدّ من توفر جملة من الشروط فيه، كي يستقيم الخطاب من جهة، وليحقق الأغراض المرجوّة من هذا الخطاب من جهة أخرى، وفي رحاب هذا الطرح أورد بوجادي قول ابن الأثير في كتابه الموسوم بـ: "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" : « معرفة اللّغة مما تداول استعماله »[2]، أي أنّ المتكلم تِبعا لهذا القول مُلزم بمعرفة اللّغة التي يتحدث بها غيره، فيختار المفردات التي تكون شائعة ومتداولة بين الناس، ليبتعد عن الغرابة أو ما يسمِّيه علماء العرب باللحن أو الخطأ، فكلما كانت اللّغة واضحة بعيدة عن التعقيد كلما وصلت المعاني إلى أذهان المستمعين بطريقة أفضل وأيسر، وأصاب المتكلم الهدف الذي من أجله أنتج ذلك لخطاب، ونجح فيما يصبو إليه وبلَّغ المقاصد التي يريدها.

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 163.

[2] المصدر نفسه، ص 164.

– حال المتكلم:

إنّ الحديث عن حال المتكلم يقود بالضرورة إلى الحديث عن جملة من العناصر التي يتشكل منها هذا العنصر التخاطبي، والتي لاشك وأنّها تساهم في تشكيل القصد والدلالة، يقول الناقد بوجادي: « كثيرا ما يرتبط الدلالة والقصد بحال المتكلم التي تحاكي الملابسات التي يكون فيها »[1]، ويتضح من هذا القول أنّ من بين الأمور التي لا غنى عنها في الكشف عن معنى الخطاب هي حال المتكلم أثناء التلفظ بالخطاب.

وقد استعرض هذا الناقد في سياق حديثه عن حال المتكلم ما ساقه ابن جني في قوله عن البيت الشعري: « ألا ترى في قوله:

تقول وصَكَّتْ وجهها بيمينها أبعلِيَ هذا بالرحى المتقاعسُ؟

فلو قال حاكيا عنها (أبعلي...) من غير أن يذكر صك الوجه، لأعلمَنا بذلك أنّها متعجبة منكرة، لكنّه لما حكى الحال، فقال: (فصكّت) علم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها »[2]،ولقد عقَّبَ بوجادي على قول ابن جني بالقول: « فالحال التي يكون عليها المتكلم أثناء أداء الخطاب جزء من تشكيل الدلالة العامة لخطابه، وكَأَنَّ المعنى الذي يريده ابن جنّي من هذا البيت، هو مجموع القول (أبعلي...) مع حال (صكّ الوجه) مما يشكل قوة الإنكار وشدته »[3]، وإذا ما نظرنا إلى حال المتكلم فهي في حقيقة الأمر أحوال متعلقة بكل ما يحمله هذا المتكلم من أفكار ورؤى وتصورات، وكذا المستوى الاجتماعي والثقافي له، ضف إلى ذلك الإيماءات والحركات الجسمية التي تلعب دورا هامّا في التواصل إلى جانب اللّغة أو بدونها، فهي في بعض الأحيان كفيلة بأن تقول ما لا تقوله اللّغة،

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 164.

[2] ابن جني، "الخصائص"، ص 117.

[3] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 164.

ويكون لها تأثير أقوى من اللّغة في ذاتها، كما في المثال الشعري السابق، وأيّا يكن فإنّ كل هذه العوامل تتحكم في فهم القصد، وفي الكشف عن المعنى والدلالة.

– ظاهرة الخبر والإنشاء:

تنقسم البلاغة العربية إلى ضروب ثلاث وهي: علم البيان، علم البديع، علم المعاني، وهذا الأخير تنطوي تحت لوائه ما يسمّى بظاهرة الخبر والإنشاء، وإذا ما نظرنا إلى الطرح التداولي نجد أنّ هذه الظاهرة التي عالجها علماء العرب في كتبهم البلاغية القديمة، تشبه إلى حد بعيد نظرية الأفعال الكلامية التي جاء بها أوستين وطوّرها فيما بعد تلميذه سيرل.

وقد كان لظاهرة الخبر والإنشاء اهتمام بالمتكلم، ويظهر هذا الاهتمام على حسب بوجادي في تمييز العسكري بين السؤال والاستفهام، وبين الخبر والحديث، وكذلك بين الخبر والأمر، حيث يقول: « فتعريف الأساليب جميعا قائم على المتكلم وموقفه من الخطاب، فلا يعد مستفهما إلا إذا طلب الفهم، ولا سائلا إلا إذا سأل عمّا يعلمه وما لا يعلمه، ولا مخبرا إلا عن نفسه، أو عن غيره، بخلاف الأمر، حيث لا يكون إلا لغيره لا لنفسه"[1]، أي أنّ الأساليب الخبرية والإنشائية بكلّ أنواعها وتفرعاتها تقوم على المتكلم باعتباره صاحب القول ومنتج الخطاب.

ونتيجة لهذا التقارب بين ظاهرة "الخبر والإنشاء" و"نظرية الأفعال الكلامية" إرتأى الناقد خليفة بوجادي أن يتناولها في كتابه هذا "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" في أكثر من موضع، وذلك لأنّ هذه النظرية هي أساس الدرس التداولي، وكذا لارتباطها ارتباطا وثيقا بالتراث العربي.

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 165.

– المقصدية (القصد في الكلام):

يُعدُّ مفهوم القصد من بين المفاهيم التي إِشتغلت عليها الدراسات اللّغوية العربية والغربية على حد سواء قديما وحديثا، فأولى علماء العرب –ونخص بالذكر الفقهاء والأصوليين والمفسرين– عناية خاصة بهذا المفهوم، وذلك لما له من دور في فهم النص القرآني، ولكن هذا لا يعني أنّه لم تكن للبلاغيين يد في معالجة موضوع القصد، بل أسالوا الحبر فيه شأنهم شأن باقي علوم العرب حتى وإن تناولوه بدرجات متفاوتة، وهذا ما ذهب إليه بوجادي حين قال: « وقد تناوله –القصد– القدماء على اختلاف مذاهبهم واختصاصاتهم »[1]، فعدّوهُ الغرض الأساسي الذي يرجوه المتكلم، والفائدة التي يريد تحقيقها من وراء هذا الخطاب، فلو غيِّبت المقاصد من الخطاب أصبح أشلاء بدون معنى، وتجردت اللّغة من وظيفتها بل وظائفها التي تسعى إلى تحقيقها.

وكما جرت العادة عرج بوجادي إلى تناول المفهوم لهذا المصطلح حيث خَلُصَ إلى أنّه ينطوي على دلالتين: « الأولى لغوية وتعني النية ونية الوجهة، أمّا الثانية فمجازية تعني تحديد المسار والوجهة »[2]، ويبدو أنّ المعاني التي تدور حول هذا المصطلح عديدة منها، النية، الوجهة، والاستقامة، وقد عبّروا عنه بألفاظ مختلفة ولكن المفهوم والمقصود واحد، فالقدماء مثلا استعملوا ألفاظا من مثل: (الأسرار، المعاني، والمراد، والمغزى)، بينما استعمل بعض المعاصرين ألفاظا أخرى، مثل: (الأغراض، الأهداف، والغايات)[3].

وبما أنّ العملية التخاطبية لا تستقيم إلا بوجود طرف آخر لا يقل أهمية عن المتكلم وهو السامع أو المخاطَب، كان لابد من مراعاته من جميع النواحي بوصفه طرفا فاعلا إيجابيا لا طرفا مستهلكا سلبيا، لأنّنا حين

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 166.

[2] المصدر نفسه، ص 166.

[3] ينظر، شريفة أحمد حسن القرني، عائشة أحمد بابصيل، "البعد القصدي لتداولية أفعال الكلام في الخطاب القرآني"، المجلة العربية للعلوم ونشر البحوث،جدة،السعودية، العدد الأول، المجلد الثالث، يناير 2019، ص 111.

نتكلم لا نتكلم مع أنفسنا، بل هناك طرف مقصود بالخطاب وهو السامع، وفي هذا الشأن يقول بوجادي: « والواقع أنّ ما يذكر بشأن المتكلم لا يستقيم إلا بدور السامع، حتى إنّ ما يرتبط بقصد المتكلم، يفترض وجود سامع مقصود بالخطاب، لذلك فالحديث عن المتكلم هو حديث ضمني عن السامع أيضا »[1]، والاهتمام بالسامع لم يكن حكرا فقط على المناهج النقدية الغربية المعاصرة وتحديدا –التداولية– بل نلمح إشارات قيّمة من قبل علماء العرب في مصنفاتهم النقدية والبلاغية.

ومن مواطن الاهتمام بالمتكلم تناول علماء العرب عامة والبلاغيين خاصة موضوع القصد في الكلام والإبلاغ، وهو مسألة تُظهِرُ أفقا تداوليا واضحا في أفكارهم وتخريجاتهم ويرى الناقد بوجادي أنّ: « للقصد – كما يبدو– مكانة بارزة في الدرس البلاغي، والدرس العربي عموما على تعدد مناحيه، حتى أنّه أساس عملية التواصل والإبلاغ، ويقوم عليه تمييز المتكلم فيها »[2]، فإذا كانت العملية التواصلية تقوم على أركان ثلاث وهي: المتكلم (منتج الخطاب)، والمرسل إليه (متلقي هذا الخطاب)، والخطاب، فإنّه يشير في قوله هذا إلى أنّ البلاغيين العرب أضافوا عنصرا آخر وعَدُّوهُ جزء لا يتجزأ من عملية التواصل وهو القصد، كما اعتبروه معيارا مهما لتمييز المتكلم.

ولاشكّ في أنّ اهتمام البلاغيين بالمقاصد كعنصر فعّال في توجيه العملية التواصلية هو عمل يتشارك فيه مع الطرح التداولي الحديث، خاصة فيما يتعلق بمسألة استعمال اللّغة: « للقصد عموما مفهوم تداولي يرتبط أساسا باستعمال اللّغة"[3]، فإذا كانت إيصال المقاصد هي هدف المتكلم فإنّ هذا الهدف لن يتحقق ما لم يكن المتكلم على دراية باللّغة التي يستخدمها لمخاطبة غيره.

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص ص 166-167.

[2] المصدر نفسه، ص 167.

[3] المصدر نفسه، ص 168.

ويبدو تناولهم لمفاهيم تداولية أكثر في تعريفهم للكلام حيث: « عدَّ (ابن سنان الخفاجي) الكلام (فعلا) لا يختلف عن الضرب، التحريك، الإسكان (....) في وصف ما هو عليه في الواقع »[1]، وإلى المسألة ذاتها أشار ابن رشد حين ربط الكلام بالفعل، وهذا الطرح البلاغي يتوافق مع الطرح التداولي: « لا فرق بينه وبين ما يعرضه (أوستين) في بداية تأسيسه لنظرية أفعال الكلام، بافتراضه قسما جديدا أسماه (الأفعال الانجازية»[2]، فاللّغة حسب أوستين تتجاوز السكون إلى الحركة أي تتجاوز نقل الأفكار ووصف الأشياء إلى الفعل فعندما نتكلم نسعى إلى إنجاز شيء ما من وراء هذا الكلام.

– التمييز بين البلاغة والفصاحة:

وإذا كنّا هاهنا مازلنا نتحدث عن التعالقات بين الدرسيْن البلاغي والتداولي، فلا يمكننا المرور على الدراسات البلاغية دون الإشارة إلى مفهوم الفصاحة والبلاغة وذلك لارتباطهما بالكلام والمتكلم.

أشار البلاغيون العرب إلى الشروط التي يجب أن تتوفر في المتكلم حتى تلتصق به صفة الفصيح باعتبار أنّ الفصاحة: « تقوم على قدرة ترتبط بالمتكلم في ذاته »[3]،أي المهارات اللّغوية التي يمتلكها للتعبير عمّا يُضمره من أفكار ومشاعر بعبارات فصيحة.

ويبدو أنّ هذه الشروط التي أَوْلاَهَا البلاغيون العرب عناية خاصة تقترب كثيرا من الشروط التي سنَّها غرايس للخطاب[4]، وهي شروط تكرّس الاستلزام الحواري الذي يعتبر أهم مبادئ التداولية فإذا كانت هذه الأخيرة: « ترتكز على الكفاءتين التواصلية والإنتاجية فإنّ هاتين الكفاءتين لطالما كانتا محل اهتمام لدى البلاغيين

[1] خليفة بوجادي،"في اللسانيات التداولية:مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 196.

[2] المصدر نفسه، ص 169.

[3] المصدر نفسه، ص 171.

[4] ينظر ، المصدر نفسه،ص 171.

العرب الذين اهتموا بالكفاءة اللّغوية مقترنة بالكفاءة الأدائية أو التواصلية فيما يسمّى بالفصاحة والبلاغة »[1]، أي أنّ مصطلحي الكفاءة التواصلية والإنتاجية في الدراسات الغربية التداولية الحديثة، تقابل مُصْطَلَحِي الكفاءة اللّغوية والكفاءة الأدائية في الدراسات العربية القديمة، حتى وإن لم تكن بنفس المسمَّيات ولكنّ المفهوم والمقصود واحد، فلقد اهتم علماء العرب بالشروط التي يجب أن تتوفر في المتكلم لكي يطلقوا عليه صفة الفصيح والبليغ، ولكي يكون كلاما فصيحا بليغا خاليا من اللحن والخطأ، ولعل هذا الأمر نجده من اهتمامات التداولية التي وضعت المتكلم وما يستلزم من شروط صوب عينيها.

وأخيرا وبعد هذه الجولة القصيرة مع تداولية المتكلم في البلاغة العربية وبعد رصد الناقد بوجادي لنقاط التلاقي بين التداولية باعتبارها علما جديدا يهتم بالتواصل، وبين البلاغة العربية التي تهتم بالقول عموما، نجد أنّهما –التداولية والبلاغة– تتقاطعان في أكثر من موضع هذا فقط على مستوى المتكلم، وهناك مستويات أخرى متعلقة بالمخاطب والخطاب – سنتناولها في العناصر اللاحقة– وهذا يدل على أنّ التراث العربي البلاغي خصوصا غنيّ بالأفكار والرؤى والتصورات لا يمكن للناقد بوجادي ولا لأي ناقد آخر أن يحصيها كلها، فربّما كانت هناك أمور غفل عنها ولم يتطرق إليها ولا تزال مُنْدسّة بين طيات الكتب القديمة، وهذا الكلام ليس انتقاصا لما قدّمه بوجادي في كتابه الموسوم بـ: "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، بل لأنّ الدراسات مازالت قائمة حول هذا التراث العربي.

- ✓ **المخاطَب:**

يعدّ المخاطب أحد أقطاب العملية التواصلية ومحرّكا أساسيا وفعّالا للنشاط التواصلي، انطلاقا من كون هذا الأخير حوار ونقاش، إرسال واستقبال، تأثير وتأثر...إلخ، ومنه فقد سجّل حضورا يُأخذ بعين الاعتبار

[1] نوال بوخلال، "ملامح التفكير اللساني التداولي في التراث العربي :كتاب الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي أنموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان العربي، كلية الآداب واللغات، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص 60.

ومكانة مهمّة في الدرس التداولي الحديث في محاولته لدراسة اللّغة، فالمخاطب أو المتلقي هو المقصود من إنتاج الخطاب أو الكلام والإهتمام بأحواله ونفسية استقباله للخطاب والحديث عن قدراته ومواهبه ومعارفه المسبقة... في تحليل هذا الكلام أو الخطاب بات أمرا لا بدّ منه ضمانا لتحقيق عملية التواصل، كذلك الشأن في الدرس العربي القديم، فقد كان للمتلقي مكانة مرموقة في البلاغة العربية، ولعلّ قضية المقام ومطابقة الكلام لمقتضى الحال... أكثر ما يعكس هذه المكانة ويُعبّر عن هذا الاهتمام وفي هذا الصدد يقول بوجادي:« يحظى السامع في العملية الإبلاغية في الدرس البلاغي العربي القديم بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم...، فإنّ السامع هو من يُنشأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعّالة...، فالمتكلم حين يراعي مقام الخطاب، وأحوال السّامع... فهو إنّما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية»[1]، إذ أنّ المخاطب انطلاقا من هذا القول يعدّ مشاركا بصفة غير مباشرة وبنسبة كبيرة جدا في عدّة جوانب من خطاب المتكلم، نحو اعتبار المستوى الثقافي له، والتعبير عن قضايا تهمه وتشغله لتحقيق التفاعل... وما إلى ذلك،يقول في هذا المقام أيضا:« وخلاصة ذلك أنّ الخطاب كما يحمل الخصائص التمييزية للمتكلم، فهو ينبئ بطبيعة السامع الذي أنشئ من أجله بل إنّ الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده السامع لا المتكلم»[2]، ومنه فإنّ حبل تحريك الخطاب أو الكلام أوّله بيد المتكلم وذكاءه في اختيار الكلمات والصيغ اللّغوية والقضايا... وآخره بيد المخاطَب الذي يُطلق العنان لملكاته الفكرية عن طريق التفكيك والتحليل والتركيب أو عن طريق القبول أو الرفض...إلخ.

فقد كان للمخاطَب أو المتلقي حظ وافر، ولاقى إهتماما معتبرا من قبل النقاد العرب القدامى النحويين منهم – مكانة المخاطب لدى النحاة العرب القدامى ومحطات اهتمامهم به سنتطرق إليها بشكل مفصل في الجزء القادم الموسوم بـ" التداولية والنحو العربي"– وخاصة البلاغيين من خلال بحوثهم و أعمالهم حول قضية مقتضى

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 175.

[2] المصدر نفسه، ص 176.

الحال وبلاغة القول... ، فقد كان لهم باع طويل في هذا الميدان_ الاهتمام بالمتلقي_ عكسه غزارة مؤلفاتهم التي تصبّ في علم البيان والمعاني فالبديع، ومنه فإنَّ الاِهتمام بالمتلقي من قبل المتكلم أمر واقع بالضرورة فبحسب درجة العناية به ينتج المتكلم خطابه ويبني صيغهُ اللّغوية وعباراتِه...، فوضوح العبارة يسهّل بيان المعنى والدلالة وهو ما عبَّر عنه بوجادي في قوله:« فوضوح الكلام متعلق بمدى فهم السامع له، بناء على ما هو متداول في اللّسان العربي وفي هذا قيمة تداولية هامة ترتبط بالسامع، بعدّه أهم عنصر في العملية الإبلاغية»[1]، إذ أنّ نجاح العملية التواصلية من هذا المنطلق مرتبطة بالسامع ومدى إدراكه وفهمه، وهذا ما يشكّل بدوره قيمة تداولية بناء على القول أعلاه انطلاقا من تحقق قيمة إبلاغية، ومنه فإنّ الفائدة من بلاغة القول_ أي تحقق مسعى الخطاب –يفتح الباب لدراسة اللّغة وهي تعمل من خلال الجانب الإنجازي للفعل، وهذا الأخير مرتبط بالمتلقي أو السامع على حد سواء وبحسب طبيعة الخطاب، ويضيف قائلا:« فالمتكلم وهو ينتج حديثه يلحّ على ضرورة حضور السامع، وعلى ضرورة الاِنتباه إليه... وفي هذه الإشارات المادية إلى حضوره قيمة تداولية كبيرة تتمثل في أنّه لا يمكنه إنتاج الخطاب الذي يريد دون استحضار سامعه»[2]، إذ أنّ تحقق الفائدة من الكلام متوقفة على المتكلم وحرصه على ما يحتاج المستمع إلى معرفته...، لتصبح بذلك المعادلة قائمة على كفة المخاطب في ميزان المنفعة في الجانب التداولي والبلاغي على حد سواء.

تناول بوجادي في هذا المقام مباحث أو محطات الاهتمام بالمخاطب من قبل المتكلم وعمد إلى تصنيفها في نقاط، سنذكر بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

[1] خليفة بوجادي " في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 177.

[2] المصدر نفسه، ص 180.

– التأدب في الكلام واعتبار السامع:

فالتأدب في الحديث أو الكلام هو صفة محمودة وصفة ترغيب في الآن ذاته، يعتمدها المتكلم بطبيعة الحال بُغية تحقيق الإقناع من جهة –وهو هدفه الأسمى– ومن أجل عدم نفور السامع من جهة أخرى، وهو ما عبّر عنه بقوله:« كثيرا ما يلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر تأدّبًا مع المخاطب، فيما يُعرف في الدرس البلاغي بأساليب التأدّب في الكلام»[1]، فالحذر عند اختيار المصطلح هو ضرورة لا بدّ منها لدى كل متكلم أو صانع محتوى، ومنه فإنّ العدول أو الانحراف عمّا يريده هذا المتكلم شرط أساسي تقتضيه طبيعة السامع وفق ما جاء في القول أعلاه، نحو: أحد الأشخاص عُزِم على مجلس فيه تبادل أطراف الكلام وأكل... وما إلى ذلك، وهذا الشخص لا يطيق أصحاب هذا المجلس...، فهو لا يبلّغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه بل يختلق أعذارا تضمن له التملّص من هذا المجلس، وهنا يحدث عدول عمّا يريد المتكلم إخباره وما يجول في خاطره إلى غرض آخر تقتضيه طبيعة هذا السامع، وللتأدب فوائد عبّر عنها بوجادي في قوله:« ومن فوائد التأدب في الحديث واللطف فيه، أن يُعرض الخطاب في أسلوب لا يُنفِّر السامع، ولا يصف المتكلم بالاستعلاء والترفع»[2]، إذ أنّ التأدّب من هذا المنطلق يضمن نجاح الخطاب أو الكلام من الناحية الأخلاقية وحتى الاجتماعية، ومنه تحقيق التفاعل الذي دعا إليه بوجادي في العنصر السابق.

– الحذف الافتراض المسبق:

هذا العنصر يثبت مدى حضور المخاطب ومشاركته في الخطاب انطلاقا من توظيف معارفه المسبقة في تتبع مواقع الحذف والبحث فيها... يقول بوجادي:« ومن أهم القضايا البلاغية التي ترتبط بالسامع ودرجة درايته

[1] خليفة بوجادي " في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 181.

[2] المصدر نفسه، ص ص 181–182.

بالخطاب ودواعيه، الحذف... ويسمّى أيضا الاكتفاء »[1]، إذ أنّ الحذف حسب هذا القول هو وسيلة بلاغية أو حيلة لغوية يعتمدها المتكلم بهدف تحقيق بلاغة الخطاب، وتبيان الدلالة أو المعاني المضمرة الكامنة تحت عباءة النسيج اللّغوي وذلك من خلال تفاعل المخاطب أو المتلقي عبره، ويقول في هذا الصدد أيضا:« وفي هذا تصوير لحال السامع وهو يتلقّى الخطاب المتسم بالحذف، حيث يُعمِل الذّهن في بحث المحذوف ويقف على أسراره حين لا يجد مذكورا، وأوّل ما يحصل لديه عظم شأن الخطاب وعلو مكانه »[2]، فإنّ فائدة الخطاب وقيمته حسب هذا القول تتحقق من خلال خاصية الحذف التي تعمل على تشغيل ذهن المخاطَب من خلال تقصّي المحذوف... ومنه تحقيق التفاعل بين الخطاب ومتلقيه.

عملية التخاطب في مقام الحذف تكون على قدر الفهم، أي أنّ الكلام يكون متناسبا مع ثقافة السامعين ومعارفهم المسبقة، وذلك في قوله:« وبالنسبة إلى موضوع الحذف، فإنّ المتكلم لا يحذف شيئا من خطابه ما لم يكن في مقدور السامع معرفته، بناء على افتراضات مسبقة»[3]، كقول القائل على سبيل المثال:"أكلت طعاما"، فالمتلقي هنا يكون خالي الذهن من موضوع الحديث، أمّا قوله: "أكلت ذلك الطعام"، فالمتلقي هنا يحمل في ذهنه نوع ذلك الطعام الذي أكله المتكلم،أي أنّ المعلومة موجودة في ذهن من يتلقّاها مسبقا.

– الالتفات وأثره على السامع:

هذا الأخير يمثّل وسيلة بلاغية تُضفي رونقا على الكلام، وتُوظَّف من قبل المتكلم لتفعيل عنصر التفاعل من جهة وعنصر التشويق من جهة أخرى، وقد عبّر عن هذه الفكرة بوجادي بأسلوب آخر في قوله:« فتنويع

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 182.

[2] المصدر نفسه، ص ص183- 184.

[3] المصدر نفسه، ص 184.

أساليب الخطاب له وقعه على السامع، إذ يأخذ به من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع، مجدّدا في أحوال تلقيه له»[1]، إذ أنّ الالتفات من هذا المنطلق يضيف حيوية على الخطاب وكذا لفت انتباه السامع أو المتلقي...، ومنه تعدّد قراءات هذا الخطاب بتعدد أساليبه وصوره وأحوال متلقيه، توالد قراءة عن أخرى اجتماعية تحليلية أكانت أو نحوية تركيبية...

وكحوصلة لكل ما سبق في باب المخاطَب فإنّ مشاركة وحضور هذا الأخير يكاد يكتنف كلّ عملية إبلاغية أو كل كلام يعتد به[2]، فهو الوجه الآخر الذي يتمّم معادلة الأخذ والردّ في جانبها التواصلي أو الإبلاغي على حد سواء،ومنه فإنّ المتلقي كان محط دراسة واهتمام كل من البلاغة العربية قديما والتداولية حديثا في دراستها للغة أثناء الاستعمال.

✓ **الخطاب:**

يعدّ مصطلح الخطاب من بين المصطلحات الحديثة التي لها وقع كبير في الدراسات اللّغوية، والذي مازال ولا يزال في حاجة إلى تسليط الضوء عليه، للإحاطة بمفهومه لكونه مصطلح ذو أبعاد متشبعة ودلالات متباينة فهو: « مفهوم مائع متعدد الدلالات»[3]، ولعلّ الالتباس الذي نجده في تناول الدارسين يكمن في تعالقه مع مصطلحات أخرى كمصطلح الجملة ومصطلح النص، وفي الوقت ذاته:« يمثل مصطلح (الخطاب) خلاصة ما تطوّر إليه استخدام مصطلح (الجملة) ومصطلح (النص) بعدها، في المدوّنة النقدية الحديثة»[4]، ويبدو من هذا القول أنّ مصطلح الخطاب قد مرّ عبر العديد من المراحل إلى أن وصل إلى شكله النهائي، فمن الجملة إلى النص

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 185.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص192.

[3] سعيد يقطين، "تحليل الخطاب الروائي: (الزمن- السرد- التبئير)"، المركز الثقافي ،الدار البيضاء، المغرب، ط3، 1997، ص 20.

[4] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 190.

إلى الخطاب، هذا الأخير: « يكاد يستقر على استعماله لما يحمله من دلالات أوسع من دلالات (النص)، لاسيما من ناحية إيحائه بالاستعمال والتداول»[1]، ونلمس من هذا القول أنّ ثمّة فرق بين النص والخطاب من حيث معيار الاستعمال والتداول:« فالنص لا يكون إلاّ في التنظير والتعليم الذهني البعيد عن الاستعمال الواقعي للّغة، بينما الخطاب يدل على أنّ ثمة متكلما ومستمعا وتأثيرا وتأثرا وعملية منجزة متمثلة واقعا»[2]، ففهم الخطاب لا يكون إلاّ باستحضار الظروف والمؤثرات الخارجية من أحوال المخاطبين، الزمان، المكان، أمّا فهم النص فلا يتطلب معرفة السياق الذي تمّ فيه ذلك النص، وهنا يبرز الفرق بين النص والخطاب، ويمكن تمثيل هذا الفرق في المعادلة التالية[3]:

الخطاب= النص+ ظروف الإنتاج

النص= الخطاب- ظروف الإنتاج.

أمّا إذا أدرنا الوِجهة إلى الدراسات العربية الحديثة لوجدنا أنّه لم يتم الاتفاق حول حدود هذا المصطلح، ولو عدنا إلى الوراء ونظرنا في الذخائر العربية لألفينا أنّ مفهوم الخطاب: « لا يكاد يختلف مفهومه حديثا عمّا تناوله الدرس العربي القديم»[4]، وفي هذا إشارة إلى أنّ مفهوم الخطاب كان حاضرا في الدرس العربي القديم، وقد استدلّ بوجادي على ذلك بتفسير جار الله الزمخشري لقوله تعالى:﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾[5]،وفي هذا الصدد يقول بوجادي عن تفسير الزمخشري لهذه الآية الكريمة: « فقد وصف الخطاب ببعض

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 190.

[2] إبراهيم أحمد محمد شويحط، عبد القادر مرعي، " فض الشراكة المفاهيمية بين النص والخطاب"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مجلد 43، ملحق4، 2016، ص ص 1806-1807.

[3] جميل حمداوي، "محاضرات في لسانيات النص"، شبكة الألوكة، (د.ب)، ط1، 2015، ص 8.

[4] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 191.

[5] سورة ص، الآية 20.

الشروط البيانية التي تجعله فصلا بيّنا، وفيها أن لا يخالف قواعد الفصل والوصل، والعطف، والإضمار، والحذف، والتكرار... وغيرها من الشروط البيانية والأسلوبية التي تعتري الخطاب»[1]، وهذه القواعد التي تحدث عنها الزمخشري هي ما يسمّى حديثا بأدوات التماسك النصي*، والتي تُسهم في تحقيق التلاحم بين أجزاء الخطاب، وهذا التلاحم بين التراكيب والبنى اللّغوية لا شك وأنّه يقود إلى وضوح المعاني وبيان الدلالة.

يصل الناقد بوجادي إلى إعطاء تعريف للخطاب اِستنادا على ما قاله الزمخشري في تفسير الآية إذ يقول: " فهو إذا فنّ القول"[2].

لا يمكن الحديث عن الخطاب في الدرس العربي القديم دون الإشارة إلى الخطاب القرآني وذلك لأنّ: « القرآن في صورته المكتملة مثال رائع لفن القول عند العرب، وقد اجتمعت فيه ضروب الأساليب وخصائصها»[3]، حيث جمع بين روعة الأسلوب وسلاسة اللّغة وسياقات المقال وكلّ ما يتصل بأحوال المخاطب من حيث: «الصدق في المنطق وترك ما لا يحتاج إليه، والدقة في التعبير، وعدم التناقض في القول، والإشارة أحيانا إلى المعنى دون التصريح به، والجدال، والحجاج والبرهنة، البناء المحكم... وغيرها»[4]، فامتاز هذا الخطاب الرّباني ببراعة النظم

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 191

* التماسك النصي هو: العلاقات والأدوات الشكلية والدلالية التي تسهم في الربط بين عناصر النص الداخلية وبين النص والبيئة المحيطة من ناحية أخرى (صبحي إبراهيم الفقي)، علم اللّغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ج1، ص 96).

[2] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 191.

[3] محمد زغلول سلام، "أثر القرآن في تطور النقد إلى آخر القرن الرابع الهجري"، قدّم له الأستاذ محمد خلف الله أحمد، مكتبة الشباب، (د.ب)، ط1، د.ت)، ص 365.

[4] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 191

وإصابة المعنى، ومعرفة أحوال المستمع من حيث الجنس، الفئة العمرية،...إلخ ، كما استخدم أساليب مثل: الحجاج، والبرهنة، والجدال لإقناع الناس بربوبيته وعبوديته.

ودراسة الخطاب القرآني و كل ما يتعلق به نجده من اهتمامات المفسرين والأصوليين بدرجة أكبر، فكانت دراساتهم أقرب إلى التداولية، لأنّهم اشتغلوا على المعنى وكيفية تأليف اللفظ، ووجه استعمال الكلام، كما تناولوا عناصر السياق الذي يُسهم في تشكل الدلالة، وإدراك المقاصد[1].

والناظر في التراث العربي على اختلاف اتجاهاته وعلومه لا بدّ أن يكتشف أنّه: « لم يفصل البنى اللّغوية التي تناولها عن واقع استعمالها فضلا عن وصفه اللّغة أثناء استعمالها خطابا، وهذه من أهم القيم التداولية التي يتميز بها»[2].فمفاهيم من مثل: السياق و الأفعال الكلامية، المقصدية، وغيرها من الأسس التداولية معظمها- إن لم نقل كلّها- كانت حاضرة في التراث العربي، وتقابلها مفاهيم: المقام، نظرية الخبر والإنشاء، المقاصد...الخ، إمّا باللفظ الصريح أو فيما معناها.

بعد تناول الناقد بوجادي لمصطلح الخطاب وبعد ربطه لهذا المفهوم بالتراث العربي، قام بعرض أهم القضايا التي ترتبط بالخطاب في ذاته في البلاغة العربية، وهي على النحو التالي:

- الخطاب ومقتضى الحال:

لقد قام كثير من الباحثين في التراث العربي البلاغي بمقاربة المفاهيم التداولية الحديثة بالمفاهيم التراثية البلاغية، ومن جملة هذه المفاهيم التي عالجوها في هذا الشأن " مفهوم مقتضى الحال" وما يرتبط به من عناصر

[1] ينظر، محمد عماري، "مبادئ الدرس التداولي في التراث العربي -نظرية الخبر والإنشاء أنموذجا- "مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم اللّغة، كلية اللّغة والأدب العربي والفنون، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة باتنة1، الجزائر،2016_2017، ص 183.

[2] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 192.

أخرى كالمتكلم، والسامع، وفي هذا المضمار يقول بوجادي:« كثيرا ما قارب الدارسون حديثا بين المفاهيم التداولية الحديثة وبين فكرة مقتضى الحال في البلاغة العربية»[1]، فما سمّاه الدرس الغربي الحديث من مراعاة الظروف الخارجية في فهم المعنى والقبض على الدلالة بسياق الحال، عالجه الدرس العربي القديم تحت مسمى المقام، أو مراعاة المقال للمقام، أو مقتضى الحال[2].

ولقد شكّل "مقتضى الحال" المحور الرئيس للباحثين العرب المنشغلين بالتأصيل لمرتكزات الدرس اللّساني التداولي داخل التراث البلاغي و:« فكرة مقتضى الحال تداولية أساسا حيث نتجت في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلم والسامع ومختلف الملابسات التي تكتنف ذلك، وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين»[3]، فبالعودة إلى هذا التراث نجد أنّ فكرة مقتضى الحال تمثل لبّ البلاغة وجوهرها، لأنّ البلاغة قائمة على مفهوم التواصل والإبلاغ، وهو بدوره قائم على الاستعمال الدقيق للغة في مقامات متباينة ومختلفة فقد:« كان رأي البلاغيين أنّ لكل مقام مقالا، لأنّ صورة المقال تختلف في نظر البلاغيين بحسب المقام، وما إذا كان يتطلّب هذه الكلمة أو تلك، وهذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الحقيقة أو المجاز أو الأخبار أو الاستفهام، وهلمّ جرا، ومن عباراتهم الشهيرة في هذا الصدد قولهم لكل كلمة مع صاحبتها مقام»[4]، وفي هذه الحالة يتعين على المتكلم أن يتخيّر الكلمات والألفاظ لتلائم الموقف الذي هو فيه،كأن يعبّر عن شعوره اتجاه شيء ما، أو يُبدى رأيه حول موضوع ما، أو حتى اِلتزامه بالصمت في المواقف التي تستدعي منه ذلك، فالمتكلم الحاذق هو الذي يدرك ما حوله من ملابسات الأحوال وظروف السامعين ومستوى ثقافتهم وسبر

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 191

[2] ينظر ،حسين زعطوط عيساني، "توظيف سياق الحال في فهم المعنى عند النحويين والبلاغيين والأصوليين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012-2013، ص 97.

[3] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 193.

[4] تمام حسان، "اللّغة العربية معناها ومبناها"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 1994، ص 338.

أغوار نفسياتهم لكي يعرف متى يتكلم؟ ومتى يصمت؟ ومن هنا تتفاوت المقالات بحسب امتلاك المتكلم للمهارات اللّغوية والأدائية التي يوظفها في مقامات معينة، فكل مقام يتطلب المقال الذي يناسبه، حتى تحصل الفائدة لدى المخاطَب.

وإذا نظرنا لمصطلح مقتضى الحال نجده يتعالق مع العديد من المصطلحات من بينها: الحال، المقام، وغيرها من المصطلحات التي تدور معانيها حول ما ينبغي أن يكون عليه الخطاب من بيان الحال والتعبير عنها، مع مراعاة الملابسات المحيطة بالموقف، وهناك من لا يفرّق بين مصطلح الحال والمقام كما هو الحال عند بوجادي وذلك في قوله:« ومفهوم الحال لا يختلف عن مفهوم المقام»[1]، وكلاهما مفهوم واحد رغم أنّ هناك من يفرّق بينهما باعتبار أنّ الحال محدد بالزمان والمكان،أمّا المقام فمعزول عن الزمان والمكان وبعبارة أخرى الأحوال متغيرة والمقامات ثابتة.[2]

هذا فيما يخص المصطلح، أمّا عن أوّل من أشار إلى فكرة مقتضى الحال فهو بشر بن المعتمر في صحيفته التي أورد منها الجاحظ نصا يتحدث فيه عن شرف المعنى الذي لا يستقيم إلا عن طريق:« صوابه وصحته، مع ما يقدّمه من فائدة للمخاطب، إلى موافقته لمقام المخاطب وحاله، وتتلخص في العبارة المشهورة لكل مقام مقال»[3]، وصواب المعنى وتحقق الفائدة للمخاطب، وكذا مطابقة المقام للمقال كلها أمور تتداخل مع بعضها البعض لوصول إلى ما يسمّيه بشر بن المعتمر بـ"شرف المعنى".

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 193.

[2] ينظر، منال محمد هشام، سعيد نجار، "المقام في ضوء البراغماتية: النظرية والتطبيق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004، ص 23.

[3] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 194.

ويرى الناقد بوجادي أنّ إحراز الفائدة لدى المخاطَب والتي نادى بها بشر بن المعتمر في صحيفته هي الفكرة نفسها التي تقوم عليها التداولية، وتتجسد في مبدأ المنفعة: « هذا هو مبدأ المنفعة أحد أسس التداولية اللّسانية الحديثة»[1]، ومفاد هذا المبدأ أنّ المتكلم يريد بكلامه أن يبلّغ شيئا ما، ولا بدّ للسامع أن يحرز فائدة ما من خلال الخطاب الموجّه إليه.

وإحراز المنفعة ونيل فائدة المخاطب تُوجب على المتكلم أن:« يوازن بين المعنى والمخاطَب والحال، ويوازن بينها بمقدار»[2]، وهذا يعني أنّ المتكلم في خطابه حسب هذا القول عليه أن يراعي عناصر ثلاث وهي: المعنى، المخاطب، الحال، ومراعاة المعنى يكون بانتقائه للألفاظ المناسبة للمعنى الذي يريد إيصاله، أمّا مراعاة المخاطب فتدخل فيه الكثير من الأشياء المتعلقة بالجنس والعمر وغيرها، كما أنّ الناس مقامات من حيث المستوى الفكري الثقافي المستوى الاجتماعي، فيُخَاطَبُ كلٌّ حسب مقامه وأخيرا الحال، وذلك لأنّ الظروف التي تتم فيها العملية التواصلية تختلف من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان كما تختلف الغايات والأهداف المسطّرة لهذا الخطاب أو ذاك.

وبما أنّ مقامات الكلام تختلف فإنّ دلالات المقالات تتحدد بحسب السياق والموقف الاجتماعي أي الربط بين الخطاب والمقام الذي قيل فيه حتى يُتاح للمخاطب فهم المقال.

وإذا كان المحدثون قد أوْلَوا السياق عناية خاصة وذلك لما يؤديه من دور مهم في الكشف عن المعنى في الخطاب، فإنّ العرب القدماء كان لهم أيضا نصوصا تتناول السياق ولكن بمصطلح آخر وهو المقام، ومن بينهم نص السكاكي الذي يقول عنه بوجادي:« فقد حدد طبيعة الخطاب (شكر، شكاية، تهنئة، تعزية، مدح، ذم، ترغيب...) بحسب الظروف المحيطة، وبحسب غرض الكلام وقصده، ثم بحسب المخاطب، وهي العناصر المتضافرة

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 194.

[2] المصدر نفسه، ص 195.

في إنتاج الخطاب، كما يشرحها الدرس اللّساني الحديث»[1]، أي أنّ فهم الخطاب وتفسيره لا يتأتى لنا إلا بالرجوع إلى السياق الموزع على كل من المتكلم والمخاطَب والغرض، الظروف المحيطة، المقاصد، وغيرها من العناصر المكونة للسياق، وهذا النوع يسمّى بالسياق غير اللغوي.

أمّا عن السياق اللّغوي فهو الآخر لم يفوّته السكاكي حتى وإن لم يُشر إليه صراحة ولكنّه تحدث عن علاقات الكَلِم، ويقول عنه الناقد بوجادي: « ثم يعرض أي-السكاكي- جانبا آخر مهما يقتضيه الخطاب، وهو البنية الداخلية، خلافا للبنية الخارجية، فيجعل لعلاقات الكَلِم بعضها ببعض والقرائن والمؤكّدات دورا هاما في تحديد طبيعته»[2]، أي أنّ فهم الكلمة تستوجب النظر إلى ما قبلها وما بعدها من الكلام، فلا يجوز قطعها عن سياقها بل لا بدّ أن يُفهم في ظل ما أحاط بها من الكلمات التي تحكمها القرائن اللّفظية والدلالية[3]، فكل قرينة تساعد على إحكام نسيج النص، وتساعد على فهم الكلمة والعبارة في علاقاتها مع غيرها.

وفي الأخير يخلص بوجادي إلى نتيجة مفادها أنّ السكاكي في تفصيله لأحوال الكلام المختلفة بحسب ما يقتضيه الحال، قد تناول جانبين مهمين يُعتدُّ بهما في فهم الخطاب، الجانب الأول ما تعلّق بالشروط الداخلية التي تكتنف البنية، وهذا يمكن أن نصنّفه ضمن ما يسمّى حديثا بالسياق اللغوي، أمّا الجانب الثاني فقد تحدث فيه السكاكي عن كل ما يرتبط بالخطاب من مؤثرات خارجية كالوسط الاجتماعي، والثقافي، والأخلاقي، وكذا ما

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 196.

[2] المصدر نفسه، ص 196.

[3] ينظر، ياسر أحمد الشمالي، "السياق اللّغوي وأثره في فقه الحديث النبوي، حديث: من تقرّب إليّ شبرا تقربت إليه ذراعا -نموذجا-"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن، المجلد 38، العدد1، 2011، ص 195.

تعلق بالمخاطَب من أحوال وملابسات، وهذا الجانب يدخل ضمن النوع الثاني من السياق ويسمّى بالسياق غير اللغوي[1].

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول إنّ السكاكي قد مهّد للدراسات التداولية الحديثة في تناوله للسياق بنوعيه اللّغوي وغير اللّغوي، وذلك في كتابه الموسوم بـ "مفتاح العلوم" والذي يحمل في طياته العديد من الأفكار التي تعدّ من صميم الدراسات التداولية، ولم يقتصر الأمر فقط على السكاكي بل هناك كثير من أئمة العرب الذين كان لهم قصب السبق في تناول نظريات غربية حديثة.

وإذا كان علماء العرب قد اهتموا اهتماما بالغ الأثر بفكرة مقتضى الحال وأخذوها بعين الاعتبار في مصنفاتهم البلاغية، وعدّوها شرطا لتحقق بلاغة الكلام، فإنّ ما يلاحظ على الكلام أحيانا أنّه:« قد يخرج الكلام من مقتضى الظاهر إلى خلافه، لأغراض نحوية وبلاغية، فيأخذ الخطاب حينها صيغة مخالفة لما يقتضيه الحال»[2]، أي أنّ هذا الخروج لم يكن رغبة في تجاوز قواعد علوم العربية من نحو وبلاغة وعروض وغيرها، وإنّما كان مراعاة للعديد من الاعتبارات الطارئة ولأحوال تقتضى هذا الخروج، ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الشأن: التأكيد للمنكر، الاستحسان للشاك وترك التأكيد... إلخ[3].

ومصطلح مخالفة مقتضى الحال يطوي تحته أنواعا من الأساليب* نذكر من بينها على سبيل المثال[4]:

[1] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 197.

[2] المصدر نفسه، ص 198.

[3] ينظر، رابح بن خوية، " التمظهرات التداولية في البلاغة العربية"، مجلة الأرشيف العربي العلمي، الجزائر، 2018، ص 18.

* من يريد الإطلاع أكثر على أساليب مخالفة مقتضى الحال فليراجع كتاب، " مدخل إلى البلاغة العربية (علم المعاني –علم البيان– علم البديع)، ليوسف أبو العدوس، ص ص103–110.

[4] ينظر، خليفة بوجادي،"في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص ص 198–199.

الإظهار مقام الإضمار، وضع الماضي موضع المستقبل، أسلوب الالتفات، الأسلوب الحكيم (المغالطة)، الخروج على خلاف الأصل...إلخ.

ويرى الناقد خليفة بوجادي أنّ ظاهرة خروج الكلام عن مقتضى الحال نلمس فيها أبعادا تداولية، إذ يقول: «وفي ذلك قيم تداولية ترتبط به أو بالسامع أو بالمتكلم»[1]، فإذا تأملنا هذه الأساليب نجدها لا تختلف كثيرا عمّا تعرضه اللّسانيات التداولية.

حاصل النظر فيما مضى أنّ البلاغة العربية في تناولها لمفهوم الخطاب وما يرتبط من مراعاة لمقتضى الحال، وكذا خروج الكلام عن مقتضى الظاهر، قد تناولت الطرح التداولي في طياتها، وهذا ما جعل الناقد خليفة بوجادي يركز على البلاغة ويوّليها عناية خاصة.

– الإنشاء والخبر ونظرية أفعال الكلام:

مما لا شك فيه أنّ أي محاولة أو جهد استنطاقي للمورث العربي عامة ولتراثنا البلاغي خاصة، يأخذ بالباحث في هذا المجال العلمي نحو ذخر معرفي ثمين يتقاطع مفاهيميا مع ما أقرّته الدراسات التداولية المعاصرة وهي تتعامل مع الظاهرة اللّغوية بمختلف أشكالها وصورها، ولعل هذا الأمر هو الذي أدّى بناقدنا بوجادي للوقوف المتفحص والناضج أمام تلك التصورات أو لنقل أمام تلك النظريات– أخذا بالمصطلح الحديث_، حيث يعدّ مبحث الخبر والإنشاء من المباحث التي ترتبط بالخطاب في حد ذاته، ويعكس بدوره قيمة تداولية انطلاقا من كونه – مبحث الخبر الإنشاء– مرتبط ومتماثل منهجيا مع أهم نظرية تداولية ألا وهي نظرية الأفعال الكلامية، وقد عبّر الناقد بوجادي عن هذه الفكرة في قوله:« يذهب الدارسون المحدثون إلى أنّ ما قدّمه العرب في باب (الخبر والإنشاء)، سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أم أصوليين، لا يختلف عمّا تعرضه نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي

[1] خليفة بوجادي،"في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 198.

قدمها (أوستين) وطوّرها (سيرل)»[1]، إذ أنّ ظاهرة الخبر والإنشاء حسب هذا القول تعدّ مكافئا معرفيا أو نظيرا مفاهيميا لنظرية أفعال الكلام في الدراسات التداولية الحديثة.

يكمن مردّ هذا الطرح المعرفي الذي دعا إليه بوجادي أثناء ربطه لمبحث الخبر والإنشاء بنظرية الأفعال الكلامية إلى قضية جوهرية مفادها أنّكل من المبحثين السابق ذكرهما يستندان إلى علاقات خارجية، ذلك أنّ الخبر هو ما كان محكوما بثنائية الصدق والكذب بالاعتماد على النظر إلى مدى مطابقته للخارج أو معاكسته له، أمّا الإنشاء فهو الجانب الذي لا يمكن أن نحتكم فيه إلى معيار الصدق والكذب- وقد استدلّ بوجادي في الحديث عن ثنائية الخبر والإنشاء وإسنادهما إلى معيار الصدق والكذب إلى آراء و أفكار العديد من البلاغيين العرب أمثال ابن فارس والسيوطي والزمخشري وغيرهم-، وهذا الأمر لا يختلف كثيرا عن الفكرة التي استند إليها أوستين في ميدان نظرية أفعال الكلام من خلال تمييزه بين الأفعال التقريرية والإنجازية، يقول في هذا الصدد:« ذلك أنّ البلاغيين... تناولوا في باب المعاني (الخبر والإنشاء) وعلاقتهما بالخارج، فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته... أمّا الإنشاء فلا يرتبط مفهومه بالصدق أو الكذب... وهي الفكرة نفسها التي عرضها (أوستين) في مبحث الأفعال الكلامية... وميّز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم»[2]، ومنه فإنّ معيار الصدق والكذب من المعايير التي تنحو نحو لماسار التداولي الاستعمالي، ويتقاطع بدوره مع مبدأ النسب الخارجي- أي أنّ الفعل الكلامي محكوم بمعطيات وشروط خارجية عن النسق التركيبي – الذي دعا إليه كل من أوستين وسيرل.

وقد سار على هذا الدرب العديد من النقاد والدراسيين المحدثين في محاولة منهم للتأصيل للتداولية، من خلال سبر أغوار المورث العربي وإعادة قراءته بعيون حداثية وبصورة منفتحة على ما أفرزته الدراسات الحديثة من

[1] خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 190.

[2] المصدر نفسه، ص ص 200-201.

جهاز مفاهيمي، نحو: محمود أحمد نخلة، هذا الأخير اتفق في آراءه مع ما ذهب إليه بوجادي، حيث ربط ظاهرة الأفعال الكلامية في تراثنا العربي بثنائية الخبر والإنشاء، وذلك انطلاقا من التقارب المعرفي الواضح بين النظريتين، حيث يقول في كتابه"آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصرة":« والمدخل الصحيح إلى هذه النظرية العربية للأفعال الكلامية باب من أبواب علم المعاني وهو "الخبر والإنشاء"... ونخلص من ذلك إلى أمر نراه على درجة بالغة من الأهمية هو أنّ منطق التفكير في هذه النظرية عند أوستين وعند علمائنا واحد...»[1]، انطلاقا من هذا القول فإنّ الحديث عن معاني الكلام وعلاقتها بالخارج في قضايا الخبر والإنشاء في الدرس التراثي، يستجلي على نحو شبيه فحوى نظرية الأفعال الكلامية عند أوستين وسيرل.

إنّ الحديث عن الأفعال الكلامية يستدعي بالضرورة الحديث عن "الفعل" كمصطلح في حد ذاته، من حيث إحالته على الإنجاز والأداء الفعلي للفعل اللّغوي المقصود، وهو الأمر الذي دفع بالناقد بوجادي في محاولته ربط الخبر والإنشاء بنظرية الأفعال الكلامية إلى تقصّي مدلولات أو شذرات أو مكنونات إن صح القول "الفعل" بين ثنايا ما قدّمته البلاغة العربية، واستشهادا بتفسير بعض الآيات القرآنية التي تحمل للفظ " فعل" أو مصادره على حد سواء، مستعينا أيضا بما قدمه علماء اللّغة نحو: الفيروزابادي وابن فارس والزمخشري وغيرهم، من آراء وشروحات حول " الفعل" كمصطلح في ذاته ولذاته، حيث يقول في هذا الصدد:« وتتفق المعاجم العربية على دلالة عامة للفعل هي: الإنجاز والأداء... فالفعل بهذا المفهوم يكون حاملا لقيمة تداولية هامة، هي أن تسميته قائمة على الاستعمال والتداول وما يدل عليه، وهي من المجالات المفهومية للتداولية»[2]، فالفعل انطلاقا من هذا القول يحمل قيمة تداولية تعكسها تسميته بصورة مباشرة. ويضيف بوجادي بعد عرضه لمجموعة من النصوص

[1] محمود أحمد نخلة، " آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصرة"، ص ص 85-97.

[2] خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص ص 202-204.

القرآنية، أنّ الفعل فيها لا ينحرف عن معنى الأداء والإحداث اللّذان يعبّران بدورهما عن قيم تداولية يحملها الفعل في ذاته كما سلف الذكر[1].

إنّ المدخل الرئيسي إلى نظرية الأفعال الكلامية الحديثة في المورث اللّغوي العربي هو نظرية أو مبحث الخبر والإنشاء، هذا الأخير يمثل بدوره الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الطرح التداولي لأفعال الكلام بحيث يندرج في هذا التراث ضمن مباحث علم المعاني عامة، أو ضمن ما كان يعبّر عنه قديما بأقسام الكلام خاصة، هذا الأمر هو الذي دفع بالباحث أو الناقد خليفة بوجادي إلى تقصّي القيم التداولية بين طيات ما قدّمه العرب القدامى من بلاغيين ولغويين في أوجه الخبر والإنشاء واقترانها بالواقع المعيش انطلاقا من ثنائية الصدق والكذب، حيث عبّر عن هذا قائلا:«أمّا عن القيم التداولية التي يحملها كل من مفهومي الخبر والإنشاء، فلأنّ البلاغيين فرّقوا بينهما انطلاقا من علاقتهما بالواقع، وبالنظر إلى مقياس الصدق والكذب الذي يبحث في مدى مطابقة مدلول الكلام للواقع الخارجي أو انتفائها»[2]، إذ أنّ ارتباط الخبر والإنشاء بالصدق والكذب انطلاقا ممّا يمليه الواقع مثّل قيمة تداولية في ذاته، وعن تقسيم الكلام عند العرب القدامى يضيف قائلا: « ولقد تعددت معاني الكلمات عند البلاغيين العرب واللّغويين إلى جانب الخبر والإنشاء... ويمكن جمع أشهر هذه الآراء في معاني الكلام، بدء ممّن قالوا بأنّها ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء، إلى من قال خمسة... إلى من قال تسعة... إلى من قال ستة عشر: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار... ليتّضح أنّها تنحصر في الخبر والإنشاء، وترجع بقية المعاني إليها»[3]، إذ يعكس هذا القول اختلاف وتباين العلماء العرب قديما في تقسيم الكلام ضروب عدّة، عمد بوجادي إلى حصرها عموما تحت ما يسمّى بالخبر والإنشاء.

[1] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 205.

[2] المصدر نفسه، ص 205.

[3] المصدر نفسه، ص ص 205-207.

لقد أجمع أغلب الباحثين والدراسيين العرب في العصر الحديث المشتغلين في هذا المجال التأصيلي للتداولية خاصة في المورث العربي أنّ علم المعاني مثّل المجال الخصب الذي انصبّت نظرياته ومقارباته على الاهتمام بالسياق والظروف المحيطة بعملية الكلام أو العملية التواصلية -أخذا بالمصطلح العلمي للنظرية الحديثة-، ليصبح علم المعاني بهذا الطرح ينحو منحا تداوليا انطلاقا من كون التداولية تُعنى بمثل هذه الأفكار والمقاربات، بحيث انصبّ في ما يسمّى بـ:" أقسام الكلام" المرتبطة بالخبر والإنشاء ومعايير تصنيفها جهود الكثير من البلاغيين العرب، وإنّ الحديث عن ثمرات هذه الجهود التي أفضت بأغراض بلاغية وساهمت في تشكيل اللّبنة الأولى التي أخرجت الأساليب الإنشائية والخبرية، ليصبح الخبر والإنشاء والتقسيمات السالف ذكرها في القول السابق بذلك مرتبطة بمقاصد المتكلّم وأحوال السياق وبالمكامن التأويلية والتحليلية والفكرية الخاصة بالسامع، هذا الأخير شكّل قيمة تداولية ونقطة تقاطع بين البلاغة العربية القديمة والتداولية العربية الحديثة وعبّر بوجادي عن هذه الفكرة في قوله: «والواقع أنّ تقسيم الكلام إلى هذه المعاني والأغراض، قائم على الأحوال المختلفة للكلام بحسب المتكلم وقصوده، والسامع وتأويله والمقام وسياقاته.وهذه كلّها شروط تداولية للخطاب اهتم بها كثيرا البلاغيون العرب، واحتفى بها اللّسانيون التداوليون المحدّثون»[1]، إذ أنّ الصياغات والصور اللّغوية التي يوظفها المتكلّم تستدعي بالضرورة توفر تخمينات واستدلالات عقلية مبنية على معطيات سياقية مقامية وقصدية تحليلية مرتبطة بالمتلقي، لتصبح هذه النقطة حسب القول شرط من شروط تداولية الخطاب التي تربط بين اهتمام البلاغيين القدامى والتداوليين المحدثين.

نظرا لربط العرب القدامى الخبر والإنشاء بثنائية الصدق والكذب وامتثالها للواقع، يمكن عدّ هذه الأخيرة في الآن ذاته النقطة التي اشتغل عليها أوستين في باب الأفعال الكلامية من خلال تقسيمه للأفعال الإنجازية

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 207.

والتقريرية، خاصة وأنّ محاولة بوجادي تعدّ محاولة تأصيلية بالدرجة الأولى، حيث خصص في هذا العنوان "الإنشاء والخبر، ونظرية الأفعال الكلامية"جزء لا بأس به، تحدّث فيه عن النقطة الجوهرية التي تمثل الطّلع النّمري الذي ساهم بدوره في إثراء هذه النظرية – نظرية الخبر والإنشاء- وتفعيلها بمعطيات تداولية، بحيث تتمثل هذه النقطة في ثنائية الصدق والكذب، وعمد إلى تصنيف أقسام الخبر بالاحتكام إلى هذه الثنائية واقترانها بالواقع، وكذا الأمر مع أقسام الإنشاء، عارضا بذلك ما أتى به أبو يعقوب السكاكي في هذا المقام.

وفي الختام يمكن القول إنّ مجمل ما قدّمه بوجادي في هذا الباب يمثل نقاط تقاطع التداولية الغربية الحديثة مع البلاغة العربية القديمة، حيث تعدّ هذه الأخيرة نظيرا علميا ومعرفيا لمعطيات واشتغالات الدرس التداولي، ومن هذه النقاط نذكر أنّ البلاغة العربية تولي اهتماما كبيرا بالمتكلم والمخاطب والظروف التي قيل فيها الخطاب، لتصبح بذلك في نظر هذا الناقد علما تواصليا شأنها شأن التداولية، وكذا يعدّ مبحث الخبر والإنشاء وأغراضهما وقضية الصدق والكذب من النقاط التي لها علاقة بنظرية الأفعال الكلامية، بحيث تشكل عنوانا بالخط العريض لاهتمامات اللّسانيات التداولية، ولعلّ مطابقة الكلام لمقتضى الحال في البلاغة العربية أيضا يتقاطع مع اهتمام اللّسانيات التداولية في دراسة اللّغة أثناء الاستعمال... وغيرها من القضايا المشتركة بين هذين المجالين المعرفيين.

ب– التداولية والنحو العربي:

إنّ البلاغة العربية في أوجز تعريفاتها مطابقة المقال لمقتضى الحال[1]، وهي لبّ علوم العرب وقد وُضعت لخدمة القرآن الكريم، وبيان ما فيه من إعجاز، أعجز الله به أفصح فصحاء العرب وأبلغ بلغائها، ولكنّ البلاغة لم تقف عند هذا الحد بل طالت يدها مختلف الظواهر اللّغوية فالنّاظر والمتمعن في هذا العلم يلاحظ ذلك التواشج بين البلاغة العربية والنظريات اللّغوية الحديثة وعلى رأسها التداولية.

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 216.

والبلاغة العربية –كما تبدو– وحدها كفيلة بأن تثبت أنّ معطيات الدرس التداولي قد حملته في طيات مصنفاتها القديمة، وذلك لأنّها اهتمت بأركان العملية التواصلية من متكلم، ومستمع، وخطاب، وهو الأمر نفسه الذي عالجته اللّسانيات التداولية باعتبارها علما يهتم بدراسة الاستعمال الفعلي للغة أثناء التواصل.

ولا يمكن الحديث عن البلاغة العربية في تشاكلها مع التداولية دون الحديث عن علم آخر لا يقل أهمية عنها ألا وهو علم النحو، فأينما كانت البلاغة كان معها النحو، وفي هذا الصدد يقول بوجادي: « ولم يكن النحو بعيدا عن البلاغة في هذا الموضوع – التداولية– وفي غيره، بل إنّ بينهما اتصالا وثيقا في الدرس القديم، وكثيرا ما تقيّم البلاغة أحكامها على المقولات النحوية»[1]، أي أنّهما علمان يكمّلان بعضهما البعض وتربطهما علاقة وطيدة، ولا يمكن أن يستغني الواحد منهما عن الآخر، وكثيرا ما يشتركان في تناولهما لبعض المسائل، كالتي تتصل بعناصر التخاطب: المتكلم، السامع، الخطاب في ذاته.

ومنه فعلم النحو لم يقتصر في دراسة الكلام على معرفة وضبط أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، وعلاقات الإسناد (المسند، المسند إليه)، بل اهتم أيضا بمعرفة الأحوال المتعلقة بعناصر العملية التخاطبية وفي هذا الشأن يقول الناقد بوجادي: « وعلم النحو نفسه، لم يكن تناولا للبنية اللّغوية دون النظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة، حيث اهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعدّه منتج الخطاب، ممّا يظهر أثره عل البنية ذاتها، وكذلك السامع ونص الخطاب»[2]، فأئمة النحو أثناء تقعيدهم النحوي أولوا عناصر العملية التواصلية اهتماما كبيرا، لأنّ حضور طرفيها (المخاطِب، المخاطَب) ضرورة في التعامل مع المسائل النحوية، فالنحوي دأب إلى مراعاة قصد المتكلم من

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 217.

[2] المصدر نفسه، ص 217.

جهة، وفهم المخاطب من جهة أخرى، كما اهتمّ بالخطاب (حال الكلام) وكل ما يتّصل به، والهدف من ذلك هو حصول الفائدة ونجاح العملية التواصلية[1].

ويبرر الناقد بوجادي اهتمام النحويين بأقطاب العملية التواصلية في قوله: « ذلك أنّ اللّغة، وهي موضوع النحو، تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول»[2]، ومن البديهي أنّ علم النحو وُلد في أحضان اللّغة وجاء لصيانتها من اللّحن والخطأ، واللّغة وظيفتها الأساسية تكمن في التواصل بين بني البشر ونقل الأفكار والمشاعر...إلخ.

ولا تقف وظيفة اللّغة عند حد التواصل بل تتعداها إلى وظائف أخرى، ويستدل بوجادي في هذا المقام على ما جاء في نصوص القدماء في تعريفهم للغة ووظيفتها أمثال حازم القرطاجني (ت684هـ) في كتابه "منهاج البلغاء وسراج الأدباء"، والذي حدد وظيفة اللّغة في الإفادة، وفي هذا السياق يقول بوجادي عن نص القرطاجني: « فالكلام دليل المعاني المتداولة بين الناس، وهو الذي يعرض حاجاتهم فيما بينهم، لذلك فأهم وظيفة تقدمها اللّغة أن تحمل فائدة إلى سامع، أو تطلبها منه»[3]، ونلتمس من هذا القول أنّ القدماء لم ينظروا إلى اللّغة على أنّها ذات وظيفة تواصلية فقط، بل هناك ما يسمّى بالإفادة بين طرفي الخطاب (المتكلم، السامع)،وفي هذه النقطة يبرز الجانب الاستعمالي التداولي، فصحيح أنّ اللّغة تقوم على البنى والتراكيب ولكنّها في الوقت ذاته قائمة على الفعل الحي والأداء الفعلي الذي تتضمنه[4].

---

[1] ينظر،عيسى بربار، "البعد التداولي في العملية التواصلية شعر الأمير عبد القادر الجزائر أنموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في اللسانيات، كلية الآداب والفنون، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة أحمد بن بلة، الجزائر، 2015-2016، ص 152.

[2] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 217

[3] المصدر نفسه، ص ص 217-218.

[4] المصدر نفسه، ص 218.

هذا من جهة اللّغة بوصفها موضوعا لعلم النحو، أمّا هذا الأخير فهو الآخر كان ضرورة ملحة لتقويم اللّسان العربي، ولمعرفة الوظائف التي تؤديها البنى التركيبة في التواصل، وهذا ما عبّر عنه عبد القاهر الجرجاني في كتابة دلائل الإعجاز، حيث أورد نصا يتضمن تصوره للنحو والحاجة إليه وقد علّق عليه بوجادي بالقول: « فالنحوي في نظره –عبد القاهر الجرجاني– يتجاوز النظر في العلاقات القائمة بين عناصر البنية فيما بينها، العلاقات بين البنية ذاتها وما يمكن أن تؤديه من وظيفة وأغراض كلامية في واقع الاستعمال»[1]، أي أنّ تصور عبد القاهر الجرجاني للنحو تجاوز النظر في التراكيب النحوية، من حيث استقامتها وصحتها وعلاقاتها المنطقية فيما بينها، فليس هو ذلك العلم الذي يبحث في أواخر الكلمات قصد إعرابها، إنّما هو ذلك العلم الذي يكشف لنا عن الوظائف التي تؤديها البنى اللّغوية في ارتباطها بالواقع والفروق التي تبدو بين استعمال وآخر.

ومعرفة هذه الوظائف تقف على الإحاطة بكل ما يتعلق بأحوال المتخاطبين وظروف أداء الخطاب بينهم، لأنّها ضرورية لصناعة النحو[2]، وعناية أئمة النحو بهذه العناصر (المتكلم، المستمع، الخطاب) في توجيهاتهم للمسائل النحوية، لا يختلف عن توجهات الدرس اللّساني التداولي، والتي جعلت من هذه العناصر شرطا أساسيا لنجاح العملية التواصلية.

- **الأشكال التداولية في النحو العربي:**

استنادا إلى ما قيل سابقا عن النحو الذي يحمل في طياته معطيات ومفاهيم نلمح فيها أبعادا تداولية، عمد الناقد خليفة بوجادي إلى عرض قضايا التواصل والتداول وفق العناصر التالية:

– تداولية المتكلم في النحو العربي.

[1] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 218.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص 219.

- تداولية المخاطَب في النحو العربي.

- تداولية الخطاب في النحو العربي.

وسنتطرق إلى الأشكال الثلاثة المذكورة آنفا ولكن بشكل موسع كما عرضها الناقد بوجادي في محاولة منه لرصد نقاط الائتلاف بين ما يطرحه الدرس التداولي وما يطرحه علم النحو فيما يلي:

✓ **المتكلم:**

لم تكن البلاغة العربية وحدها من أولت المتكلم عناية خاصة بعدّه منتج الخطاب، وطرف فاعل في العملية التواصلية، فالناظر في المدونات النحوية القديمة يلاحظ التفات أئمة النحو العربي إلى هذا العنصر التخاطبي، وذلك باعتباره مقدما للمادة اللّغوية المطروحة منطوقة كانت أم مكتوبة، وهذا الذي يقدم المادة عليه دور كبير في إيصال الرسالة التخاطبية إلى المخاطب[1]، وهذا ما أكسبه تلك المكانة في الدرس العربي عموما والنحوي خصوصا، وهو الأمر الذي يؤكده لنا الناقد بوجادي حين قال:« للمتكلم مكانة بارزة في الدرس النحوي العربي، حيث يعتدّ به في كثير من المباحث»[2]، وهذه المباحث تتعالق بشكل ما مع المفاهيم التداولية ولعلّ أهم ما ذكر بوجادي منها ما يلي:

- الفرق بين الكلام والتكليم:

من المباحث التي عُنِي بها أئمة النحو والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتكلم مبحث الفرق بين الكلام والتكليم، وفي هذا الشأن أورد الناقد بوجادي نصوصا قديمة تعود لعلماء العرب أمثال أبي هلال العسكري في كتابه "الفروق في اللّغة"، وكذلك ابن جني في كتابه الموسوم ب:"الخصائص".

[1] ينظر، خالد عبد الكريم بسندي، "المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه"، المجلة الأردنية في اللّغة وآدابها، الأردن، المجلد8، العدد2، نيسان 2012، ص 15.

[2] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 220.

لقد بيّن الناقد الفرق بين الكلام والتكليم من خلال إعطاء تعريف لكل منهما، واستعان في ذلك بتعريف أبي هلال العسكري في كتابه السابق الذكر، والذي قال فيه: « التكليم تعليق الكلام بالمخاطب، فهو أخص من الكلام، وذلك أنّه ليس كل كلام خطابا للغير»[1]، أي أنّ التكليم مرتبط بالمخاطَب، وفي حين أنّ الكلام مرتبط بالمتكلم باعتباره "فاعل الكلام"[2]، أي منتج الكلام وباعثه.

ويسمّى المتكلم متكلما بالنظر إلى الفعل الذي يؤديه، كما أنّه صاحب المعني الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصد وأغراض الكلام الذي يتلفظ به، وهذا ما جعل ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه دون غيره[3].

– الفرق بين الكلام والقول:

كثير ما يختلط لدى الدارسين بين مصطلحي الكلام والقول، وقد حاول بوجادي رصد الفرق بينهما، ما ذهب إليه ابن جني حين قال: «يعدّ كل كلام قولا وليس كل قول كلام»[4] فالقول المفيد يكون كلاما، أمّا غير المفيد فيعد قولا، ويرى الناقد بوجادي حسب ما أشار إليه ابن جني أنّ: « المجال الدلالي للقول هو الخفة والحركة، خلاف مجال (الكلام) الذي يتحدد في القوة والشّدة»[5]، ولعل ارتباط الخفة بالقول والشدة بالكلام تعود إلى أنّ الكلام يستوجب تحقيق الفائدة لدى المخاطب، في حين أن القول لا يستوجب ذلك.

[1] أبو هلال العسكري، "الفروق في اللّغة"، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط4، 1980، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

[3] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 220.

[4] ابن جني، "الخصائص"، ص 31.

[5] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 220.

ضف إلى هذه الفروق أنّ القول من خلال تعريفه هو : «كل لفظ نطق به الإنسان سواء أكان لفظا مفردا أم مركبا، وسواء أكان تركيبه مفيدا أم غير مفيد، فهو ينطبق على "الكلمة" كما ينطبق على "الكلام" وعلى " الكلم" فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق القول»[1]، ويتبين من هذا القول أنّ القول أعم من الكلام ومن الكلمة والكلم.

– القصد في الكلام:

إضافة إلى شروط الفائدة الشدة والقوة التي تحيط بالكلام، يرى الناقد بوجادي أنّ السيوطي أضاف شرطا آخر وهو القصد، حيث يقول: « وزاد السيوطي على هذه الشروط شرطا آخر هو القصد، حيث لا يعتد بالكلام الصادر عن الساهي والنائم لعدم توفر هذا الشرط»[2]، فالنائم والساهي يكونان في حالة غير واعية ولذلك فالكلام الذي يقال من طرفيهما لا يتوفر فيه جميع الشروط، فلا يعدّ كلامهما كلاما لأنّهما أسقطا شرطا مهما هو شرط القصد.

وضع الناقد بوجادي مفهوما للقصد وذلك في قوله: « والمراد بالقصد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم، لأن ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه مرتبط به لا بغيره، ويزيد على ذلك– السيوطي– بأن يجعل المتكلم هو المفيد في الأصل، لا الكلام»[3]، ولا عجب في ارتباط القصد بالمتكلم لأنّه منشئ ومبدع الخطاب وباعث هذا الأخير، والفهم السليم للخطاب لا يكون بفهم معنى الجمل فقط، بل يستوجب على السامع أن يدرك إدراكا سليما لمراد المتكلم من هذا الخطاب، فالعلم بالمقصد ضروري لإفادة المتكلم.

[1] حسن عباس، "النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللّغوية المتجددة"، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط9، (د. ت)، ج1، ص 16.

[2] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 221.

[3] المصدر نفسه، ص 221.

وتبرز القيمة التداولية للمتكلم من خلال القصد في قولنا[1]:

- جاءني زيد (جملة فعلية) يظهر فيها الاهتمام بالمعنى قبل الشخص المسند إليه.

وإذا قلنا:

- زيد جاءني (جملة اسمية) يظهر فيها الاهتمام بالشخص قبل المجيء والمسند.

وكذلك ما في التنكير من تعظيم في (جاءني رجل)، وما في التعريف من أنّه لا يضاهيه أحد من الرجال في (جاءني الرجل)، وكل ذلك متعلق بقصد المتكلم ومنوط به، فإذا فهم القصد فهم المعنى والعكس صحيح.

وإذا ما نظرنا إلى التداولية فإنّ القصد يعد من أهم الركائز التي تستند عليها في مباحثها وهذا يثبت مرة أنّ التداولية كانت حاضرة في التراث العربي.

لا أحد يماري في القول أنّ علماء النحو أكّدوا على مكانة المتكلم في أكثر من موضع، وهذا ما جعلهم يقفون على قدم المساواة مع الغربيين المحدثين في تناولهم للطرح التداولي.

بالرغم من أنّ الناقد خليفة بوجادي قد وظّف في هذا العنصر المتكلم جملة من الكتب القديمة القيّمة أمثال "الخصائص" لابن جني وكتاب "المزهر في علوم اللّغة وأنواعها "السيوطي وغيرهما، فإنّه غفل عن كتاب مهم لقّب صاحبه بإمام النحو العربي، وأُطلق على كتابه بقرآن النحو وهو "الكتاب" لسيبويه (ت180هـ)، وقد أقيمت حوله العديد من الدّراسات ووجدوا أنّه احتوى على العديد من المواضيع التي تعتبر من صميم الدرس التداولي حديثا فقد: « تتبعها عبر عدد غير قليل من أبوابه وفصوله ليؤكد الطّابع المرن والمتطور للغة وليقول بطريقة غير مباشرة بأنّ المستعمل للغة له من حقوق التصرف فيها ما لا يملك النّحوي مع القدرة على تقييده وتتبّعه واستقصاء أفراد كلامه، فهو (المتكلم) دائم التّصرف في الألفاظ خدمة لما يقصده من المعاني التي تتنوع بحسب

[1] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص222.

الأحوال والمقامات وسياقات التخاطب»[1]، ومن هذا القول تتراءى لنا أهمية المتكلم عند سيبويه في كتابه الموسوم بـ"الكتاب"، فقد اعتمد عليه – المتكلم- في تقعيداته النحوية مراعيا في ذلك المحيط الخارجي وكل ما يتعلق به من أحوال وسياقات.

✓ **المخاطب:**

لقد كان الاهتمام بالمخاطب أو المتلقي وحالته النفسية ومستواه الثقافي وكيفية تلقيه للخطاب ومدى فطنته ونباهته له... في النحو العربي لا يقل أهمية عمّا كان عليه في البلاغة العربية، وقد شهد على هذا كثرة مؤلفاتهم وكتبهم بصفة عامة، والجهد المعتبر الذي بدوله في صياغة أحكامهم اللّغوية وتحليل الجمل والنصوص اللّغوية على حد سواء، مبرزين بذلك المكانة الكبيرة التي يحتلّها هذا المخاطب في الكيفية أو الصيغة التي تُنتج وفقها الجمل والعبارات اللّغوية، وفي هذا الصدد يقول بوجادي: « تتضح قيمة السامع في الدرس النحوي من خلال جملة شواهد أهمها مفهوم الكلام وأقسامه، حيث قسم اعتداد بالسامع، وفي هذا قيمة تداولية»[2]، إذ أنّ الاهتمام بالمخاطب في الدرس النحوي القديم شكّل حسب هذا الناقد نقطة تقاطع أو خيطا رابطا بين التداولية والنحو العربي.

إنّ قيمة الكلام أو الخطاب وتحقّقه باتت مرتبطة بالمستمع ومدى فهمه لهذا الخطاب، ليصبح المتلقي من هذا المنطلق واحدا من أطراف العملية اللّغوية، والحرص على تلقي فحوى هذا الخطاب بوضوح أصبحت الغاية والهدف المنشود الذي يسعى المتكلم عامة و مستعملوا اللّغة خاصة إلى تحقيق هذا الهدف عبر الصيغ اللّغوية أو التوظيف اللغوي إن صحّ القول، وقد عبّر بوجادي عن هذا بصريح اللّفظ في قوله: « فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له، بناء على الأساليب اللّغوية التي يعرفها... والواقع أن لا فصل بين المتكلم والسامع، إذا

[1] إدريس مقبول، "الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص ص 382-383.

[2] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 222.

المتكلم ذاته عدّ كذلك لأنّه فاعل الكلام، ولأنّه يتكلم إلى سامع أيضا، وبالتالي فإنّ حضوره يستدعي وجود السامع والعكس وارد»[1]، وبالتالي فإنّ العلاقة بين المتكلم والسامع هي علاقة أخد ورد، وعلاقة حاجة واحتياج في الآن ذاته، بحيث يكون الكلام أداة المتكلم لنقل صوره الذهنية عبر عبارات لغوية مراعيا بذلك المخاطب عند صياغته لهذه العبارات أو التراكيب اللّغوية لتحقيق المنفعة أو الغاية من الخطاب.

لقد اعتمد النحويون العرب القدامى أساليب عدّة لشدّ انتباه المتلقي ومعرفة مدى حضوره ومشاركته في فهم وتلقي الخطاب أو الكلام المقصود من جهة، ولتحقيق الفائدة منه من جهة أخرى- فيما يخص قضية الفائدة حسب تقصّي بوجادي فإنّ النحاة القدامى ربطوا الكلام المنتج ونجاحه بما يحصده من منفعة وفائدة داخل الوسط الملقى فيه، مستدلا في ذلك بما قدّمه ابن عقيل حول ما يسمّى بـ" يحسن السكوت، لم يحسن السكوت"[*]، هذه الأخيرة مرتبطة حسب هذا الناقد بردود فعل المخاطب وتعكس في الآن ذاته اهتمام النحاة القدامى بالمخاطَب – ومن بين هذه الأساليب التي أدرجها بوجادي في هذا العنصر نذكر "الإبهام"، هذا الأخير يوظّف عمدا من قِبل المتكلم بطبيعة الحال بغية إعمال ذهن المخاطَب في الاشتغال والبحث لمعرفة المبهم –هو أسلوب اعتمده العرب القدامى بكثرة، وقد استدلّ بوجادي بما قدّمه ابن الأثير من شروحات وآراء حول هذا العنصر- يقول: « من شواهد ذلك أيضا ما ذكره ابن الأثير في التفسير بعد الإبهام... وهذا أسلوب من أساليب العربية في الكلام حيث، يعمد المتكلم إلى أن يبهم كلامه ثمّ يفسره بعد ذلك لما... يعمله الإبهام الأول من مبالغة وتفخيم وإعظام، وإعمال للفكر وتشوق إلى معرفة المبهم ... وهنا تبدو قيمة السامع ودوره في بناء مثل هذا الخطاب»[2]، يتضح

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص ص 222-223.

[*] اللفظ المركب عند النحاة العرب قسمين: أ- مركب مفيد: وهو ما يُحسن السكوت عليه ويسمّى المركب التام، ب- مركب غير مفيد: وهو ما لا يحسن السكوت ويسمّى عليه بالمركب الناقص، نحو: زيد قائم، هذا اللفظ مركب من كلمتين و هو يفيد معنى يحسن السكوت عليه، أي يصح الاكتفاء به وقس على ذلك...

[2] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 223.

من خلال هذا القول دور المخاطب في بناء وتشييد خطاب أو نص ثاني انطلاقا من الصور أو الكلمات أو الصيغ اللّغوية التي يوظفها الكاتب في خطابه، وذلك عبر رحلة البحث عن المبهم في هذا الخطاب، لينحوا هذا الأمر نحو ما يسمى في العصر الحديث بـ " كتابة الكتابة" أو "قراءة القراءة" المرتبطة بجهد هذا المخاطَب.

يعدّ "الحذف" أيضا من محطّات الاهتمام بالمخاطب في النحو العربي، وكذا من الأساليب التي استخدمها العرب القدامى في شدّ انتباه المتلقي لتحقيق التفاعل بين الخطاب ومستقبله، ذلك أنّ القسط في الميزان في هذه الحالة محكوم بكفّة المتكلم الذي تؤول إليه مهمة صياغة التراكيب والصّيغ اللّغوية بصورة تعكس المكامن والخوالج النفسية الخاصة به، وبكفة المخاطب الذي تؤول إليه مهمة تحليل وتفكيك وإعادة تركيب ذلك النسيج اللّغوي النحوي الخاص بالمتكلم، مع اعتماد خاصية أو إستراتيجية إن صَلُحَ التعبير الملئ الذهني للمحذوف- تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا المحذوف حسب ما توصل إليه بوجادي محكوم بمعايير منها: أن يكون معلوم من قبل المخاطب من جهة، وكذا من أسباب حذفه، استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لفحواها المفهومي الوقوع في ذهن المخاطب مباشرة من خلال ما وظّف من دلائل أو قرائن تعود عليها- وهو ما ذهب إليه بوجادي في قوله: « ومن مواضع الاهتمام بالمخاطب أيضا، ما ورد في باب الحذف، حيث تميل اللّغات فيما يذكره النحويون إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة، أي أنّه ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب»[1]، ليصبح "الحذف" من هذا المنطلق مرتبطا ارتباطا وثيقا بغاية وهدف وغرض المتكلم وبمعرفة وعلم المتلقي بهذه الغاية والهدف والغرض، وفي هذا قيمة تداولية من خلال تحقيق التواصل والتفاعل. نحو قوله جلّ في علاه: ﴿ عَلِمَ أن لَّنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيكُم﴾[2]، ما حذف هنا هو لفظ الجلالة " اللّه" لمعرفة المخاطب في هذه الحالة أن المقصود بالعلم والمعرفة هو "اللّه" جلّ في علاه.

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 224.

[2] سورة المزّمل، الآية 20.

انطلاقا من كل سلف عرضه تحت ما يسمّى "بالحذف" وأهميته في تحقيق التواصل والتفاعل بالدرجة الأولى، وهذا انطلاقا من المعرفة المباشرة للخطاب المحذوف من قبل المتلقي التي إن دلّت على شيء فهي تدل على قائمية التواصل والتفاعل...وهو شرط جوهري من شروط تداولية الخطاب من جهة، ومن جهة أخرى ارتبط "الحذف" ارتباطا غير مباشر إن صحّ القول بالجانب الاستعمالي أو الأدائي للغة، وذلك من خلال قضية الاستلزام الحواري- هذا الأمر قد تحدثنا عنه بشكل مفصّل في الجانب النظري تحت الجزء الموسوم بـ " مبادئ التداولية "- وعلى وجه التحديد مع مبدأ "الكم"، الذي مفاده أن تجعل مساهمتك بالقدر الذي يتطلبه ذلك الحديث نفسه دون زيادة أو نقصان، في حين دعا مبدأ "الحذف" كما ذكرنا آنفا إلى تجاوز العبارات أو الكلمات السطحية التي تُجرّ إلى الذهن مباشرة عبر وسائط دالة عليها لقضاء مقتضى الحديث أو الخطاب نفسه، ومنه فإنّ "الحذف" في النحو العربي شكّل نقطة تقاطع مع تداولية الخطاب في ذاته ولذاته ومع الآخر... ليعكس بهذا قيمة تداولية.

- ✓ **الخطاب:**

يعدّ الخطاب البذرة الأولى لثمرات الدراسات التداولية والنحو العربي على حد سواء، ذلك لما يكتنفه من خصائص نحوية وتراكيب لغوية موظّفة من قبل مستعملي اللّغة (صاحب الخطاب أو المتكلم) لخدمة غرض ما أو مقصد معين، أي أنّ المتكلم ينتج خطابه و يصيغه حسب ما تقتضيه مقامات سياقية تواصلية معينة، واعتدادا بمتلقي مباشر أو غير مباشر، موجود فعليا أو افتراضيا... الخ، ليصبح الخطاب من هذا المنطلق من اهتمامات و اشتغالات النحو العربي والدرس التداولي بشكل خاص، وذلك من خلال البحث في التراكيب النحوية وتحليلها وفق ما يطابق قصدية المتكلم أو ما يطابق العمليات الحاصلة في ذهن هذا المتكلم والتي تحيل بدورها على الأغراض التواصلية المرجوة من الخطاب أو الكلام، وهو الأمر الذي سعى بوجادي إلى عرضه أو لنقل إثباته عبر تقصيه عن نقاط التقاطع أو التشارك المفهومي بين كل من النحو والتداولية، حيث يقول: « يحظى الخطاب بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي، وأوّل ما يلفت النظر في ذلك دراسة النحاة لأغراض الأساليب، وخروج أسلوب

من معنى حقيقي لاصق إلى معنى آخر، فتناولوا مثلا خروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معان أخرى...»[1]،يتراءى لنا من خلال هذا القول أنّ خروج أغراض الأساليب عن معناها الذي وضعت له في الأصل شكّل مفتاح للدخول من باب دراسة اللّغة بصفة عامة أو الفعل بصفة خاصة أثناء الاستعمال، نحو قوله جلّ في علاه: ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُول يَأكل الطَّعَام ويَمْشِي في الأَسْوَاق﴾[2]، هذه الآية تحيل على خروج الاستفهام من معناه الحقيقي الذي هو " السؤال" إلى استفهام غير حقيقي غرضه التعجب، وفي هذا الأمر قيمة تداولية ألا وهي دلالة الآية على الإنجاز والأداء،و تجدر الإشارة في هذه النقطة إلى سياق الآية، ذلك أنّ قوم الرسول عليه الصلاة والسلام حسب تفسير القرطبي كانوا يعيروه بأكل الطعام فقالوا: ما بالك وأنت رسول الله تأكل الطعام، وتقف بالأسواق !(هنا دلالة على الأداء) لأنّهم أرادوا أن يكون الرسول ملكا، وعيروه بالمشي في الأسواق حين رأوا الأكاسرة والقياصرة والملوك يترفعون عن الأسواق، وكان عليه الصلاة والسلام يخالطهم في الأسواق...

من أهم مباحث النحو العربي التي اهتمت بتداولية الخطاب حسب ما ذهب إليه بوجادي نذكر:

– التقديم والتأخير:

إنّ قضية التقديم والتأخير من القضايا التي اشتغل وانشغل بها النحويون القدامى في مواضع عدّة ولأغراض مختلفة، نحو تقديم المسند إليه أو تقديم المفعول على الفاعل... وما إلى ذلك، وقد استدّل بوجادي في عرض فحوى هذا الباب بما قدمه القزويني في كتابه "الإيضاح في علوم البلاغة" حول أضرب التقديم والتأخير سواء أكان لغرض التعبير الدقيق عن قصدية المتكلم بالخطاب، أم لغرض الاهتمام بالمخاطب...، ضف إلى ذلك أنّ التقديم والتأخير حيلة من حيل المتكلم أو آلية من آلياته في الخطاب يلجأ إليها أثناء إنجاز الفعل الكلامي وفق مقتضيات

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"،ص 225.

[2] سورة الفرقان، الآية 07.

الاستلزام الحواري بين أطراف العلمية التواصلية أو التخاطبية[1]-نخص هنا بالذكّر مبادئ التعاون الأربعة الخاص بغرايس، وقد سلف وتحدثنا عنها مفصلا في الجانب النظري-، ذلك أنّ هذا الاستلزام خاضع لإمكانيات المتكلم وذكاءه في توظيف ملفوظاته وشحنها بطاقات دلالية تمكّن المخاطب من التعامل معها أو الإمساك بها وتفسيرها وتأويلها انطلاقا من المقام أو السياق الحواري، وهو الأمر الذي شكّل نقطة تواشج أو محطة تقاطع بين النحو العربي والتداولية، بحيث يتجلّى البُعد التداولي في قضية التقديم والتأخير وفق المفاهيم النحوية القديمة من خلال الضوابط والإمكانيات اللّغوية المتاحة لمستعمل الخطاب أو المتكلم في توظيف ما يوافق مقصده وما يناسب غرضه من جهة، إعتدادا بالمخاطب من جهة أخرى وفي هذا قيمة تداولية.

- التعبير بالجملة الفعلية واختلافه عن التعبير بالجملة الاسمية:

كانت الجملة العربية محط اهتمام الدارسين على اختلاف علومهم وتخصّصاتهم، فراح كلّ من البلاغيين والنحويين وغيرهم من أولي الرأي يوّليها عناية خاصة.

ومن المعلوم أنّ الجملة العربية تنقسم إلى أقسام عدّة لعلّ أشهرها حسب النحويين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولا شك في أنّ هذا التقسيم يعود لاعتبارات تركيبة (المسند والمسند إليه) وكذا دلالية، فالتعبير بالجملة الفعلية يختلف عن التعبير بالجملة الاسمية.

وهذا الاختلاف يعدّ من أهم مباحث الاهتمام بالخطاب ذاته في النحو العربي، وفي هذا الصدد يقول بوجادي: « ومن مباحث الاهتمام بالخطاب ذاته في النحو العربي التعبير بالجملة الفعلية واختلافه عن التعبير بالجملة الاسمية»[2]، فالابتداء بالجملة الفعلية لها مدلولها، وتكون عندما يتلقّى السامع الخبر لأول مرة، فهو بالتالي

[1] ينظر، بلخير ارفيس، "الأبعاد التداولية لمباحث التقديم والتأخير عند العرب"، مجلة الأثر،جامعة المسيلة، كلية الآداب و اللغات،العدد12 ، 2019، ص 208.

[2] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 228.

خالي الذهن تماما وغير مطلّع عنه، أمّا الابتداء بالجملة الاسمية فيكون السامع على معرفة ولو قليلة بحيثيات الموضوع [1]، ولهذا يتوجب على المتكلم أن يمتلك كفاءة لغوية وتواصلية ليتمكّن من أن يوصل ما يريده إلى ذهن المستمع.

– الوحدات اللّغوية:

تقوم الوحدات اللّغوية بالربط بين عناصر الجملة، وتساهم بشكل كبير في تماسك النص وتلاحم أجزائه بعضها ببعض، ومن بين هذه الوحدات اللّغوية نجد: الضمائر، أسماء الإشارة، الظروف الزمانية والمكانية، وزمن الفعل وغيرها، وتدرس هذه الوحدات اللّغوية ضمن ثلاث مستويات وهي: المستوى التركيبي، والمستوى الدلالي وأخيرا التداولي.

وقد ميّز أحمد المتوكل بين الوظائف التداولية والوظائف التركيبية والأدوار الدلالية في أنّ الأولى علاقات تقوم بين مكونات الجملة بالنظر إلى المقام، أي علاقة المتكلم بالمخاطب والوضع التخابري بينهما في طبقة مقامية[2]. وهو الأمر نفسه الذي نلمسه عند الناقد بوجادي عندما قال عن أنّ هذه الوحدات لا يمكن فهم مدلولاتها إلاّ من خلال وضعها في السياق الذي قيلت فيه والعبارات التي وردت فيها[3].

وإذا كانت اللّسانيات التداولية قد اهتمت بدراسة المستويات الثلاثة المذكورة سابقا، فإنّ الحفر في التراث العربي يكشف لنا عن أنّ العرب لم يفوّتوا هذا الأمر – ونخص بالذكر أئمة النحو–،وقاموا بربط مكونات الجملة ضمن المقام الذي وجدت فيه.

[1] ينظر، خليفة بوجادي،"في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 228.

[2] ينظر، أحمد متوكل، "الوظائف التداولية في اللّغة العربية"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د. ط)، (د.ت)، ص 116.

[3] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"،ص 229.

– المعنى وعلاقته بالبنية:

كثيرا ما اهتم الدرس العربي منذ القدم باللّغة وعدّوها محور انشغالاتهم، فالمتأمّل في المصنفات القديمة وفي أمهات الكتب العربية، يجد أنّ الدارسين تناولوا في تأليفاتهم العديد من المواضيع التي تنطلق من اللّغة وإلى اللّغة وعلى رأسها قضية اللفظ والمعنى.

ولقد ناقش العرب القدامى العلاقة بين اللفظ والمعنى، فتضاربت آرائهم وتقاطعت، فهناك من تعصّب للفظ وهناك من تعصّب للمعنى، وهناك من ترك هذا وذاك وقال بالعلاقة القائمة بينهما، وما تجدر الإشارة إليه أنّ هذا الخلاف لا يزال قائما بين الدارسين والنقاد المحدثين حول هذه القضية والتي تسمّى حديثا بقضية الشكل والمضمون.

ولم يغفل سيبويه في تقعيداته النحوية عن أثر تلك القواعد النحوية على المعنى، فلقد تفطن إلى العلاقة بين البنية والمعنى وهذا ما يؤكد بوجادي بقوله: « ويذكر في الموضوع أيضا ما قدّمه سيبويه في نظرته للمعنى وعلاقته بالبنية»[1]، وفي هذا القول تأكيد صريح على أنّ سيبويه لم يفصل البنى التركيبية عن المعنى التي تؤديه: «إلى جانب ربط ذلك بمدى صحته في الاستعمال ومطابقة الكلام للواقع»[2]، أي أنّ المعنى لا يستقيم إلا بربطه بالواقع الخارجي، فسيبويه يرى بأنّ اللّغة لا تنفصل عن السياق، فهو لم ينظر إلى بنية النص اللغوي منعزلا عن المؤثرات الخارجية التي تحيط به وهذا الأمر فيه بعد تداولي، وذلك من خلال ربط البنية والمعنى بما هو خارجي.

وفي الختام يمكن القول إنّ المباحث التي تهتم بالخطاب في الدرس التداولي الحديث كان النحو العربي قد اهتم بها قديما في تقعيداته النحوية، وهذا ما رأيناه عند الناقد بوجادي عندما تناول بعض من هذه المباحث التي

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 229.

[2] المصدر نفسه، ص 229.

لا يمكن له حصرها في كتابه الذي يقع تحت اسم "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلة في الدرس العربي القديم" وذلك نظرا للكم الهائل من الآراء والأفكار التي جاء بها علماؤنا القدامى.

صحيح أنّ الناقد بوجادي ركّز على بعض المباحث في البلاغة العربية والنحو العربي التي تشترك في تناولها لجملة من القضايا مع الطرح التداولي وذلك لأنّهما –البلاغة والنحو– أكثر ارتباطا وصلة بموضوع التأصيل للتداولية في التراث، ولكنّه لم يحصر علاقتها بعِلمي البلاغة والنحو فقط، بل هناك الكثير من المباحث المشتركة بينها وبين علوم عربية أخرى كالنقد والحجاج والخطابة وغيرها[1]، فنجده أشار إلى هذه العلوم بشكل مختصر وذلك لاحتياجات بحثه.

ولم يرتبط الدرس التداولي بالتراث العربي بمسار النحو وبالبلاغة، فمسار الأصول والتفسير كذلك كان لهم إشارات غنية بالقيم التداولية والتي تلحّ جميعا على دراسة اللّغة أثناء الاستعمال[2].

بعد هذا العرض المفصّل لبعض عناصر التواشج والتعالق بين الدرس التداولي الغربي والتراث العربي القديم في كتاب "في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" للناقد خليفة بوجادي، نستخلص أنّ وجوه التشابه كثيرة ظهرت لنا من خلال استعراض هذا الناقد لما جاءت به اللّسانيات التداولية، وبما صدر عن العرب القدماء من آراء قيّمة في مصنّفاتهم القديمة، وذلك ليؤكّد على أنّ التراث العربي لم يهتم بالجوانب البلاغية والنحوية والجمالية للغة فقط، بل درس اللّغة من جوانب عدّة بما في ذلك الجانب الاستعمالي، ودراسة اللّغة أثناء الاستعمال هو عماد التداولية.

[1] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، ص 230.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص 233.

ما يمكن تسجيله من ملاحظات حول هذا الكتاب التأصيلي لبوجادي أنّ الناقد في ربطه لبعض العناصر التي تشترك فيها اللّسانيات التداولية مع البلاغة العربية والنحو العربي غير دقيق في طرحه، وذلك لأنّه يشير إلى العلاقات التي تجمع بينهما –التداولية والتراث العربي– لكن ليس بالدقة المطلوبة، فيذكر ما جاء على سبيل المثال في البلاغة العربية ويتبعها بالقول أنّها تحمل قيما تداولية دون الحديث عن تلك القيم.

وهناك ملاحظة أخرى خاصة بالأخطاء الطباعية وهي طبعا غير مقصودة إلاّ أنّها قد تخل بالمعنى في كثير من الأحيان كما يمكن لها أن تغيره، فعلى سبيل المثال عند مقارنته لنص السكاكي مع الدرس التداولي يقول أنّه أي نص السكاكي يختلف كثيرا عمّا يعرضه الدرس الحديث في نظرته إلى دلالة الخطاب (ص 195 من الكتاب) والأصح أن يقول نص السكاكي لا يختلف كثيرا عمّا يعرضه الدرس الحديث في نظريته إلى دلالة الخطاب، فعدم ذكر "لا"النافية أدّى إلى اختلاف المعنى كليا عن المعنى الذي أراده وهو التأصيل للسكاكي وما طرحه من أفكار حول الخطاب.

بالرغم من الملاحظات التي قدّمت للكتاب فإنّ ما لا يمكن إنكاره أنّ الناقد بوجادي حاول أن يقرأ التراث قراءة نقدية حداثية مادّا بذلك جسر التواصل بين التداولية التي ظهرت في ثلاثينات القرن العشرين، وبين التراث العربي الذي يفصلنا عنه مسافة زمنية طويلة تقدّر بمئات السنين، وذلك بالحفر في التراث للكشف عمّا يحتويه من زخم معرفي هائل، ويمثل كتاب "في اللسانيات التداولية:مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"للناقد خليفة بوجادي محاولة جديدة لاستيعاب التراث العربي، ولكن يبقى المجال مفتوحا لمن أراد أن يقدّم قراءات أخرى لهذا المورث العربي.

المبحث الثاني: آليات التطبيق التداولي على الخطاب الشعري عند خليفة بوجادي في كتابه "في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية"

لم يكتف الناقد خليفة بوجادي بالتأصيل للتداولية في التراث العربي في كتابه الموسوم بـ: " في اللسانيات التداولية :مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" –كما سلف الحديث عنه في المبحث الأول –بل خصص كتاب آخر سمّاه بـ " في اللسانيات التداولية:مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية" اجتهد فيه تقديم بتطبيقات عملية لمعطيات الدرس التداولي على نص عربي جزائري وهو ديوان "بوابات النور" لعبد القادر بن محمد بن القاضي وقد وقع اختياره على هذه المدونة لسببين ذكرهما بوجادي في مقدمة الكتاب:السبب الأول لأنّ:«الشاعر أحد ثلاثة من الشعراء الجزائريين الذين لا يكادون يختلفون شعرا في جيل الرواد إلى جانب (السائحي) (ومحمد العيد آل خليفة) لكنّه الوحيد الذي لم يحظ شعره بكثير اهتمام من الدارسين، خلافا لما حظي به شعر الآخرين»[1]، وكان هذا سببا موضوعيا لتسليط الضوء على هذا الديوان والمساهمة في إشهاره والتعريف بصاحبه، أمّا السبب الآخر فيتمّثل في أنّ شعره: «أقرب إلى الحياة العادية ويكاد يكون تصويرا لها في بعض المواقف»[2]، وهذا ما شجّع الناقد على دراسة الديوان دراسة تداولية، ومن المعلوم لدى جماعة النقاد أنّ النص هو من يحدد المنهج ولهذا ارتأى الناقد أن يطّبق آليات المنهج التداولي على هذا النص الشعري لأنّه رآه مناسبا تماما له.

حددّ الناقد المنهج الذي اعتمده في هذا الكتاب وذلك في قوله:«ذلك ما يطمح إليه هذا الكتاب من مقاربة النص الشعري من منظور تداولي تتغذى على المقولات اللسانية الحديثة وعلى ما قدّمته الدراسات اللغوية

[1] خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية"، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط1، 2012، ص 6.

[2] المصدر نفسه، ص 6.

العربية»[1]، أي أنّه حاول الربط بين الدرس التداولي الغربي والدرس اللغوي العربي، في محاولة منه للاستفادة بما جاء في الضفتين الغربية والعربية، وهنا نتساءل: هل وُفّق الناقد خليفة بوجادي في تطبيق آليات المنهج التداولي على النص الشعري العربي؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال تسليط الضوء على بعض المباحث التي تناولتها الناقد بوجادي في كتابه وسنخص بالذكر الجانبين البلاغي والنحوي.

المطلب الأول: الأبعاد التدولية في البنية البلاغية في ديوان " بوابات النور":

إنّ المتصفح للعلاقات التي تربط علوم العرب بالتداولية يجد أنّ علم البلاغة يتشاكل بصورة واضحة مع كثير من مباحث التداولية، وهذا ما يبرر اعتناء بوجادي بعلم البلاغة خاصة بفرعيها علم البيان وعلم المعاني، في محاولته استجلاء القيم التداولية في البنية البلاغة في الديوان.

ولعلّ من أهم المباحث التي تشترك فيها البلاغة مع التداولية نجد نظرية الأفعال الكلامية التي درست ضمن ما يسمّى بعلم المعاني، ولم يقتصر الأمر على هذا العلم بل نجد أيضا أنّ علم البيان في تناوله للصور البيانية من استعارة وكناية وغيرهما كان ذا طرح تداولي وفي هذا الصدد يقول: «ولم يكن علماء العربية وهم يؤوّلون دلالات الصور البلاغية من استعارة وكناية ومجاز مرسل، بعيدين عمّا تدعوا إليه اليوم اللسانيات التداولية من اهتمام بالمتكلم المعنى النفسي ،ومعنى المعنى، وكيفية تلقّي السامع للحديث، وأثر الصورة البلاغية ذاتها ووقعها على نفسه»،[2]ومن هذا القول نستنتج أنّ علم البيان يهتم بكل من المتكلم وقصده من الكلام، كما يهتم كذلك

[1] خليفة بوجادي،"في اللسانيات التداولية:مقاربة بين التداولية والشعر" ، ص 60.

[2] المصدر نفسه ،ص 62.

بالطرف الآخر الذي يشارك في العملية الإبلاغية وهو السامع من حيث درجة تأثرّه واقتناعه بما يقال له .وهذه الأمور هي من اهتمامات مباحث اللسانيات التداولية، وبهذا يكون الهدف الأساسي لعلم البيان غائي تداولي.

وعلى هذا الأساس عمد الناقد بوجادي إلى دراسة الصور البلاغية التي احتواها ديوان " بوابات النور" وذلك لإبراز القيم التداولية الحاضرة في هذه التراكيب البلاغية والمتعلقة بكل من المتكلم والمخاطب.

أ- المتكلم:

لا يخفى على أي باحث أو دارس للبلاغة الدور الذي يؤديه المتكلم في تشكيل وإنتاج الصور البيانية على اختلاف أطيافها وفروعها، وبما أنّ الكفاءات اللغوية والتواصلية تتفاوت من متكلم لآخر، فإنّ وضع تلك الصور البيانية تختلف من حيث القصد والإقناع والتأثير وغيرها، ولما كانت الصور البيانية تتناول عددا من المبادئ التي يمكن ربطها بالمباحث التداولية عكف الناقد بوجادي على رصد القيم التداولية المرتبطة بالمتكلم في ديوان "بوابات النور"، وسنقف فيما يلي على أهم هذه القيم التداولية من خلال:الاستعارة ،الكناية.

- **الاستعارة:**

قامت الدراسات السابقة على النظر في الاستعارة معزولة عن سياقها الخارجي، وعندما جاءت التداولية غيرت من زاوية النظر إليها (الاستعارة) وتعاملت معها ضمن سياقها التواصلي، ولعلها بهذا الصّنيع أثرت الدّرس الحديث بالتفاتها إلى زوايا لم تلفت إليها الدراسات الاستعارية من قبل أمثال النظرية التفاعلية والنظرية الاستبدالية[1].

وبما أنّ المتكلم هو منتج الاستعارة فإنّه لابدّ وأن يحمل قيما تداولية تظهر في: «مبدأ الإدعاء حيث يدعي ثبوت المعنى في اللفظ على أنه هو لوارد لا على أنه منقول من محال دلالي إلى آخر، وتظهر أيضا في أنّ

[1] ينظر، عبد بلبع، "الرؤية التداولية للاستعارة"، مجلة علامات، مكناس، المغرب، العدد 23، 2005.

يرمي هذا خلال ذلك إلى إحداث الدهشة والإعجاب في نفس مخاطبة طلبا لموافقته واستمالة لإذعانه»[1]، ويتبيّن من هذا القول أنّ أهم المضامين التداولية التي تحملها العبارة الاستعارية والتي ترتبط بالمتكلم هي القيمة الإدعائية الإقناع، التأثير، الحجاج،...إلخ،وهي كلها مبادئ منغمسة في جوهر الاستعارة وتشكيلاتها.

وتتجلى مظاهر هذه القيم في استعارت الديوان من خلال العديد من المواقف للمتكلم التي ألفاها الناقد بوجادي في " بوابات النور"، واستدل بها لإبراز هذه المظاهر والتي نذكر منها على سبيل المثال[2]:

✓ أن يمثل المتكلم امتداد لا متناهيا للمعنى المراد نحو قوله:

ألم تر أنّ السّعد أقبل باسما وأنّ مقاليد السعادة في يدي

في هذه الاستعارة جعل السعد شخصا قادما إليه في ابتسام وهو يتغنى بأرض النبي صلى الله عليه وسلم، وأنّ السعادة كلّها على امتداد معانيها، وصارت مقاليدها في يده فيسعد بها متى يشاء.

✓ أن يدّعي المتكلم حصول فعل، باستحضار ما لا يمكن إحضاره نحو قوله:

حيث الكرامة باتت في مرابعنا تبكي على شرف في اللّيل مغتصَبِ

لقد استحضر الشاعر معنى (الكرامة) ذي الدّلالة المعنوية إلى المجال المادي، ليثبث أنّ كلّ شيء في المجتمع الجزائري صار يبكي على الشرف الذي اغتصبه الاستعمار.

إذا ما نظرنا إلى مظاهر القيم التداولية التي ألفاها الناقد بوجادي في هذا الديوان نجدها تنحصر في آلية التشبيه، مبدأ الادّعاء... وهذه المبادئ تتوافق مع ما جاءت به البلاغة العربية في نظرتها للاستعارة خاصة مع عبد

[1] خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر"، ص 67.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص ص 67-68.

القاهر الجرجاني، فقد كان للناقد بوجادي مقال يحمل عنوان: " تداولية الاستعارة من خلال أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني"،تناول فيها نظرة عبد القاهر الجرجاني للاستعارة من منظور تداولي وكل ما يتعلق بالمتكلم ،ووجد أنّ أهم هذه القيم التداولية التي تكتف الاستعارة هي مبدأ الإدّعاء، الإقناع، الامتاع، الحجاج.

وإذا كان هذا ديدن الناقد بوجادي في دراسته للاستعارة ،فإنّه لابدّ من إلقاء نظرة خاطفة على رؤية التداوليين المحدثين لها أمثال سيرل وجرايس.

فقد عرض سيرل في كتابه الموسوم ب"المعنى والتعبير" قضية الاستعارة وعلاقتها بمقصديه المتكلم باعتبار أنّ القصد من أهم الظواهر التداولية التي تبرز الإنجاز الاستعاري، فمشكلة الاستعارة عنده جزء من مشكلة لغوية عامة هي تفسير الكيفية التي ينعزل فيها معنى المتكلم والجملة أو بعبارة أخرى كيف نقول شيئا ونعني شيئا آخر؟[1]، فهناك حسب سيرل معنيين في العبارة وهما النحوي والمعنى الاستعاري وهو الذي يرتبط بقصد المتكلم.

إضافة إلى مقصدية الاستعارة عند سيرل نجد بعدا تداوليا آخر للاستعارة من خلال ربط تأويلها بمبادئ المحادثة عند جرايس المتفرعة عن مبدأ التعاون وهي: مبدأ الكم، النوع، الأسلوب، الترابط، ويمكن النظر في الاستعارة على أنه نوع خاص من استغلال أحد هذه المبادئ أو أكثر ويفيد ربط مبادئ جرايس بالاستعارة في جانبين[2]:

– تساعد على تحديد الاستعارة في السياق الاتصالي، إذ تساهم في إقصاء أي تفسير حرفي، والإبقاء على التفسير الاستعاري.

[1] ينظر، عبد بلبع، " الرؤية التداولية للاستعارة".

[2] ينظر،المرجع نفسه.

– تساعد على تحديد التفسير الأنسب للاستعارة من بين التفسيرات الممكنة إذ يقوم القارئ أو المستمتع في عملية الاتصال باختيار التفسير الأنسب للاستعارة استنادا إلى تلك المبادئ.

وبهذا فإنّ استثمار مبادئ جرايس في النظر إلى الاستعارة لاشك وأنّها تساهم في إعطاء التفسير الذي يناسبها من خلال وضعها في سياقها التواصلي.

ومنه وبعد هذه الالتفاتة القصيرة للاستعارة كما تناولها منظروها نجد أنّ الناقد بوجادي كان في طريقة تناوله للأبعاد التداولية للصورة الاستعارية ذا بعد مدرسي كلاسيكي بلاغي ،فمدرسي لأنّه كان يدّعم بالأمثلة من الديوان، كلاسيكي لأنّه لم يخرج عن دائرة الدراسات التقليدية التي تلجأ إلى التصنيف و ترتيب المعلومات، وبلاغي لأنّ التداولية تبحث فيما كانت تبحث فيه البلاغة قديما.

- **الكناية**

تعتبر الكناية هي الأخرى لونا من ألوان التصوير البلاغي، وقد شكّل موضوعها أهمية كبيرة في العديد من الدراسات الأدبية والبلاغية وغيرها، وذلك نظرا لارتباطها باستعمال اللّغة وفق سياقات مختلفة ،وهذا ما أدّى إلى تعدد الآراء حول هذا الفرع البياني، ولم تكن التداولية بعيدة عمّا يدور في الساحة النقدية في نظرتها للكناية، فنجد أنّ هذه الأخيرة تحفل بجملة من القيم التداولية المرتبطة بالمتكلم وذلك لأنّه: «يعتمد أن يخبّئ الدلالة التداولية خلف الدلالة الحرفية للتركيب الكنائي، حتى يتعادى التصريح إلى التلميح مراهنا على فطنة المخاطب وذكائه في اكتشاف ذلك وحريصا على سرعة فهمه للدلالات الضمنية التي تكتنف العبارة»[1]،أي أنّ المتكلم في استعماله للكناية يحمل كلامه على معنيين: المعنى الظاهري والمعنى الخفي أو الباطني، وهو

[1] خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر"، ص 76.

مقصود معنى المتكلم وتتوقف على السامع مهمة الكشف عن هذه المعاني التي تختبئ خلف المعاني الظاهرة الجلية.

وتتضح مظاهر هذه القيمة في كنايات الديوان من خلال خيارات المتكلم وإحالاته المجاورة للمعنى المقصود، وقد استدل الناقد بوجادي بجملة من الأبيات الشعرية من الديوان جعلها كأمثلة لهذه القيمة ونذكر منها ما يلي:[1]

- ✓ أن يحيل المتكلم في الكناية إلى تذكر ما مضى، وهو بصدد الإشارة إلى خصال المرثى فهو قوله:

قد كنت أفراحالها ورجاءها (الحياة) أين الرجاء الآن والأفراح؟

فقد أحل دونما حاجة معنى الكناية إلى الجانب النفسي الذي يجمع ذكرياته مع المرحوم.

- ✓ أي يحيل المتكلم إلى مدح المخاطب والإعلاء من شأنه وهو بصدد وصف ما حلّ به، نحو قوله في رثاء والدته:

وقضيت نحبك بين من أنجبتهم في حسن خاتمة وحسن صفات

فقد عبّر عن وفاتها بين بنيها في خاتمة حسنة بأنّها (قضت نحبها) ودلالة ذلك: أنّها توفيت وهو المقصود من لفظ الكناية.

من خلال تقديم الناقد بوجادي لأهم مظاهر القيم التداولية المرتبطة بالمتكلم في الكناية مستشهدا في ذلك بما جاء من أبيات شعرية في الديوان، نلاحظ تركيزه على المتكلم الذي يخفي المعنى الحقيقي خلف المعنى المجازي ويترك المجال للمخاطب لفك شيفرات المتكلم.

[1] ينظر، خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر"،ص ص 78-79

أمّا إذا نظرنا من منظور تداولي فإنّ أهم المبادئ التي نجدها مطروحة في الأسلوب الكنائي تقع في مبدأين هما: «المبدأ الحجاجي بحكم أن هذا الأخير يتأتى في إطار تلك القيمة الإبلاغية التأثيرية التي تنبع من استعمال الكناية (ذات الطابع التلميحي)، فالمتلقي وهو يحاول فك شفرات هذا الأسلوب غير المباشر في التلفظ يسير وفق مسار ذهني استدلالي معقد قائم على محطات تلازمية ليصل نفي الأخير إلى المقصدية الخفية والمستورة»[1]،وهنا يثبت أنّ الكناية تتموضع ضمن الاستراتجيات التداولية المرتكزة على الطابع الحجاجي، فيسعى المتكلم من خلال توظيفه للكناية التأثير عن طريق الحجاج أي إقناع المتلقي عن طريق استمالة تفكيره ومشاعره حتى يتقبل قضية ما أويرفضها.

بالإضافة إلى مبدأ الحجاج يمكن أن نحلل الكناية تداوليا وفق مبدأ التعاون الذي يندرج ضمن مبادئ الاستلزام الحواري، حيث أنّ الكناية تعتبر مظهرا من مظاهر خرق قانون الكيف إذ المنطوق به غير المفهوم من التعبير الكنائي[2]، فالمتكلم يخفي المعنى غير المباشر وراء المعنى المباشر ويتعين على المخاطب فهم قصده.

بعد وقوفنا على بعض المبادئ التداولية والتي يمكن استثمارها في دراسة الكناية يمكن القول إنّ بوجادي بالرغم من استجلائه للمعاني الضمنية التي تتوارى خلف المعاني الحرفية، وهذا ما يفعله جل الدراسيين البلاغيين في دراساتهم للصور البيانية فإنّه لم تطل يده ما تدعو إليه اللسانيات التداولية اليوم بمختلف أفكارها ومبادئها التي نادت بها.

[1] واضح أحمد ، "الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص 299.

[2] ينظر، بنعيسى أزابيط، " مداخلات لسانية مناهج ونماذج"، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 26، مكناس، المغرب، (د. ط)، 2008، ص 68.

ب- تداولية المخاطب

لقد سُطّرت القيم التداولية لعنصر المخاطب في هذا الديوان الموسوم بـ:"بوابات النور" وفق التقصّي التطبيقي لهذا الناقد عبر محطات شأنه شأن المتكلم:

- **الاستعارة:**

تعدّ الاستعارة بما يكتنفها من جماليات وفنيات ولما تقدمه من رونق للكلام... سلاح المتكلم في تحقيق قيمة خطابه والقبض على تفكير المتلقي ومشاعره- الجانب التأثري-، وهي من الآليات التأثيرية الخاصة بالخطاب عامة وأي لغة من اللغات الطبيعية خاصة، ذلك أنّ تنوع واختلاف أشكال الخطاب تكون بتنوع واختلاف أشكال الوظائف اللّغوية ومقاصد المتكلمين وتأثر المتلقين...، ليصبح المتلقي من هذا المنطلق الغاية والمقصد من التوظيف الاستعاري، بحيث تحيل هذه الأخيرة على قيمة تداولية حاول بوجادي تبيانها من خلال عرضه لتمظهرات الأثر الاستعاري- إن صح القول- على المخاطب في هذا الديوان وهي كالآتي:[1]

- ✓ حصول ما لم في الحسبان لدى المخاطب ، والاجتهاد في الإمساك به.
- ✓ أن يدرك المخاطب عواقب الأمور ونهايتها من التركيب الاستعاري.
- ✓ أن يبدأ التأثير في المخاطب بتشنيع الفعل أو تهويله ليصبح سببا مساعدا على حصر مختلف القيم التداولية للتركيب الاستعاري والحسم في المقصود منه.

تعدّ الاستعارة وفق هذا الطرح وحسب ما ذهب إليه بوجادي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمتلقي ودوره الفعّال في إبراز قيمة الخطاب أو الكلام المنتج، من خلال تبيان الأثر أو لنقل ردود الفعل الخاصة بهذا المتلقي سواء أكان ذلك على المستوى العاطفي التأثري أو على المستوى المفهومي من خلال القدرة على الإمساك بقصدية

[1] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر"، ص ص 70-72.

المتكلم....، وهي نقطة جوهرية وأساسية في كينونة الدرس التداولي- وهذا من خلال الاهتمام بالمخاطب وهو غاية الاستعارة، أمّا ردود فعله فهي مرتبطة بالعنصرين التداوليين التفاعل والتواصل...- ليوافق هذا الطرح المعرفي ما ذهبت إليه العديد من الدراسات الغربية القديمة منها أو الحديثة على مستوى الاستعارة ، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- **الاستعارة عند بول ريكور (paul ricoeur):**

لقد كان لهذا الناقد باع طويل في الأبحاث الفلسفية ذات الصبغة البلاغية، بحيث عدّ الاستعارة مكونا أساسيا وفعّالا في مختلف الخطابات والصّيغ التركيبة لما تقدّمه من ثراء في تنوع الدلالة وتفرّعها..، فبول ريكور صّب اهتمامه على ما يسمى بـ "التأويل"، هذا الأخير يعكس الاهتمام الكبير الذي أولاه لعنصر المتلقي أو المخاطب والعمليات الذهنية التخمينية الداخلية الخاصة به...، فريكور قد ربط بين الاستعارة والمتلقي عن طريق التأويل- في هذا قيمة تداولية تقاطعت مع ذهب إليه بوجادي في ما عرضناه آنفا-. ومنه فإنّ الاستعارة حسبه بحركتيها وحيويتها وتنوع دلالاتها... تفتح الباب أمام العمليات التأويلية المحيطة بالخطاب ،إذ تجعله متعدد المعاني والدلالات حيث أشار ف كتابه " نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى" إلى أنّ الاستعارة غير موجودة في ذاتها بل تتواجد في التأويل وتحقق قيمتها عبره...[1]،حيث يعدّ التأويل في الاستعارة أحد الركائز الأساسية حسب بوجادي التي ينطلق منها المخاطب للإمساك بقصدية المتكلم ليحقق قيمة أو اهتمام تداولي إن صلح التعبير، نذكر على سبيل المثال: [2]

إنكم في غفلة فاستيقظوا وانفضوا عنكم غبارا شاملا.

[1] ينظر، بول ريكور، " نظرية التأويل:الخطاب وفائض المعنى"، تر: سعيد الغانمي، دار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص 90.

[2] ينظر،خليفة بوجادي،" في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر"، ص ص 70-71.

حيث أدرج بوجادي في تحليله لهذا البيت بأنّ المخاطب حين تلقيه للتركيب الاستعاري (وانفضوا) بشيء من التعبير وعرض الحال المشينة التي يحياها....، وأنّ هذا الذي يدعوه إلى استقصاء دلالة العبارة، ومحاولة الإحاطة بمختلف التأويلات المكنة لها...، وبالرغم من هذا فإنّ تقييم هذا التحليل التطبيقي لهذا الناقد في باب المخاطب على مستوى الاستعارة شكّل عملة ذات وجهين، فهو من جهة قد حرص أو لنقل ركز فقط على مبدأ السياق- بغرض الإمساك بالمراد من الخطاب أو مبتغى المتكلم..- أو المقام الذي قيلت فيه القصيدة، نحو[1]:

فإذا الباطل الشنيع زهوق وإذا الظلم سعيه الإخفاق

وإذا السيئات طأطأت الرأ س من حياة فنا لها الإزهاق

حيث أشار بوجادي إلى أنّ ما يتلقاه المخاطب من هذا التركيب الاستعاري هو انتصار الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أزهق الباطل، فاستحت السيئات وخجلت من حالها مطأطئة رأسها حياء وانتكاسا...وكذا صبّ اهتمامه على الجانب التأثري للمخاطب بصفة كبيرة بحيث تكاد تقتصر دراسته للمخاطب في هذه المستوى على هذا الجانب فقط، صحيح أنّ هذا الأمر يشكّل نقطة أساسية أو جوهرية في دراسة المستوى النفسي للمخاطب- كيفية تلقيه للخطاب مثلا....-، وهو أمر اهتمت به الدراسات التداولية بكثرة، إلاّ أنّه من جهة أخرى أدّى إلى اكتناف هذا العمل بعض الهنات والنقائص أهمها عدم امتثاله لأهم ما جاءت به تقعيدات الدرس التداولي عند منظريه، كتجاوزه على سبيل المثال للجانب الأدائي أو الإنجازي للفعل.

- **الكناية:**

تعدّ الكناية باب من أبواب التجليات التداولية في التركيب البلاغي، ارتبطت قيمتها بالمتكلم والمخاطب على حد سواء، ذلك أنّ فهم الخطاب والمساهمة في محاولة اكتشاف مضمراته... من قبل هذا المخاطب باتت

[1] ينظر،خليفة بوجادي،" في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر"،ص ص 71-72.

نقطة تحيل على نباهته وتفاعله مع ما وجّه إليه، وبالتالي فإنّ الطبيعة الاستدلالية للكنابة تقتضي بالضرورة وجود متلقي يفهم القصد، لتصبح الكناية من هذا المنطلق تتوافق مفهوميا في الدرس التداولي المعاصر مع ما يسمّى بالاستلزام الحواري، ومنه فإنّ للمتلقي مكانة كبيرة من غاية المتكلم في التوظيف الكنائي، وهو الأمر الذي عبّر عنه بوجادي في قوله:« يعوّل المتكلم كثيرا على دور المخاطب في إدراك المغزى من التركيب الكنائي، ويراهن على فطنته واكتشافه للعلاقة بين لازم المعنى المتروك إظهاره والمذكور والمخاطب في أيّ تعبير كنائي يقوم بعمليات ذهنية... حيث يبدأ استدلالاته من لفظ الكناية إلى المعنى المذكور، من ثم إلى لازم هذا المعنى وهو المقصود»[1]، إذ أنّ الانتقال في الصورة الكنائية من قبل المخاطب وفق هذا القول يكون من اللازم (المعنى الظاهر للجملة الكنائية) إلى المعنى المقصود من الجملة الكنائية (المعنى المضمر)، وذلك تنظيما للعملية الاستدلالية الخاصة بهذا المخاطب من جهة ولفهم الدلالة المضمرة في النسيج اللغوي من جهة أخرى.

بعد الحديث عن علاقة الكناية كحقل مفهومي بالمخاطب وتبيانها من قبل بوجادي، انتقل إلى تقصّى قيمة التداولية في كنايات هذا الديوان "بوابات النور "ليخلص إلى:[2]

- ✓ أن يجد المخاطب في التركيب الكنائي تلويحا بمعنى محال إليه وليس هو المقصود، ليكون بذلك مفتاحا للوصول إلى المعنى وظروفه نحو:

أُنبّه من يقضي اللّيالي نائما وأوقظ فيه الحزم إن بات خائرا

حيث أنّ المقصود من عبارة الكناية (يقضي الليالي نائما) هو الغفلة واللامبالاة بالواقع الذي يحياه دون اكتراث، وعلى السامع أن يجد تلميحا يعرض حاله، وأنّه هو المقصود بهذا الخطاب.

[1] خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية : مقاربة بين التداولية والشعر"، ص 79

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص ص 79-81.

✓ أن يجد المخاطب دعوة إلى إقباله على الخطاب نحو:

من غدا يبحث عن أشرارها رفع الكون له كل حجاب

حيث أنّ المخاطب يلمس هذا التشجيع، وفي هذا التشجيع إعانة له على تقصّي المغزى من الكناية.

ارتبط البعد التداولي للكناية في هذا الديوان حسب ماذهب إليه بوجادي- ما يتعلق المخاطب بطبيعة الحال- على نحوشبيه بالاستلزام الحواري ، حيث يخرج اللفظ من معنى وضعه إلى معنى مضمر يقتصر البحث عنه ومحاولة الإمساك به على المتلقي، وهو الأمر الذي يتقاطع مع ما أهم ما دعت إليه أو اهتمت به الدراسات التداولية بصفة عامة وهو" التواصل أو العملية التواصلية"، بحيث اهتم بوجادي في تحليله في هذا الجزء كثيرا على العلاقة بين المتكلم والمتلقي... حرصا منه على تحقيق التفاعل وبمساعدة الظروف المحيطة بالعملية التخاطبية.

وخلاصة القول: إنّ التجربة التطبيقية التي قام بها بوجادي فيما يخص ثنائية المتكلم والمخاطب تحت ما يسمّى بـ " الأبعاد التداولية في البنية البلاغية" في ديوان " بوابات النور"، كانت دراسة أقرب إلى التطبيق البلاغي المعروف، اعتمد فيها على أسلوب لغوي إحصائي لتمظهرات المتكلم والمخاطب انطلاقا من البنية اللغوية ومفرداتها وتراكيبها.. إفرازا منه لمدلولات الديوان وسياقه... منها إلى الدراسة التداولية القائمة على دراسة اللغة أو الفعل في جانبه الأدائي أو الاستعمالي...

ج- نظرية أفعال الكلام:

تعدّ نظرية أفعال الكلام عماد اللسانيات التداولية، وذلك لأنّها تمثّل اللّبنة الأولى لظهور هذا الفرع المعرفي الجديد، والذي غدا موضة العصر، وهذا ما يبرر تهافت الدراسيين العرب على هذه النظرية فراحوا يربطونها بنظرية الخبر والإنشاء من خلال الاستنطاق لغياهب التراث العربي، ولم يكتفوا بالتأصيل لها بل كانت لهم محاولات جادة لتطبيق نظرية أفعال الكلام على نصوص شعرية عربية، ولعلّ هذا ما نجده عند الناقد خليفة بوجادي حين خصص

فصلا كاملا من كتابه التطبيقي الموسوم بـ " في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية"، قام فيه باستخراج أفعال الكلام بعد فحصه لتراكيب ديوان "بوابات النور" معتمدا في ذلك على مقترح محمود أحمد نخلة وهذا ما صرّح به في مقدمة الكتاب وذلك بالقول: « أمّا الفصل الثالث فنتناول أفعال الكلام اعتمادا على مقترح أحمد محمود نخلة في ذلك»[1]، وهذا راجع إلى أنّ تصنيفات النقاد لأفعال الكلام تعددت واختلفت فنجد تصنيف أوستين وتصنيف سيرل، ولكن هذه التصنيفات جميعا تقوم على فكرة حصول الفعل في الواقع.

وإذا ما نظرنا إلى تصنيف محمود أحمد نخلة لأفعال الكلام نجده ينحصر في خمسة أفعال تتمثل في: الأفعال الإيقاعية، الطلبية ، الإخبارية، الالتزامية، التعبيرية- وسنفصل فيها لاحقا- ولم يقف عند هذا الحد بل تناول أيضا بصورة موسعة صيغ الأفعال الكلامية، بعطف أو بغيره نحو: تركيب الخبر على الإنشاء أو تركيب الإنشاء على الخبر وما إلى ذلك، وثانيهما: تجانس هذه الأفعال الكلامية نحو: تركيب الخبر على الخبر وتركيب الإنشاء على الإنشاء، معتمدا في هذا على الأسلوب الإحصائي للتراكيب والأنسجة اللغوية للديوان، ثم انتقل بوجادي بعدها إلى تقصّي أغراض هذه الأفعال الكلامية بين طيات هذا الديوان الموسوم بـ " بوابات النور"، ليخلص في هذا أيضا إلى جملة من أغراض الإنشاء، ما ارتبط منها بالاستفهام نحو: خروج الاستفهام إلى الخبر...، وما ارتبط منها بالأمر نحو: خروج الأمر إلى الشكوى...إلخ، وكذا انتهى إلى جملة من أغراض الخبر نحو: خروج الخبر إلى التمني أو إلى النهى وما إلى ذلك...

وإذا عدنا إلى تطبيق الناقد خليفة بوجادي لنظرية أفعال الكلام حسب النموذج العربي الذي اقترحه محمود نخلة ، نلاحظ تلك البصمة البلاغية تفرض نفسها على دراسته لأبيات الديوان، بحيث أمكنه حسّه البلاغي من أن يقف وقفة طويلة مفصلة عند الأساليب الإنشائية والخبرية...، وذلك انطلاقا من أنّ مباحث

[1] خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر"، ص 8.

التداولية وخاصة ما ارتبط منها بنظرية أفعال الكلام تتواشج معرفيا مع البلاغة العربية خصوصا مبحث الخبر والإنشاء.

لقد استطاع بوجادي من خلال فحصه لتراكيب هذا الديوان من تمييز الأفعال الكلامية التالية:

- **الأفعال الإيقاعية:** نحو: الوصية، الإقرار، الشكر،التحية، القسم، الرجاء...، ومن شواهد أفعال الوصية نذكر:[1]

أوجّه قولي للذي قد رأيته إلى الذل والعار المؤبد سائرا

أذكّر والتذكير لاشكّ نافعا لعلّ الذي زلّ يصبح ظاهرا

أنّبه من يُقضي الليالي نائما وأوقظ فيه الحزم إن بات خائرا

تتحدث الأفعال المبيّنة في هذه الأبيات عن النصح والتوجيه، بإيراد أفعال إنجازيه(أوجّه، أذكّر، أنبّه)، وقد أرسل الشاعر حسب بوجادي هذه الأفعال لإحداث هذه السلوكات (التوجيه، التذكير...) وانجازها.

تعكس هذه الأفعال السالف ذكرها في ظاهرها طابع النّصح والإرشاد، وتخفي خلف هذا الظاهر طابع انجازي يسعى إلى تغيير الواقع وفي هذا قيمة تداولية تتمثل في الانجاز الملموس في الواقع المعيش...

- **الأفعال الطلبية:** نحو: طلب بصيغة الماضي، طلب بصيغة المضارع، طلب باسم الفعل وصيغة المضارع، طلب بصيغة الخبر...، ومن شواهد الطلب بصيغة الخبر نحو:[2]

وحققي أمل الأبناء في عجل إنّ التخلف يا إفريقيا عار

[1] ينظر، خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر"، ص ص 144-145.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص 147.

يمكن أن يفضي التركيب الخبري (إنّ التخلف) حسب بوجادي إلى غرض طلبي، وذلك بالنظر إلى سياقه العام، كأن يقصد به الشاعر مثلا: دعي التخلف يا إفريقيا، تجنبي عاره...، وبهذا يخرج التركيب عن صيغته الاخبارية إلى صيغة أخرى طلبية.

إنّ تضمين الخبر لغرض الطلب في البيت السابق، أفضى إلى وجود قيمة تداولية، وذلك انطلاقا مما يفرضه السياق بنوعيه، فاللّغوي يحيل إلى الخبر والاستعمالي يحيل إلى الطلب في الخبر، وهو الفعل الكلامي المنجز.

- **الأفعال الخبرية:** من أشكالها، أفعال الإخبار عن الواقع الحاضر، وأفعال الإخبار عن واقع مضى وانقضى، ومن شواهد هذه الأخيرة:[1]

كنا صغارا لا نرى شرا ولا نسمّه

... في الصبح نقصد المروج والبطاح

مثل الفراشات الخفيفات الجناح

ولا نعود للديار

... نلعب بالكرة، أو نقفز من بين التلال

ونقرأ القرآن في الألواح...

يعرض هذا التراكيب حسب بوجادي وقائع حاصلة في زمن ماض، كما حصلت بترتيب أحداثها، وورد عرض هذه الوقائع بصيغة المضارع (نقصد، نعود، نلعب، نقفز...) الدال على الحكاية وهذا غرضها الإنجازي.

[1] ينظر، خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر"،ص ص 147-148.

استطاع الناقد بوجادي أن يلمس الفعل الإنجازي في هذا التركيب- استعمال الفعل المضارع قد تعني في الدراسة التداولية الإشارة إلى الماضي- وذلك من خلال العودة إلي السياق باعتباره مبدأ من مبادئ التداولية.

- **الأفعال الالتزامية**:نحو: أفعال المعاهدة،أفعال الوعد،ومن شواهدها قوله[1]:

سأذكركم ما دمت حيّا لأنّه فراق حياة لا فراق مماتا.

لذلك، لا أنفك للشعر قارضا ولا سيّما إن كان في المعهد الدري

وإن أنس لا أنسى العهود التي مضت وأيّ امرئ ينسى عهود شبابه؟.

من شروط أفعال الوعد الالتزامية حسب بوجادي أن تدلّ على الحاضر أو المستقبل، وأن تنسب إلى المتكلم المفرد، لأنّه وحده القادر على أداء ما يعد به، وأنه لا يلفظ الفعل إلاّ إذا كان في إمكانه إنجازه.

إنّ القيمة التداولية في أفعال الوعد الالتزامية تكمن في جانبها الإنجازي من طرف المتكلم.

- **الأفعال التعبيرية**: نحو أفعال التمني، الشكوى، التحسر، التهنئة، الشكر... إلخ، وسنذكر بعض الشواهد بجملة من الأفعال التالية:[2]

✓ **أفعال التحسر**: نحو:

فواحرّ قلبي سوف أترك بلدتي وصحبي وإخواني مع الأخوات

✓ **أفعال التهنئة**: نحو:

أزف إليكم يا رفاق مع الصبا بكورا وفي الأصال أزكى تحية

[1] ينظر، خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر"، ص150.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص ص 151-155.

✓ **أفعال الشكر**: نحو:

وأشكركم شكرا جزيلا لأنكم أسود الشرى في كل يوم بليّة

تتميز الأفعال التعبيرية هذه(التحسر، التهنئة، الشكر) حسب بوجادي بأنّها تداولية لا تتعلق بالمتكلم وحده، بل تتعدى ذلك لتشمل ما يرتبط بالتأثير على المخاطب.

تتمثّل القيم التداولية في هذه الأفعال التعبير عن حالة نفسية قصد لفت انتباه المتلقي، وقصد إحداث التفاعل في العملية التخاطبية التي تجري بين المتكلم (الشاعر)والمتلقي، وهذا التعبير يعكس في الآن ذاته الأغراض الإنجازية في هذه الأفعال.

إضافة إلى تناول الناقد بوجادي للأفعال الكلامية وفق مقترح محمود أحمد نخلة ومحاولته البحث عن القيم التداولية التي تحملها هذه الأفعال، نراه اهتم أيضا بأغراض أفعال الكلام في ديوان " بوابات النور" ولكن ليس دراسة أغراض الأساليب التعبيرية عموما، بل استعان بالشروط التداولية لرصد الغرض الحقيقي لهذه الأساليب الإنشائية الخبرية التي قد تخرج إلى غير ما وضعت لها نحو:[1]

✓ **خروج الاستفهام إلى الخبر**:و من أهم المعاني الخبرية التي يخرج إليها الاستفهام في الديوان: الإنكار، النفي، التكثير، التأنيب ومن شواهد هذه الأخيرة قول الشاعر:

أكذا يا زمان تعبث بالآ مال والأمنيات مثل الوليد

أكذا تقتل الحياة وتفني كل شيء، رغم العويل المديد

[1] ينظر،خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية:مقاربة بين التداولية والشعر"، ص 165.

يرى بوجادي أنّ الشاعر في هذين البيتين لا يطلب حصول الفهم بقدر ما يؤنّب مستفهما، ويدرك ذلك بعناصر السياق المحيطة وظروف الاتصال الحقيقي ليؤدي معنى ثاني وهو الخبر، وذلك نظرا إلى معطيات السياق التي تحيط به، فلم يكن يهدف إلى طرح السؤال، بل كان يؤنب في الزمان، وكأنّه بهذا الاستفهام قام بتحقيق الخبر وينظر القارئ إلى إنجازيته ومدى صدقه أو كذبه في الواقع من خلال المقام الذي قيل فيه هذا الشعر.

ممّا سبق يبدو أنّ دراسة الناقد خليفة بوجادي لنظرية أفعال الكلام على ديوان " بوابات النور" وذلك بالاعتماد على مقترح محمود أحمد نخلة بالتميز بين الأفعال الإيقاعية، الطلبية التعبيرية، الالتزامية، الإخبارية، وبيان طرق تركيب الأفعال الكلامية فيما بينها وأغراضها البلاغية، لم تخرج عن إطار التحليل اللغوي والبلاغي التقليدي، فقد كان الناقد في تحليله ذا طابع مدرسي وذا حس بلاغي بامتياز ونلمس هذا الأمر أكثر في عنصر "الأغراض البلاغية "التي لم نقف عندها وقفة طويلة وهذا راجع إلى متطلبات البحث فاكتفينا بعرض غرض وحيد وهو "الاستفهام" لنبرز مدى تطبيق الناقد بوجادي لمعطيات الدرس التداولي، فرغم أنّ الناقد قام باستثمار قيم البلاغة العربية وما توصلت إليه الدراسات التداولية الحديثة في محاولة منه لتوفيق ومد جسر التواصل بين هذين الفرعين المعرفيين فإنّه في تحليله يُغلّب الجانب البلاغي التداولي.

المطلب الثاني : الأبعاد التداولية في البنية النحوية في ديوان "بوابات النور":

لم تكن البلاغة العربية وحدها من أخذت الحظ الأوفر من الدراسة التطبيقية على ديوان بوابات النور، والتي قام فيها الناقد خليفة بوجادي بمقاربتها مقاربة تداولية بل يجاريها علم النحو في ذلك ،وذلك لارتباطه الوثيق بالتداولية فلا يخفى على أحد العلاقة القوية التي تربط علمي التداولية النحو، ولهذا كان الناقد خليفة بوجادي منصفا في حق هذا العلم، حيث خصص له مبحثا عنوّنه بـ " تداولية التركيب النحوي في ديوان بوابات النور"، حاول فيه معرفة أهم خصائص التراكيب النحوية في الديوان من حيث ارتباطها بمبدأ التداول أي أنّه بحث:« في الخصائص التي تجعل من تراكيب الديوان تراكيب موجهة لغرض ما أو مقصد معين، ولذلك فهو يبتعد عن

الوصف الظاهري والتراكيب النحوية... ويهتم في المقابل بدراسة الجانب التداولي للتراكيب[1]» ،فاستبعد من دراسته البنيات النحوية البحتة لأنّ غايته دراسة الديوان من منظور تداولي.

وعلى هذا الأساس حاول بوجادي إبراز مظاهر القيم التداولية المرتبطة بالتراكيب النحوية الحاضرة في الديوان وسنخص بالذكر تلك التي ترتبط بالمتكلم والمخاطب.

أ- المتكلم:

إنّ اللّغة قد أباحت للمتكلم أنماطا لا تعد ولا تحصى من التعبير، فيشكّلها بحسب دوافعه ومآربه الشخصية وكذا مقاصده، فالمتكلم في كلامه يروم أن يكون قاصدا لكل جزئية تشتمل عليها ألفاظه، مستندا في ذلك إلى الاستعمال اللغوي،[2]وبما أتاحته اللغة من تراكيب لغوية ونحوية فيتصرف فيها بوضعها في المواضع التي تساعده على تأدية مقاصده.

ولعلّ هذا الأمر الذي نجده في دراسة الناقد بوجادي لقصائد ديوان ابن القاضي حين وقف على جملة التراكيب النحوية التي تعكس العمليات الذهنية للشاعر بعدّه متكلما منها:[3]

- ✓ أن يحذف الشاعر في تراكيبه ما لم يتضح معناه في ذهنه نحو قوله:

ماذا أسمّي؟ فكل الأرض معركة ومن أسمّي؟ فجلّ الناس أخيارُ.

ومن أهني من الأبطال؟ كلّهم أبناء إفريقيا أسدٌ وأنمارُ.

[1] خليفة بوجادي ،"في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر" ، ص30

[2] ينظر، بان صالح مهدي الخفاجي، " المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه"، مجلة كلية الآداب، بغداد،العراق، العدد 97، ص ص 187-192.

[3] ينظر ، خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر،" ص ص 44-47.

فالحذف القائم في التراكيب (ماذا أسمي؟، من أسمي؟، من أهني؟) يعكس ما في ذهن المتكلم من عدم اتضاح المفعول في كل حال لكثرته في ذهنه، ولهذا استخدم الشاعر حسب بوجادي أسلوب الحذف للتعبير عن قصده بشكل أدق دون الإطناب في الحديث عن التراكيب غير الواضحة في ذهنه وليتمكن السامع أيضا من الوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلم.

- ✓ أن يخالف تراكيبه بحسب اختلاف أحوال المعاني في ذهنه نحو قوله:

فأين حمانا؟ قد طوته يدُ العدا وصار خرابا بعدما كان ناضرا

في هذا البيت يعرض الشاعر حيرته في سؤال عام (أين حمانا؟) وتمتد المعاني في ذهنه وتتوالد الأسئلة باحثة عن الحمى الذي طواه الاحتلال، فتأتي التراكيب بعد ذلك مجزأة في:

فسل حادثات (سطيف) إن كنت جاهلا و (قلمى) و (خراطى) إذا كنت ناكرا

ثم يأتي الجواب من مجال الحيرة السابق في:

تجبك الرياح السافيات بواكيا وتنبئك أثار الطول حواسرا

وتعاود الأسئلة الحضور وقد ضاع الحمى:

وسل صفحة التاريخ تنبئك بالأُلى قضوا نحبهم مستصغرين الدوائرا

لتعقبها الإجابة:

فرنسا، فرنسا، لا رعى الله عهدها أظلت هلالا خالد الذكور زاهرا.

وفي هذه الإجابة حذف، وكأنّ في ذهنه: هي فرنسا، فعل ذلك فرنسا، أودع الشعب الحفائر فرنسا، هي كلها أفعال فرنسا... لذلك حذف مسند الجملة وترك (فرنسا، المسند إليه) لأنّ السياق العام يدل عليه[1]، ولهذا يتوجب على المخاطب الإحاطة بالسياق الذي قيل فيه هذا الشعر حتى يتمكن من الإلمام بما تحويه القصيدة فمن لا يعرف تاريخ الجزائر مع الاستدمار الفرنسي وما فعله من جرائم وحشية ضد الشعب الجزائري، لا يمكن له أن ينسب تلك الأفعال التعسفية إلى ذلك المحتل الغاصب.

إذا أمعنا النظر في القيم التداولية (القصد، السياق) المرتبطة بالتراكيب النحوية في ديوان بوابات النور، لاحظنا أنّ الناقد يركّز في تحليله على أسلوب الحذف. هذا الأخير من الأساليب النحوية البلاغية، وقد عبّر عنه التداوليين بمصطلحات عديدة، فمنهم من سمّاه بـ " كيفيات القول"، ومنهم من دعاه بـ " الاستدلال التجسيري"، ومنهم من نعته " بالبعد الضمني" الذي يقوم على عمد المتكلم عند صياغة الكلمات إلى اختصار العبارات التي يقدر أنّ المخاطب قادر على إرجاعها عند التأويل اعتمادا على المعرفة المختزلة[2].

والهدف من هذا الكلام ليس التأصيل لأسلوب الحذف بل يثبت بأنّ الناقد بوجادي في كل مرة يُغلّب التحليل البلاغي النحوي على التحليل التداولي، فلم تختلف دراسته للقيم التداولية في البنية البلاغية كثيرا عن دراسته للقيم التداولية في البنية النحوية، وذلك لأنّه دائما يميل إلى الجانب البلاغي النحوي في دراسته لديوان " بوابات النور".

وصفوة القول إنّ الناقد خليفة بوجادي في كتابه الموسوم بـ "في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر"، خاصة في تطبيقه للدراسة التداولية على ديوان " بوابات النور" لابن القاضي، ونخص بالذكر ما تعلق

[1] ينظر،خليفة بوجادي، "في اللسانيات التداولية :مقارنة بين التداولية والشعر"، ص 45.

[2] ينظر، نعمة دهش فرحان الطائي، "الملمح التداولي في النحو العربي تحليل واستنتاج"، مجلة العميد، بغداد ،العراق، العدد الثامن،كانون الأول 2013، ص 475.

منها بنظرية " أفعال الكلام" أو ما تعلق بالجانب النحوي والبلاغي، قد طغى عليها الطابع البلاغي، وذلك انطلاقا من التضافر المعرفي والمفهومي بين كليهما في دراسة وتحليل التراكيب اللغوية وما يحيط بها من متكلم ومتلقي وسياق من جهة، ومن جهة أخرى تلبية لنزوع نقدي لديه، فبوجادي قد سعى في دراسته هذه إلى إنصاف التراث العربي ولم يحتف كثيرا بالنظريات الغربية[1]، ولعلّ اعتماده على المقترح العربي لنظرية أفعال الكلام لمحمود أحمد نحلة أكبر دليل يعبّر و يعكس هذا النزوع لمنجزات العرب حول هذه الدراسة.

وبالرغم من هذا فإنّ ما لا يمكن إنكاره أنّ الناقد بوجادي بمؤلفه هذا قد حاول استنباط القيم التداولية التي تحويها التعابير والصيغ اللغوية في ذاتها، حتى ولو غلّب عليها العرض البلاغي والطابع المدرسي.

ب- المخاطب:

تجلّى الاشتغال التطبيقي التداولي للناقد بوجادي على عنصر المخاطب في البنى التركيبية النحوية بصورة غير مباشرة تحت العنوان الموسوم بـ " العناية بالمستوى التداولي في التركيب"، وذلك في قوله: «إنّ الاعتناء بالمستوى التداولي ظاهرة تسم كل خطاباتنا في الغالب، حيث إنّ المتكلم ينجز كلامه ويصيغه... اعتداد بمخاطب حاضر فعليا أو افتراضيا ولا يختلف النص الشعري عن هذا المبدأ العام، وإن كان حضور المخاطب فيه افتراضيا غالبا»[2]، إذ دعا بوجادي من خلال هذا القول إلى إمكانية التطبيق التداولي على عنصر المخاطب في الأنسجة اللغوية من خلال تسجيل صورة حضوره فعلية أكانت أو افتراضية، وذلك انطلاقا من الاهتمام الواسع الذي توليه التداولية كدراسة لمتلقي الخطاب أو المخاطب.

[1] ينظر ، فريد عوف، " الحضور البلاغي في النقد التطبيقي الجزائري المعاصر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة سطيف2، الجزائر، 2017-2018، ص 487.

[2] خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر"، ص35.

لقد سجل هذا الديوان حسب بوجادي تفاوت حضوري إن صلح التعبير لأحوال المخاطب أو متلقي هذه الأبيات، وذلك على مستوى بنية التراكيب أو الصيغ اللغوية:[1]

أ– أن تتوالى التراكيب الإنشائية لإثارة المخاطب و قيامه بالمطلوب نحو:

يا بني الإسلام يا أهل العلا شيّدوا مجدًا طريفًا فاضلاً

يا بني العرب ويا أهل النهى حاربوا الجهل المهين القاتل.

حيث أدرج بوجادي أنّ الشاعر يعمد إلى تعداد النداءات (يا بني الإسلام، يا بني العرب) وتكرارها، وتعداد الأساليب الإنشائية من أمر ونهي واستفهام وتكراراها ليحدث إثارة لدى المخاطب ويضمن استجابته، ليصبح في هذا الأمر قيمة تداولية بتوالي هذه الأساليب وتكرارها.

ب– أن يقترن تركيب بآخر توازيا أو معارضة، وذلك لإغراء السامع وإثارته نحو:

فأرانا غادة قدسية فاقت الغيد جلالا واحتشاما

فقد جعل هذا الشاعر حسب بوجادي الجزائر غادة، وأرسل في وصفها تنبيها وطلبا لالتفات المخاطب...

تتمثل القيمة التداولية من خلال ما قدّمه بوجادي في توظيف التراكيب الإنشائية، وتوالي وقعها على أذن السامع لشدّ انتباهه وإكمال المعادلة التواصلية بأقطابها الثلاثة (المتكلم والمتلقي والخطاب) تركيبيا ....، ليفضي هذا التحليل إلى استرسال هذا الناقد– بوجادي– وراء التطبيق البلاغي من خلال تقصّيه لأساليب الديوان والغوص في شرحها وتحليلها...

[1] ينظر ، خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر"، ص ص 36-41.

وقد أدرج أيضا شواهد من الديوان تعرض معنى إجمالي نحو:[1]

" لكل يوم عن الأبطال أخبار"

ثم عن معنى تفصيلي:

هذا شهيد، وهذا زانه الغار

وذا على جرجر كالنّمر مكتمن

وذاك في جبل الأوراس مغوار

حيث بيّن بوجادي أنّ مستواها التداولي يتمثّل في عرض الفكرة مجملة مما يحدث انتباها لدى المتلقي واهتماما لسماع بيان المجمل، ثم يعمد إلى تفصيلها جزءً جزءً...

تتمثّل القيمة التداولية هنا في محاولة بوجادي تبيان التفاعل والتواصل بين المتكلم والمخاطب من خلال التوظيف التركيبي النحوي، ومنه فإنّ المعنى المشار إليه في تحليله- بوجادي- "الانتقال من العام إلى الخاص أو من المجمل إلى المفصل"، يكون عبر عملية تشابك التراكيب اللغوية فيما بينها وفق نظامها الخاص بها، وكذا عبر مرحلة الإحالة على مراجعها- السياق أو المقام مثلا...- انطلاقا ممّا تمليه الصيّغ التركيبية أو الأنسجة اللغوية...، وبهذا تتحقق أو تحصل المقصدية، التي تعدّ من اهتمامات الدرس التداولي.

[1] ينظر،خليفة بوجادي، " في اللسانيات التداولية :مقاربة بين التداولية والشعر"، ص 39.

خاتمـــــة

خاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية في أحضان التداولية، وبعد أن اكتملت فصول هذا البحث وارتسمت نتائجه في مجموعة من النقاط نسوقها على مستويين:

1- المستوى النظري:

- ✓ تُجمع التعريفات المقدّمة للتداولية على فكرة دراسة اللّغة أثناء الاستعمال، أي دراسة استعمال اللّغة في المقام التواصلي والتخاطبي.
- ✓ تعدّ التداولية من أحدث المجالات في الدراسات اللسانية المعاصرة، إلا أنّها مرّت عبر محطات عديدة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، فمن الآراء التي جاء بها أصحاب الفلسفة التحليلية مرورا بأفكار جون أوستين، والتي طوّرها فيما بعد تلميذه سيرل وصولا إلى أعمال بول غرايس كل هذا شكّل محاور التداولية اليوم.
- ✓ يرتكز الدرس التداولي في تحليلاته على جملة من المبادئ والمباحث منها:

- الأفعال الكلامية: من أهم المفاهيم التي أفرزتها الدراسة اللسانية، فقد جاءت على يد أوستين وتطوّرت على يد سيرل تقوم على فكرة الإنجاز الفعلي للّغة.

- الاستلزام الحواري: يقوم على فكرة كيف يمكن للمتكلم أن يقول شيئا ويقصد شيئا آخر؟ وكيف يمكن للسامع أن يسمع شيئا ويفهم شيئا آخر؟

- الإشاريات: تنطلق من فكرة أنّ إنتاج وتفسير الألفاظ والتعابير منوطة بالسياق والظروف المحيطة.

- متضمنات القول: تقوم على الكشف عن مضمرات الخطاب انطلاقا من السياق.

- الحجاج: من أهم المبادئ في الدرس التداولي، بحث فيه كل من ديكرو أوزفالد و جون كلود ألسكومبر بحيث شكّلت أعمالهما اتجاها تداوليا متميزا ساهما في تطور البحث التداولي.

- ✓ لقد كان للتداولية حضور كبير في مباحث التراث اللغوي العربي لاسيما في مباحث علم النحو والبلاغة والأصول... إلخ، فبالنظر إلى المفاهيم التي قدّمها هؤلاء العلماء بمختلف انشغالاتهم نلمس بوضوح ذلك البعد التداولي، ولعلّ أهمها: نظرية الخبر والإنشاء، مبدأ الإفادة والقصد ،عبارة لكل مقام مقال...
- ✓ لم يكن الدرس العربي المعاصر بمنأى عن المستجدات الحاصلة في الساحة الغربية التي أفرزت العديد من النظريات والمقاربات، ولعلّ آخرها ما يسمى بـ"التداولية"، هذه الأخيرة تلقّفها النقاد العرب عبر محطات بدء من الترجمة الحرفية مرورا بالتأليف، فاتسمت كتاباتهم بالمزاوجة بين التراث والمعاصرة، وصولا إلى التطبيق على نصوص أدبية شعرية كانت أم نثرية.

2- المستوى التطبيقي:

- ✓ من خلال تتبع الجهد التأصيلي للناقد خليفة بوجادي في كتابه "في اللسانيات التداولية : مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم"، والذي قام فيه بالبحث عن الطرح التداولي في رحاب الموروث العربي، خلصنا إلى أنّ النظير المفاهيمي للتداولية في هذا التراث تمثّل في علوم العرب عامة وعلميْ البلاغة والنحو العربي خاصة، وذلك لتماثل القضايا والمباحث التي اهتموا بها.

- من بين النقاط التي تشترك فيها التداولية والبلاغة العربية -حسب بوجادي- نذكر اهتمامهما بالمتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالخطاب، إضافة إلى هذا نجد مبحث الخبر والإنشاء الذي يعدّ المكافئ المعرفي لنظرية أفعال الكلام، وكذا مطابقة الكلام لمقتضى الحال تتقاطع أيضا مع اللسانيات التداولية في دراسة اللّغة أثناء الاستعمال.

– أمّا النحو العربي فهو الآخر كان له علاقة وطيدة مع التداولية شأنه في ذلك شأن البلاغة العربية، حيث اهتم بأقطاب العملية التواصلية وأولاها عناية كبيرة في صياغة وإنتاج الجمل والتراكيب النحوية.

- ✓ من خلال تتبع الجهد التطبيقي للناقد خليفة بوجادي في كتابه الآخر الموسوم بـ"في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية"، حيث اتخذ من ديوان "بوابات النور" لابن القاضي نموذجا للتحليل خلصنا إلى أنّ هذه الدراسة غلب عليها التحليل اللّغوي البلاغي، وذلك انطلاقا من تعمّقه في دراسة الصور البيانية والأساليب الإنشائية التي احتواها الديوان، ضف إلى ذلك نجد أنّ الطابع المدرسي كان له حضور بارز في تحليلات الناقد بوجادي، وذلك لأنّه اعتمد على آلية التصنيف والتبويب، كما اعتمد على كثرة العناوين الفرعية والجزئية.

بالرغم من أنّ دراسة الناقد خليفة بوجادي لديوان "بوابات النور" لابن القاضي قد اكتساها بعض الهنّات المتمثلة في هيمنة الصيغة البلاغية والطابع المدرسي على هذه الدراسة، فإنّ ما لا يمكن إنكاره أنّ الناقد له إمكانية استثمار معارفه التراثية وهذا ما جعل دراسته تصطبغ بطابع البلاغة، ضف إلى هذا امتلاكه ترسانة مصطلحية في حقل التداولية وذلك من خلال المصطلحات التي وظفها في ثنايا كتابه التطبيقي، وهذا الأمر الذي يمنح قيمة لمقاربة النص الشعري من منظور تداولي لأنّ الناقد قام باستنباط القيم التداولية التي تحملها أبيات الديوان.

في ختام هذا البحث نرجو أن نكون قد وفقنا ولو بالقدر القليل في معالجة موضوع "تلقي التداولية في المشهد النقدي الجزائري المعاصر– تجربة خليفة بوجادي أنموذجا–"، والإلمام بأهم جوانبه، ونحمد الله على ما أعطانا من صبر وإرادة لإنجاز هذا العمل.

قائمة المصادر

والمراجع

1-المصادر العربية:

- **القرآن الكريم برواية حفص.**

أ- المعاجم:

1. ابن منظور الأنصاري،" لسان العرب"، دار صادر، بيروت ،لبنان، مج 11، ط1، 1990.

ب- الكتب:

1. خليفة بوجادي ،"في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، سطيف ،الجزائر، ط1، 2009.
2. خليفة بوجادي،" في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية"،بيت الحكمة،سطيف، الجزائر، ط1، 2012.

2-المراجع العربية:

1. ابن القيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب ، "بدائع الفوائد" تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1425، ج1.
2. ابن جني ،"الخصائص"،تح:محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج1.
3. ابن حيدرة اليمني،" كشف المشكل في النحو"،تح:محي الدين عبد الحميد ،دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2004.
4. ابن خلدون ،"المقدمة" ،دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان، ط1، 1993.

5. أبو بكر العزاوي ،"اللغة والحجاج"، العمدة في الطبع ،الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006.

6. أبو حامد بن محمد بن محمد بن محمد الغزالي،" المستصفى من علم الأصول "، تح: أحمد زكي حماد ،دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، (د .ط)، (د. ت).

7. أبو هلال العسكري ،" الفروق في اللغة" ،مصححة ومقابلة على عدّة مخطوطات ونسخ معتمدة،تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة ،بيروت، لبنان،ط4،1980.

8. أبو يعقوب السكاكي،" مفتاح العلوم"، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان، (د .ط)، 1987.

9. أبو يعقوب المغربي، " مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح "،تح: ابراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

10. أبي عثمان عمرو بن الجاحظ،" البيان والتبيين" ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، مصر، ط7 ،1998 .

11. أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري،" الصناعتين: الكتابة والشعر" ،تح:محمد أمين الخانجي، مطبعة محمود بك، الأستانة ،ط1،9/13.

12. أحمد المتوكل ،" الوظائف التداولية في اللغة العربية"، دار الثقافة ،الدار البيضاء، المغرب،(د .ط)،(د.ت).

13. أحمد المتوكل،" المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والإمتداد " ،دار الأمان، الرباط، المغرب،ط1، 2006.

14. أحمد مطلوب،" معجم المصطلحات البلاغية وتطورها"، مكتبة لبنان، بيروت ،لبنان، (د .ط)، 2000.

15.الألوسي شهاب الدين محمود السيد، "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، دار إحياء التراث العربي ،بيروت، لبنان، ط1، (د. ت)، ج8.

16.بنعيسي أزابيط، " مداخلات لسانية مناهج ونماذج "،سلسلة دراسات وأبحاث رقم 26، مكناس، المغرب،(د.ط)، 2008.

17.تمام حسان ،" اللغة العربية معناها ومبناها"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب،(د. ط)، 1994.

18.جميل حمداوي،" محاضرات في لسانيات النص"، شبكة الألوكة،(د. ب)، ط1، 2015.

19.حسن عباس،" النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة"،دار المعارف، القاهرة،مصر،ط1، (د .ت)، ج1.

20.الخطيب القزويني :" الايضاح في علوم البلاغة"، تح: رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

21.سعيد يقطين ،"تحليل الخطاب الروائي: الزمن، السرد، التبئير"، المركز الثقافي، الدار البيضاء ،المغرب،ط3، 1997.

22.الشريف علي محمد الجرجاني ،" التعريفات" ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(د. ط)، 1997.

23.شهاب الدين القرافي،" أنوار الفروق في أنواء البروق"، تح: محمد أحمد علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، ج1، 2001 .

24.صابر الحباشة،" التداولية والحجاج :مداخل ونصوص"، صفحات للدراسة والنشر، دمشق،سوريا ،ط1، 2008.

25.صلاح فضل،" بلاغة الخطاب وعلم النص"، سلسلة الكتب الثقافية ،الكويت ،(د .ط)، 1992.

26.طه عبد الرحمن ،"تحديد المنهج في تقويم التراث"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، المغرب، ط2، 2005.

27.عبد الرحمان بن ناصر السعدي، " تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان"، مؤسسة الرسالة ،بيروت، لبنان، ط2، 1996.

28.عبد الهادي بن ظافر الشهري،" استراتجيات تحليل الخطاب :مقاربة لغوية تداولية"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

29.عمر بلخير،" تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية"، منشورات الاختلاف، الجزائر،ط1، 2003.

30.العياشي أدراوي،" الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية الظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها "،دار الأمان، بيروت، لبنان،ط1 ،1998.

31.محمد بن إدريس الشافعي،"الرسالة"، تحقيق وشرح :أحمد محمد شاكر، دار الكتب العملية، بيروت،لبنان، (د.ط)،(د.ت).

32.محمد بن علي الجرجاني،" الإشاريات والتنبيهات في علم البلاغة"، تح:عبد القادر حسين،مكتبة الآداب، القاهرة، مصر،(د. ط)، 1997.

33.محمد زغلول سلام ،"أثر القرآن في تطور النقد إلى آخر القرن الرابع هجري"، قدم له:الأستاذ محمد خلف الله أحمد، مكتبة الشباب، (د .ب)، ط1، (د .ت).

34.محمد محمد يونس على،" علم التخاطب الإسلامي :دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص"، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

35.محمود أحمد نخلة،" آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،مصر، (د .ط)، 2002.

36.محمود طلحة ،" تداولية الخطاب السردي: دراسة تحليلية في وحي القلم للرافعي"، دار الكتاب العالمي، (د.ب)، ط1، 2012.

37.محمود عكاشة:" النظرية البرغماتية اللسانية (التداولية): دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ"، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2003.

38.محمود فهمي زيدان ،"في فلسفة اللغة "،دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د .ط)، 1985.

39.مسعود صحراوي،" التداولية عند العلماء العرب :دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي"، دار الطليعة ،بيروت، لبنان ،ط1، 2005.

40.نعمان بوقرة،" اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة "،عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009.

3- المراجع الأجنبية المترجمة:

1. آن روبول، جاك موشلر،" التداولية اليوم علم جديد في التواصل "،تر:سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، مر: لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط 1، 2003.

2. بول ريكور ،" نظرية التأويل: الخطاب وفائض المعنى"، تر: سعيد الغانمي، دار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

3. جورج بول،" التداولية"، تر:قصي العتابي، العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

4. فرانسواز أرمينيكو،" المقاربة التداولية"، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي ،الرباط، المغرب ،(د. ط)، 1986.

4- المجلات:

1. ابراهيم أحمد محمد شويحط ، عبد القادر مرعي،" فض الشراكة المفاهيمية بين النص والخطاب"،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، الأردن، مجلد 43، ملحق 4، 2016.
2. باديس لهويمل، " التداولية والبلاغة العربية"، مجلة المخبر، بسكرة، الجزائر ،العدد السابع، 2011.
3. بان صالح الخفاجي،" المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه"، مجلة كلية الآداب ،بغداد، العراق، العدد27.
4. بلخير أرفيس ،"الأبعاد التداولية لمباحث التقديم والتأخير عند العرب"، مجلة الأثر، جامعة المسيلة، العدد 12، 2019.
5. خالد عبد الكريم بسندي،" المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه"، المجلة الأردنية في اللغة وآدابها، الأردن ،المجلد 8، العدد2، نيسان2012.
6. رابح بن خوية ،"التمظهرات التداولية في البلاغة العربية" ،مجلة الأرشيف العربي العلمي، الجزائر، 2018.
7. شريفة أحمد حسن القرني، عائشة أحمد بابصيل،" البعد القصدي لتداولية أفعال الكلام في الخطاب القرآني"، المجلة العربية للعلوم ونشر البحوث، جدة، السعودية، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير 2019.
8. صلاح الدين ملاوي ،" نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، العدد 4، 2009.
9. عيد بلبع، " الرؤية التداولية للإستعارة"، مجلة علامات، مكناس، المغرب، العدد23 ،2005.
10. فريد عوف، "الإتجاهات البلاغية في الخطاب النقدي الجزائري المعاصر بين هاجس التأصيل ومسعى التجديد"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، الجزائر ، العدد25، 2017.

11. نعمة دهشة فرحان الطائي، "الملمح التداولي في النحو العربي تحليل واستنتاج "،مجلة العميد، بغداد، العدد الثامن، كانون الأول 2013.

12. ياسر أحمد الشمالي ،" السياق اللّغوي وأثره في فقه الحديث النبوي حديث: من تقرب إليّ شبرا تقربت إليه ذراعا نموذجا "،مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون ،الأردن ،المجلد 38، العدد1، 2011.

13. يحي رمضان ،" القراءة السياقية عند الأصوليين: قراءة في مفهوم العرب عند الشاطبي" ، مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء ،العدد25، 2007.

5- الرسائل الجامعية ماجستير ودكتوراه:

1. حسين زعطوط عيساني،" توظيف سياق الحال في فهم المعنى عند النحويين والبلاغيين والأصوليين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب والعربي، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012- 2013.

2. عماري محمد ،" مبادئ الدرس التداولي في التراث العربي نظرية الخبر والانشاء أنموذجا "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم اللغة ،كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة ولأدب العربي، جامعة باتنة، الجزائر، 2016- 2017.

3. عوف فريد ،"الحضور البلاغي في النقد التطبيقي الجزائري المعاصر "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة والأدب العربي ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة والأدب العربي،جامعة سطيف2 ، الجزائر، 2017 -2018.

4. عيسى بربار ،"البعد التداولي في العملية التواصلية شعر الأمير عبد القادر الجزائري أنموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللسانيات، كلية الآداب والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها،جامعة أحمد بن بلة ، الجزائر، 2015- 2016.

5. منال" محمد هشام "سعيد نجار،" المقام في ضوء البرغماتية: النظرية والتطبيق "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية وآدابها ، كلية الدراسات العليا ،الجامعة الأردنية ،الأردن، 2004.

6. نوال بوخلال ،" ملامح التفكير اللساني التداولي في التراث العربي :كتاب الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي أنموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان العربي، كلية الآداب اللغات، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.

7. واضح أحمد، " الخطاب التداولي في الموروث العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع هجري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات، كلية الآداب و اللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها ،جامعة وهران ، الجزائر، 2011- 2012.

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن تلقي التداولية في المشهد النقدي الجزائري المعاصر من خلال الوقوف على رؤية الناقد خليفة بوجادي ومنظوره للدرس التداولي تأصيلا وذلك في كتابه: " في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيله في الدرس العربي القديم"، وتطبيقا في كتابه: "في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر دراسة تطبيقية".

والناظر في المنجز النقدي التأصيلي لهذا الناقد يلمح أنّ هذه المحاولة لم تكن تأصيلا للمفاهيم المعروضة في اللسانيات التداولية الحديثة فقط، بل كان يسعى لمد جسر التواصل بين معطيات الموروث العربي وبين مستجدات التداولية الغربية، ليثبت في الأخير أنّ النتاج اللساني الغربي ما هو إلاّ تحصيل حاصل للمدونة العربية.

أمّا في الجهد التطبيقي فإنّ الدراسة التداولية على ديوان " بوابات النور" لابن القاضي التي قام بها بوجادي كانت محاولة لتقريب المنهج التداولي أكثر على النص الشعري ، معتمدا في ذلك على إجراءات البحث التداولي وقيم البلاغة العربية.

-**الكلمات المفتاحية:** التداولية، التراث العربي، خليفة بوجادي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
مقدمة	**أ – د**
الفصل النظري: التداولية (النشأة والتطور والتلقي)	
المبحث الأول: التداولية (مفاهيم وأصول)	6- 49
المطلب الأول: مفهوم التداولية	6- 9
أ- لغة	6 – 7
ب- اصطلاحا	7 – 9
المطلب الثاني: التداولية في الفكر النقدي الغربي	9 - 25
أ- نشأتها وتطورها	9 - 13
ب- مبادئها	13 – 25
المطلب الثالث: التداولية في الفكر النقدي العربي	26 – 49
أ- في الموروث العربي	26 – 42
ب- في النقد العربي المعاصر	42 – 49
الفصل التطبيقي: الممارسة التداولية في تحليل الخطاب عند خليفة بوجادي	
- المبحث الأول: تأصيل التداولية عند خليفة بوجادي في كتابه: "في اللسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربية القديم"	51 – 115
المطلب الأول: مفهوم التداولية عند خليفة بوجادي	51 – 64
أ- في البيئة الغربية	51 – 61
ب- في البيئة العربية	62 – 64
المطلب الثاني: تجليات الدرس التداولي في الموروث العربي	64 – 115
أ- التداولية والبلاغة العربية	65 – 98

ب- التداولية والنحو العربي	115 – 98
المبحث الثاني: آليات التطبيق التداولي على الخطاب الشعري عند خليفة بوجادي في كتابه: "في اللسانيات التداولية: مقاربة بين التداولية والشعر"	140 – 116
المطلب الأول: الأبعاد التداولية في البنية البلاغية في ديوان" بوابات النور"	134 – 117
أ- تداولية المتكلم	123 – 118
ب- تداولية المخاطب	128 – 124
ج- نظرية أفعال الكلام	134 – 128
المطلب الثاني: الأبعاد التداولية في البنية النحوية في ديوان" بوابات النور"	140 – 134
أ- تداولية المتكلم	138 – 135
ب- تداولية المخاطب	140 – 138
خاتمة	144 – 142
قائمة المصادر والمراجع	153 - 146